

جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

إستراتيجية النضال العابر للقوميات في التحرر الوطني:
الحركة الفلسطينية للمقاطعة، وسحب الاستثمارات،
وفرض العقوبات نموذجًا

إعداد
رانيا جهاد القاسم

إشراف
د. حسن أيوب

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2018م

إستراتيجية النضال العابر للقوميات في التحرر الوطني: الحركة الفلسطينية للمقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات نموذجاً

إعداد

رانيا جهاد القاسم

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2018/03/25م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

1. د. حسن أيوب / مشرفاً ورئيساً

2. د. عبد الرحمن الحج إبراهيم / ممتحناً خارجياً

3. د. رائد نعييرات / ممتحناً داخلياً

الإهداء

أمي سهيلة.. معلمتي الحكيمة الحنونة
زوجي مؤيد .. حبيبي ورفيقي وحارس أحلامي
أولادي مراد وسعد.. لعل يوماً ما ستقرأون رسالتي هذه، وهذا الوطن حراً

الشكر والتقدير

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى الدكتور حسه أيوب، الذي قدم لي مع خبرته
ومعرفته الواسعة ما مكنتني منه انجاز العمل على الرسالة.

والى اساتذتي في جامعة النجاح وخاصة الدكتور رائد نعيات الذي كان دائما
متواجدا لتقديم النصائح والدعم.

ولا انسى ان اشكر زملائي في العمل د. اسامة وناديا ورولا لصبرهم وتحملهم فترة
انشغالي عن العمل.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

إستراتيجية النضال العابر للقوميات في التحرر الوطني: الحركة الفلسطينية للمقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات نموذجًا

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه، حيث ان هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:

اسم الطالبة:

Signature:

التوقيع:

Date:

التاريخ:

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
ج	الإهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات
ح	الملخص
1	الفصل الأول: المقدمة ومحددات الدراسة
2	مقدمة الدراسة
5	محددات الدراسة
7	إشكالية الدراسة
8	فرضيات الدراسة
8	أهمية الدراسة
9	الدراسات السابقة
17	الإطار النظري
23	حركة المقاطعة الفلسطينية كنموذج للنضال التحرري العابر للقوميات
27	المنهجية
28	فصول الدراسة
31	الفصل الثاني: حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في فلسطين BDS
32	نشأة حركة المقاطعة BDS في النضال الفلسطيني
32	تجربة المقاطعة ما بين 1936 - 1939
36	المقاطعة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى
39	النضال الفلسطيني بين 1994 - 2000
41	المقاطعة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية
44	الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS
48	المأسسة وآليات عمل حركة BDS
50	تجربة حركة المقاطعة في مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب

	افريقيا
الصفحة	الموضوع
56	الفصل الثالث: انجازات حركة المقاطعة على المستوى الدولي والمحلي ورد الفعل الصهيوني (2005 ولغاية 2017)
57	أولاً: تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)
61	ثانياً: معركة كسب الرأي العام
64	ثالثاً: المقاطعة الثقافية والأكاديمية
66	رابعاً: المقاطعة الكنسية وسحب الاستثمارات
67	خامساً: التشريعات البرلمانية والنقابية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية
68	سادساً: المقاطعة الزراعية والاقتصادية
71	الفصل الرابع: استثنائية إسرائيل - بين الحصانة الدولية وإمكانية الاختراق
72	العلاقات ما قبل الدولة
73	المملكة المتحدة
77	فرنسا
81	ألمانيا
86	الولايات المتحدة الأمريكية
96	الفصل الخامس: التحديات التي تواجه تعميم حركة المقاطعة دولياً وإقليمياً
97	أولاً: تباين شروط حياة الفلسطينيين
99	ثانياً: تحديات اقتصادية
101	ثالثاً: تحديات إسرائيلية ودولية
103	قوانين إسرائيلية ودولية في مواجهة حركة المقاطعة
104	تحدي الحرب الإعلامية في مواجهة حركة المقاطعة
106	تحدي التطبيع العربي مع إسرائيل
107	تحدي التطبيع الفلسطيني مع إسرائيل
109	سقوط المقاطعة الرياضية
110	غياب الاجماع الفلسطيني الرسمي على خيار المقاطعة
112	الاستنتاجات
116	قائمة المصادر والمراجع
b	Abstract

**إستراتيجية النضال العابر للقوميات في التحرر الوطني:
الحركة الفلسطينية للمقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات نموذجاً**

إعداد

رانيا جهاد القاسم

إشراف

د. حسن أيوب

الملخص

مع تنامي الانجازات التي تحقّقها حركة المقاطعة الفلسطينية BDS والتي تتخذ من تجربة مناهضة الأبارتهايد في جنوب افريقيا بوصلة لها، وتزايد الاهتمام الاسرائيلي بحشد المصادر ضد الحركة ومكافحتها بكافة الطرق، وجدت الضرورة لإجراء دراسة معمقة لفهم آلية عمل الحركة واهم انجازاتها والتحديات التي تواجهها خاصة ان هذه الحركة تستند في عملها الى الاعراف الدولية، فكان لا بد من دراسة تجاوب المجتمع الدولي معها كنموذج لحركة تحرر عابرة للقوميات، ومقارنة هذه التجربة مع تجربة حركة المقاطعة في جنوب افريقيا.

تتميز هذه الدراسة بطريقة عرضها لعمل حركة المقاطعة من منظور الاعراف الدولية، ومدى قدرتها على احداث تغيير في العلاقات الدولية بالاستناد الى هذه الاعراف. كما تمتاز بالمقارنة مع تجربة جنوب افريقيا لاستنتاج الفرص التي تعزز من عمل حركة BDS الفلسطينية وتساعد على تحقيق اهدافها كما حصل في حالة جنوب افريقيا.

أفضت هذه الدراسة الى أن التحديات الكبيرة التي تواجهها حركة المقاطعة BDS والمتمثلة بغياب حالة التوافق بين الاطراف المؤثرة على المستوى الرسمي والدولي والاقليمي، بالإضافة الى غياب وحدة الخطاب الفلسطيني يزيد من صعوبة تحقيق الحركة لأهدافها، ولكن في ذات الوقت استناد الحركة في منهجها الى الاعراف الدولية وعملها كحركة تحرر عابر للقوميات يبقي المجال متاحا لإبقاء القضية الفلسطينية على الساحة الدولية من منطلق اخلاقي وحقوقى وانساني.

الفصل الأول

مقدمة ومحددات الدراسة

الفصل الأول

مقدمة ومحددات الدراسة

مقدمة الدراسة

أمعنت إسرائيل؛ منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1948، في رفض الاعتراف بحقوق الفلسطينيين الأساسية في الحرية والمساواة وتقرير المصير، ومارست ضدهم سياسة التطهير العرقي والتوسع الاستيطاني والفصل العنصري من خلال الاحتلال العسكري المباشر وسن القوانين العنصرية التي تُشرع للمستوى السياسي والعسكري والحركات الاستيطانية إحكام قبضتها على الأرض وتضييق الخناق على أصحاب الأرض الأصليين وحرمانهم من حقوقهم المدنية والوصول إلى ممتلكاتهم ومواردهم الطبيعية.

لجأ الفلسطينيون إلى المجتمع الدولي بمختلف منابره السياسية والحقوقية والإنسانية، ورغم صدور العديد من القرارات وبيانات الشجب والاستنكار عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بمختلف مؤسساتها، إلا أنها فشلت في إلزام إسرائيل بوقف الاعتداء على الحقوق الفلسطينية ووقف إجراءاتها القمعية والعنصرية التي تمارسها ضدهم، وبقيت تلك القرارات تتداول وتتراكم ويتم الإشارة إليها في الوقت الذي استمرت فيه إسرائيل بتنفيذ مخططاتها وإجراءاتها التوسعية، ضاربة بعرض الحائط كل ما يعترض سياستها ومشروعها الاستيطاني العنصري المنهج والذي تجلى بإقامة جدار الفصل العنصري على أراضي الضفة الغربية.

عقب صدور الرأي الاستشاري عن محكمة العدل الدولية، والذي أكد فيه أن جدار الفصل العنصري الذي أنشأته إسرائيل يخالف القانون الدولي¹، أصدرت مؤسسات المجتمع

¹ قرار محكمة العدل الدولية بتاريخ 2004/7/9 في رأيها الاستشاري "عدم شرعية بناء الجدار واعتبرته مخالفاً للقانون الدولي، وطالبت إسرائيل بوقف بنائه وبدفع تعويضات لكل المتضررين من الفلسطينيين، بما في ذلك القاطنين في القدس الشرقية وما حولها، كما طالبت المحكمة كل دول العالم عدم تقديم المساعدة للحفاظ على الوضع الناجم عن الجدار وطالبت الدول الموقعة على اتفاقية جنيف دعوة إسرائيل للخضوع إلى القانون الدولي الإنساني، كما طالبت الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي أن يقررا ما هي الخطوات الإضافية المطلوبة لإنهاء الوضع غير القانوني الناجم عن بناء الجدار، كما طالبت إسرائيل بإلغاء كل القوانين والأوامر التي أصدرتها بخصوص الجدار وطالبتها بإعادة أملاك الفلسطينيين التي استولت عليها ودفع تعويضات للفلسطينيين الذين تضرروا جراء ذلك.."

المدني في العام 2005 وثيقة وقعت عليها 171 منظمة غير حكومية في فلسطين والشتات؛ من بينها الهيئة التنسيقية للقوى الوطنية والإسلامية¹، تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها إلى أن تستجيب للقانون الدولي والمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، وسمي هذا النداء Boycott, Divestment, Sanctions وهو ما اصطلح على اختصاره بالأحرف الإنكليزية BDS، وقد طالب "نداء المقاطعة"² ممارسة الضغط على دولة الاحتلال حتى تتصاع للقانون الدولي من خلال:

- إنهاء احتلالها واستعمارها لكافة الأراضي العربية وتفكيك الجدار
- الاعتراف بالحق الأساسي بالمساواة الكاملة لمواطنيها العرب الفلسطينيين
- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما نصّ عليه قرار الأمم المتحدة رقم 194³.

ناشدت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، منظمات المجتمع المدني في العالم الالتزام بروح التضامن العالمي والانسجام الأخلاقي ومحاربة الظلم والاضطهاد، وطالبتها بفرض مقاطعة مدنية واسعة على إسرائيل، وتطبيق سحب الاستثمارات منها، في خطوات مشابهة لتلك

¹ تضم اللجنة الوطنية: تحالف القوى الوطنية والإسلامية، الاتحاد العام لعمال فلسطين، الاتحاد العام لنقابات العمال الفلسطينيين، شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية، الهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية، اتحاد النقابات المستقلة، اتحاد الجمعيات الخيرية، ائتلاف حق العودة، مبادرة الدفاع عن فلسطين وهضبة الجولان المحتلتين، الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، اتحاد المزارعين، الحملة الشعبية لمقاومة جدار الفصل العنصري،، اللجنة الوطنية للمقاومة الشعبية، الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، اللجنة الوطنية العليا لاهياء ذكرى النكبة، الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، الائتلاف من أجل القدس، اتحاد الجمعيات الخيرية الفلسطينية، الرصد الاقتصادي، اتحاد مراكز الشباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

² صدر نداء المقاطعة عن "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل" وهي حملة انطلقت في 2004 بمبادرة من مثقفين وأكاديميين فلسطينيين بهدف الالتحاق بحركة المقاطعة العالمية الناشئة. وارتكزت الحملة في نداءاتها على الدعوة عام 2002 إلى مقاطعة اقتصادية وثقافية وأكاديمية وإلى بيان أصدره أكاديميون ومثقفون فلسطينيون في الأراضي المحتلة والشتات حثوا فيه إلى مقاطعة شاملة ومستديمة للمؤسسات الأكاديمية والثقافية الإسرائيلية حتى تتسحب إسرائيل من الأراضي المحتلة عام 1967، بما فيها شرقي القدس، ونزع مستوطناتها في تلك الأراضي والانصياع إلى قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين وتفكيك نظام الأبارتهايد.

³ موقع حركة المقاطعة الفلسطينية: BDS Overview، <https://bdsmovement.net/bdsintro>

التي تم اتخاذها ضد دولة جنوب أفريقيا خلال حقبة الأبارتهايد، كما دعوهم لممارسة الضغط على حكوماتهم من أجل فرض المقاطعة والعقوبات على إسرائيل، وخاطب النداء أيضا دعاة السلام في المجتمع الإسرائيلي لدعم هذا النداء من أجل تحقيق العدالة والسلام الحقيقي¹.

انطلقت حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات / Boycott, Divestment and Sanctions (BDS) كأداة نضال ومقاومة لاعنفية في مواجهة دولة الاحتلال العنصرية، وقامت على أساس أن القانون الدولي يشكل أرضية ملائمة للنضال المباشر والذكي والمعولم لعزل إسرائيل دولياً، وتميز نضال حركة (BDS) بأنها حركة حقوق إنسان عالمية ذات قيادة ومرجعية فلسطينية، تعتمد بشكل أساسي على الأفراد المتطوعين والمؤمنين بمبادئ الحركة إلى جانب المؤسسات المعنية بقضايا حقوق الإنسان والقانون الدولي.

رأت مجموعة من الأبحاث والدراسات الصادرة محلياً ودولياً، أنّ حركة المقاطعة تعتبر من أكثر أشكال المقاومة الفلسطينية نجاحاً على المستوى العالمي، خاصة بعد التجارب الكبيرة معها في مجتمعات الدول الغربية بشكل عام وفي الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص؛ وهذا ما سنفرده له أحد فصول هذه الدراسة للاطلاع على أهم الانجازات والنجاحات التي حققتها حركة المقاطعة، والذي تسبب بإحداث حالة عالية من الارتباك والتخبط الإسرائيلي قياساً مع الإنجازات التي تستمر حركة المقاطعة في تحقيقها، والسرعة التي يتم تحقيق هذه الإنجازات خلالها، ومما يؤكد ذلك الرسالة التي بعث بها مناضلون من جنوب أفريقيا إلى الناشطين في الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، والتي جاء فيها: "إنكم تبلون بلاء أفضل منا بكثير! فهذا هو العالم يبدأ بالاستجابة لنداء المقاطعة الذي أطلقتموه بعد بضع سنين فحسب. أما نحن، فقد أطلقنا أول نداءاتنا لمقاطعة نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا في خمسينيات القرن الماضي، ولم يبدأ المجتمع المدني الدولي باتخاذ أي خطوات فعالة في هذا المضمار إلا في الثمانينيات²!"

¹ موقع حركة المقاطعة الفلسطينية، مرجع سابق.

² الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، 27/7/2009،

<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=109>

تبحث هذه الدراسة في إنجازات حركة المقاطعة (BDS) على كافة الأصعدة الثقافية والأكاديمية والاقتصادية وغيرها، بهدف تحديد مدى جدوى المقاطعة في حالة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وتدرس العوامل التي ساعدت الحركة في تحقيق هذه الإنجازات الدولية من جهة والتحديات التي لا زالت تواجه عمل الحركة على المستويين المحلي والعالمي من جهة أخرى، خاصة في ظل ضعف الدعم والإسناد المحلي على المستوى الشعبي وغياب الدعم الرسمي للحركة.

كما تبحث الدراسة في تفاعلات الحركة الصهيونية العالمية ضد حركة المقاطعة، والاجراءات التي اتخذتها دولة الاحتلال في مواجهة الحركة والتي وصفتها دولة الاحتلال "بالخطر الاستراتيجي". ومن زاوية أخرى، تعرض الدراسة بعض جوانب حركة المقاطعة في دولة جنوب إفريقيا، وكيف ساهمت تلك التجربة في إلهام حركة الـ BDS الفلسطينية كأداة نضال ومقاومة، وما هي الفرص والامكانيات لحصول حركة المقاطعة الفلسطينية على الدعم الرسمي والشعبي الغربي والعربي كونها تستند الى المعايير والأعراف الدولية وحق الشعوب في تقرير المصير ومناهضة الأبارتهايد.

محددات الدراسة

شهدت وسائل الإعلام المختلفة؛ ومنها الإسرائيلية، جدلاً وتركيزاً متزايداً على تنامي دور حركة المقاطعة الفلسطينية الـ BDS، والإنجازات المتتالية التي تحقّقها بشكل سريع ووتيرة متصاعدة على مختلف مستويات المجتمع الدولي غير الرسمي،¹ في المقابل لا يزال هناك تجاهل لهذا الدور على المستوى الدولي الرسمي وعلى المستويين المحلي الشعبي والرسمي،

¹ من الأمثلة على هذه المجالات إطلاق سلسلة مبادرات مؤيدة للمقاطعة الأكاديمية من النقابات الأكاديمية الرئيسية في بريطانيا، من أهمها تبني اتحاد الجامعات والكليات (UCU) قرارات تدعم، ولو بشكل غير مباشر، مسيرة المقاطعة الأكاديمية التدريجية لإسرائيل. بالإضافة الى انضمام نقابات عمال في بريطانيا، واتحاد الصحفيين البريطانيين إلى المقاطعة، وكذلك اتحاد نقابات العمال في جنوب أفريقيا (COSATU)، ونقابات عدة مهمة في كندا، وأخرى في إيرلندا واسكتلندا. وتأييد كل من مجلس الكنائس العالمي، ومجلس كنائس جنوب أفريقيا، وكنيسة إنكلترا سحب الاستثمارات من الشركات الداعمة للاحتلال الإسرائيلي. و على الصعيد الثقافي، انضمام مئات الكتاب والفنانين والمتقنين المرموقين إلى المقاطعة الثقافية لإسرائيل، ما أثار ضجة عالمية لم تهدأ بعد.

خاصة اذا ما قورن هذا الوضع بتجربة حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا التي اتجهت نحو المجتمع الدولي بعد حصولها على الدعم والتأييد المحلي. هذا التجاهل يستدعي فحص العوامل التي تسببت في غياب دعم وإسناد دور الحركة النضالي، أو حتى توظيف الانجازات التي تحققتها الحركة لصالح القضية الفلسطينية والبناء عليها، خاصة وأن الحركة لا تنتمي إلى أي طرف سياسي أو أيديولوجي، وانما هي حركة شعبية وأداة أساسية من أدوات المقاومة الشعبية والمدنية، وقد تكون من النماذج الأكثر تطوراً للمقاومة عبر تاريخ النضال الفلسطيني، خاصة بعد النجاح والتجاوب الكبير الذي حققته الحركة على المستوى الدولي بشكل عام وفي الولايات المتحدة بشكل خاص.

شكل حراك القوى المؤيدة للمقاطعة في العالم مفاجأة كبيرة بالنسبة للوبي الصهيوني¹ ، وهذا ما بدا واضحاً من ردود الفعل الإسرائيلية والحركة الصهيونية منذ أول إنجاز رمزي حققته المقاطعة الأكاديمية في بريطانيا وغيرها، وهي المرة الأولى منذ عقود تتجمع أركان الحركة الصهيونية، بما فيها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، لتهاجم مبادرات نقابية لمقاطعة إسرائيل وكأنها "خطر وجودي"، فلجأت إلى أساليب البلطجة والتهديد والإرهاب الفكري، الأمر الذي ساهم في كشف الوجه الحقيقي لتلك الحركة بشكل غير مسبوق أمام قطاعات واسعة من الرأي العام الغربي، ومن الأمثلة على ذلك ما حدث في العام 2013، حيث تبنت أربع جمعيات أكاديمية في الولايات المتحدة الأميركية مقاطعة أكاديمية شاملة لإسرائيل، ومن بين تلك الجمعيات جمعية الدراسات الأميركية، أي أن ذلك حصل في واحدة من أهم وأقوى مناطق نفوذ الحركة الصهيونية، وهذا يعني أن العمل المتراكم على هذا المستوى أفضى إلى تحقيق هذا الانجاز، في ظل الضغوط التي يتعرض لها أنصار حملة المقاطعة والقائمين عليها والتي وصلت في الآونة

¹ اللوبي تقنيا هو جماعات ضغط سياسية ثقافية اقتصادية وإعلامية أما الصهيونية فهي حركة تشكلت في شرق وواوسط أوروبا في القرن التاسع عشر ودعت إلى قيام دولة إسرائيل، واللوبي الصهيوني هو مصطلح شاع استخدامه للدلالة على القوى الداعمة والمؤثرة لصالح دولة إسرائيل وهناك بعض المصادر والادبيات تسميه اللوبي الاسرائيلي مثل كتاب جون ميرشماير وجون والت بعنوان " اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الامريكية" والذي يصف اللوبي الاسرائيلي بأنه نواة تتكون من منظمات تهدف إلى تشجيع الحكومة الامريكية والمؤسسات الحكومية إلى تزويد إسرائيل بالمساعدات المالية ودعم سياسة حكوماتها.

الآخيرة إلى التهديد بالقتل وتقييد الحركة والمنع من السفر¹. ومن الإنجازات الأخرى أن الحديث عن "مقاطعة إسرائيل" لم يعد محرماً، وأصبحت كلمة "مقاطعة" تتردد في وسائل إعلام رئيسية مثل "نيويورك تايمز" و"واشنطن بوست" و"سي. إن. إن" و"فوكس نيوز"².

رغم التوجه السلمي لحركة المقاطعة، إلا أن حكومة إسرائيل بدأت منذ حزيران 2013 التعامل بشكل رسمي واهتمام عالي تجاه الحركة، ورأت في حركة ال BDS "خطر استراتيجي" ربما يتطور إلى "خطر وجودي" existential threat، وهما تعبيران استخدمتهما الحكومة الإسرائيلية ومراكز الدراسات الإسرائيلية في أكثر من مناسبة³.

اشكالية الدراسة

في ظل الوضع القائم، المتمثل بالتناقض الكبير بين انجازات حركة BDS على مستوى المجتمع المدني الغربي من جهة، و عدم الاستجابة لها بل ومحاربتها على مستوى الحكومات من جهة أخرى على الرغم من استنادها إلى الأعراف والمعايير الدولية، وفي ظل اهتمام إسرائيلي مرتفع تجاه حملة المقاطعة BDS، وغياب الاهتمام والانتباه الفلسطيني الرسمي، كان لا بد من تقييم الدور الذي تلعبه الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) دولياً كأداة للمقاومة والنضال ضد الاحتلال، وفحص مدى تأثير الحركة على مكانة إسرائيل الدولية دبلوماسياً وأخلاقياً مقارنة مع تجربة جنوب إفريقيا، وذلك من خلال الإجابة على السؤالين التاليين، أولاً: لماذا لم تتمكن حركة BDS الفلسطينية حتى الآن من تحقيق النتائج المتوقعة على المستوى الرسمي الدولي على الرغم من استنادها إلى الأعراف والقوانين الدولية؟ وثانياً: ما هي أسباب ضعف الدعم المحلي والتبني لحركة المقاطعة سواء كان على المستوى الرسمي أو الشعبي؟

¹ Israel imposes effective travel ban on BDS movement co-founder, steps up anti-BDS Repression, 10/5/2016 <https://bdsmovement.net/2016/israel-imposes-effective-travel-ban-on-bds-movement-co-founder-14002>

² البرغوثي، عمر، حركة مقاطعة إسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2014

³ المرجع السابق.

فرضيات الدراسة

تفترض الدراسة أنه على الرغم من انسجام عمل حركة المقاطعة مع معايير وأعراف القانون الدولي العام الداعم لعمل حركة المقاطعة في فلسطين واستنادها إلى المعايير والأعراف السائدة دوليًا والمتمثلة بحق الشعوب في تقرير مصيرها ومناهضة الأبارتهايد، إلا أنه وبالمقارنة مع تجربة جنوب إفريقيا في هذا المجال فإن هناك متغيرات تحول حتى الآن دون نشوء حالة التوافق - Convergence بين الأطراف الدولية الفاعلة والأطراف الفلسطينية بما يضمن تطبيق الشرعية الدولية، وهذه المتغيرات هي:

أولاً: إن الموقف الرسمي للأطراف الدولية المؤثرة في الصراع لا زال أحد أهم معوقات حركة المقاطعة في تحقيق ذات الإنجازات التي حققتها حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا.

ثانياً: تباين السياق الإقليمي للقضية الفلسطينية عن تجربة جنوب إفريقيا من حيث تحالفات إسرائيل الإقليمية واتفاقيات السلام التي تعقدها إسرائيل مع بعض دول المنطقة حد من امكانيات تحقيق حركة المقاطعات إنجازات على المستوى الإقليمي.

ثالثاً: إن غياب وحدة الخطاب الفلسطيني المتعلق بالمقاطعة كاستراتيجية ساهم في إضعاف الدعم الرسمي الدولي والإقليمي والمحلي لحركة المقاطعة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بشكل أساسي في مرحلة تشهد العديد من التطورات على صعيد الموقف الإسرائيلي الرسمي تجاه حركة المقاطعة، ويقابله كذلك مواقف دولية لمؤسسات حقوقية وإنسانية، وتطلع النشطاء الدوليين الداعين لمقاطعة إسرائيل لصياغة مواقفهم بناءً على مبادئ فلسطينية واضحة حول المقاطعة، على الرغم من خصوصية القضية الفلسطينية التي تزيد من درجة الصعوبة المتوقعة في تبني أساليب المقاطعة ضد إسرائيل.

تختلف هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات حول حركة BDS بأنها تعالج جدوى وآفاق استخدام منهج المقاطعة في النضال الفلسطيني بالاستناد إلى المعايير والأعراف في

السياسات الدولية كحركة نضال عابرة للقوميات، وهو ما لم تتناوله أي من الدراسات التي تمت مراجعتها.

في ظل هذه التطورات، فإن الأدبيات والدراسات والأبحاث حول تجربة حركة المقاطعة الفلسطينية الحالية غير كافية، على الرغم من الاهتمام والتأثير الذي تحدثه الحركة على المستوى الدولي في مختلف المجالات، لذلك تساهم هذه الدراسة في الإجابة على مجموعه من الأسئلة أهمها: لماذا لم تتمكن حركة المقاطعة الفلسطينية من إلزام الموقف الغربي الرسمي على التقارب مع مواقف الحركة على الرغم من استنادها الى المعايير الحقوقية الدولية مثل حق الشعوب في تقرير المصير ومناهضة الأبارتهايد؟ ما هي الفرص والتحديات التي تواجه نشاط حركة المقاطعة في الدول الغربية، وما تأثير ذلك على عمل الحركة ونجاحاتها؟ ما هي أدوات التأثير التي ساهمت في كسب المناصرة والتأييد لحركة المقاطعة في جنوب إفريقيا والتي ساهمت في إنهاء عصر الأبارتهايد؟ إلى أي مدى يمكن للمقاطعة الاقتصادية والثقافية أن تساعد في تحقيق أهداف الحركة؟ ما هي العوامل الداخلية التي دفعت نحو بروز حركة المقاطعة؟ ما هي الانجازات التي حققتها حركة المقاطعة إلى الآن؟ ما هي أسباب غياب الدعم المحلي الفلسطيني لحركة المقاطعة؟ ما هي فرص نجاح حركة المقاطعة في ظل غياب الدعم الشعبي؟ ما هي الطرق التي يجب على الحركة اتباعها لاستقطاب الدعم الشعبي؟

الدراسات السابقة

رغم الحضور الإعلامي الذي تحققه حركة المقاطعة BDS من خلال وسائل الإعلام والتواصل المختلفة، إلا أن الأبحاث والدراسات المتخصصة في فحص تأثير الحركة وتجربتها لا تزال محدودة، ومع ذلك تم تحديد مجموعه من الكتب والدراسات التي تستند اليها الدراسة.

من أبرز هذه الكتب، كتاب صادر باللغة الانجليزية بعنوان **"Boycott Divestment**

Sanctions,- The Global Struggle for Palestinian Rights" وهو كتاب لأحد

مؤسسي حركة BDS الفلسطينية الناشط عمر البرغوثي، صدر عن كتب هايماركت في العام 2011 (Haymarket Books). ويقع الكتاب في 300 صفحة يتناول من خلالها أسباب،

ودوافع، ومبررات إطلاق حملة المقاطعة، ويقدم مجموعه من التحليلات والمقارنات الداعمة لاستراتيجية هذه الحملة والحملات الدولية الداعمة لحقوق الشعب الفلسطيني، ويركز الكاتب بشكل كبير على المقارنة بين التجربة الفلسطينية وتجربة جنوب إفريقيا من منحنى الفصل العنصري والسياسات المتبعة من قبل حكومة الأبارتهايد في جنوب إفريقيا مقارنة بالسياسات الإسرائيلية، ويقدم الكتاب استنتاج لدوافع وأسباب بروز حركة BDS كنتيجة لما تمارسه إسرائيل كقوة احتلال تنتهك حقوق الإنسان، وأن ظهور الحركة جاء كرد فعل طبيعي على ما تمارسه إسرائيل من اضطهاد وفصل عنصري.

يرى البرغوثي في كتابه، أن حملة المقاطعة الفلسطينية لديها مقومات النجاح في إنهاء الاحتلال، والاستيطان ونظام الفصل العنصري، مرتكزاً في ذلك على عدة نقاط منها، استناد الحملة على المقاربة الحقوقية وحملها لرسالة أخلاقية تدعو للحرية والمساواة وحقوق الإنسان العالمية ومبادئ غير عنصرية، وامتثالها للقانون الدولي، ما يعطي الدول مبرر لدعمها والتضامن مع القضية الفلسطينية، ويعتقد الكاتب في اتباع حركة BDS المسلك السلمي من المقاومة، يمكن أصحاب الضمائر من دعمها والمساهمة فيها.

يفتح هذا الكتاب الآفاق أمام الدراسة للإجابة على عدة أسئلة: كيف تجيب الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS كأداة مقاومة شعبية لا عنفية على ممارسات إسرائيل؟ وما مدى قدرتها على ترجمة الأهداف التي تنادي بها على أرض الواقع؛ فلسطينياً أو عربياً أو دولياً؟ إلا أن الكتاب لا يتعرض إلى الدور الشعبي الفلسطيني في حركة المقاطعة ولا يقدم أي إجابات أو مقترحات للدور الشعبي في فلسطين والدول العربية.

الكتاب الثاني بعنوان "مقاومة الاحتلال والفصل العنصري في فلسطين وجنوب إفريقيا" من تأليف ميسون العطاونة الوحيدي، صادر عن الاتحاد العام للكتاب والأدباء الفلسطينيين في العام 2014، يتكون الكتاب من ثلاث فصول تستعرض الكاتبة من خلالها تجارب شعوب مضطهدة استطاعت الانتصار على الاحتلال عن طريق المقاومة اللاعنفية وبالتحديد تجربة جنوب إفريقيا وتجربة الهند، كما تخصص الكاتبة جزءاً من الكتاب للحديث عن الصفات

الشخصية لزعماء قادوا شعوبهم إلى التحرر عن طريق النضال السلمي، حيث تناولت حياة كل من "المهاتما غاندي" الذي قاد نضال أبناء شعبه من الجالية الهندية، التي كانت تعيش في جنوب إفريقيا في الفترة ما بين 1894-1914، وقام بتأسيس حركة المقاومة الشعبية وتطويرها، خاصة في مجال العصيان المدني ضد قوانين التمييز العنصرية، التي هدفت إلى حرمان السكان الأصليين من جميع حقوقهم، واقتلاع وجودهم في جنوب إفريقيا.

أما الزعيم الثاني فهو نيلسون مانديلا الذي استمر نضاله من أجل تحرير شعب جنوب إفريقيا في الفترة ما بين 1944-1994، باعتباره أحد القادة البارزين في حزب المؤتمر الوطني الإفريقي، ثم رئيساً للحزب بعد خروجه من السجن، الذي اعتقل فيه لمدة سبعة وعشرين عاماً، وتواصل نضاله في قيادة شعبه، حتى انتصر كفاح شعبه في تفكيك نظام الفصل العنصري، وتحقيق الحرية والعدالة والمساواة.

خلصت الوحيد بعد المقارنة بين تجربة مقاومة الاحتلال باختلاف أشكالها في فلسطين وفي جنوب إفريقيا إلى نتيجة مفادها ضرورة المقارنة بين المقاومة الشعبية الشاملة والكفاح المسلح، من حيث الموقع الجغرافي، والتوزيع السكاني، والتوقيت، مع ضرورة تقييم التجربة الفلسطينية واستخلاص العبر منها، والاستفادة من تجارب الشعوب الأخرى، مؤكدة على أهمية مواصلة النضال على المستوى الدولي لمقاطعة إسرائيل دبلوماسياً واقتصادياً وأكاديمياً وثقافياً وتربوياً ورياضياً، بالإضافة إلى فرض العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها.

تتبع أهميه هذا الكتاب من كونه يسلط الضوء على تجربتين عالميتين هامتين وناجحتين في مجال العصيان المدني والمقاومة اللاعنافية والنضال السلمي من أجل التحرر، كما انه يتناول النضال الفلسطيني في مراحله المختلفة ويظهر عوامل الفشل والنجاح لكل مرحلة مما يساهم في الإجابة على سؤال عن معرفة العوامل الداخلية التي دفعت نحو بروز المقاطعة من جديد كأحد أدوات المقاومة اللاعنافية، في ضوء التجربة الإفريقية، لكن الكتاب لا يتطرق الى العلاقة بين الاسناد الشعبي لحركة المقاطعة وبنيتها المؤسساتية والقيادية، على الرغم من أهمية هذا الموضوع للمساعدة في فهم الفرص والتحديات التي تواجه الحركة محلياً.

من الدراسات الأخرى حول حملة المقاطعة الفلسطينية (BDS) هي رسالة ماجستير باللغة الانجليزية للباحث "Xavier Cabello Jonas"، من جامعة كامبريدج، صدرت في العام 2011 بعنوان: (De-Shelving Apartheid, Re-Imagining Resistance: Boycott, Divestment, Sanctions and the Palestinian National Movement)

واعتمد الباحث بشكل كبير على مقابلات مع ناشطين في الحركة حيث أجرى 36 مقابلة موثقة في الدراسة، وخلص الباحث في هذه الدراسة إلى أن ظهور حركة BDS على المشهد السياسي في العام 2005 جاء نتيجة لغياب استراتيجية للتحرر الوطني، ويرى الباحث أن حركة BDS قد أنعشت الحركة الوطنية الفلسطينية، من خلال الارتكاز على المبادئ التي توحيد الفلسطينيين في مجتمعاتهم، سواء كانوا في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، أو في أراضي 1948، أو في الشتات.

يرى الباحث أن الإطار المؤسسي واللامركزي التي تتبعها الحركة والتي تنعكس من خلال عدم وجود "قائد" أو زعيم قد يكون عامل قوة لصالح الحركة بحيث ينجذب الفلسطينيون إليها من جهة، ومن جهة أخرى، يحرم الحركة من أن تصبح استراتيجية تحرير كاملة، ويستند الباحث في تحليلاته إلى دراسة أوجه التشابه والاختلاف بين الـ BDS وأشكال نضال مختلفة اتبعتها المقاومة الفلسطينية في السابق، ويستعرض الباحث النضال الفلسطيني ابتداءً من ثورة فلسطين الكبرى ومروراً بالانتفاضة الأولى والثانية.

تأتي أهمية هذه الدراسة لموضوع الرسالة كونها تفتح المجال للسؤال التالي: ما هي العبر المستخلصة من تجربة النضال الفلسطيني خلال الانتفاضات السابقة، وكيف يمكن الاستفادة من هذه التجربة وتوظيفها في خدمة أهداف حركة BDS؟

وفي دراسة أخرى صادرة باللغة الانجليزية عن المركز القانوني بجامعة جورج تاون عام 1983، وبالعنوان "الانفصال الاقتصادي عن جنوب افريقيا: الجدوى وفعالية فرض العقوبات

وسحب الاستثمارات"¹ للباحثين جنيفر ديفيس، جيمس كاسون وجيل هوفي، تناول الباحثين بشكل رئيسي عن الدور الكبير الذي تلعبه الشركات الأمريكية في دعم اقتصاد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وعن دعم الولايات المتحدة لهذا النظام من خلال العديد من الاستثمارات الكبيرة لشركات أمريكية قوية، لها تواجد وتشعبات كبيرة داخل نظام حكم الأبارتهايد الذي بدوره يوفر لهذه الشركات الأمريكية أيدي عاملة رخيصة، وفي المحور الثاني من الدراسة، يقدم الباحثون تفسيراً واضحاً لدور المقاطعة الاقتصادية في إضعاف النظام الاقتصادي للبيض في جنوب إفريقيا، وكيف أن سحب الاستثمارات والانفصال الاقتصادي سوف يضعف النظام في جنوب أفريقيا اقتصادياً والذي تدعمه الأداة التنفيذية للفصل العنصري وبالتالي سيضعف سطوة الأقلية المسيطرة على القوة السياسية، وتوضح الدراسة أنه على الرغم من قوة النظام الاقتصادي في جنوب أفريقيا خلال سيطرة البيض، إلا أن وقف تدفق بضائع رئيسية إلى جنوب أفريقيا مثل النفط، وأجهزة الكمبيوتر والتكنولوجيا، والأسلحة من الخارج، تعد بالنسبة للقادة السود الطريقة الأكثر فاعلية في إحداث تغيير جوهري.

هذه الدراسة ركزت بشكل أساسي على إبراز حجم العلاقة الاقتصادية بين الولايات المتحدة ونظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وعن أهمية الدعوة إلى سحب الاستثمارات الأمريكية وفرض المقاطعة الاقتصادية وأن هذه الدعوة يجب أن تكون في إطار قانوني ملزم للشركات وليس كخيار لها.

تساعد الدراسة بشكل كبير في فهم أهمية ودور المقاطعة الاقتصادية وسحب الاستثمارات في إضعاف النظام العنصري تحديداً في تجربة جنوب أفريقيا مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح الأمريكية لدى نظام الأبارتهايد، وهو أمر يمكن مقارنته مع العلاقة الاقتصادية القوية التي تربط بين شركات أمريكية وبين إسرائيل، لكن الدراسة لم تتطرق إلى العلاقة الاقتصادية بين نظام الأبارتهايد والدول الغربية الأخرى ولم تعكس أهمية تعميم وتدويل المقاطعة الاقتصادية كمنهج يمكن تطبيقه بين الدول العربية والغربية من جهة وإسرائيل من جهة أخرى.

¹ Economic Disengagement and South Africa: The Effectiveness and Feasibility of Implementing Sanctions and Divestment by: Jennifer Davis, James Cason, and Gail Hovey

صدر عن معهد الحقوق في جامعة بيرزيت دليل إرشادي بعنوان "نحو الانتصار للحقوق الفلسطينية وفقا للقانون الدولي" ويعتبر الدليل أحد مخرجات مؤتمر "الخيارات والاستراتيجيات التي يتيحها القانون الدولي للشعب الفلسطيني" والذي عقد في جامعة بيرزيت في أيار 2013، وقد صدر عن المعهد مجموعه من أوراق السياسات وأوراق العمل الهامة التي توضح الإطار النظري الذي تستند إليه هذه الدراسة، ويهدف الدليل الإرشادي الى مساعدة المعنيين بفهم القانون الدولي وتطبيقه على النظام الإسرائيلي العنصري والاضطهادي المفروض على الشعب الفلسطيني بالكامل.

يحتوي الدليل على أمثله للانتهاكات الإسرائيلية المعترف بها دوليا، وفق أوثق المصادر من الناحية الدولية، حيث وضح القائمين على المؤتمر أن القانون الدولي يوفر الدعم للقضية الفلسطينية، لذلك من المهم أن يكون لدى الفلسطينيين الإلمام والفهم لهذه القوانين حتى يستطيعوا مواجهة النظام الاسرائيلي العنصري، فإذا تكامل القانون الدولي مع المقاومة الشعبية الواسعة عندها يمكن مواجهة نظام الأبارتهايد الذي تفرضه اسرائيل منذ 1948، وعلى الرغم من رفض اسرائيل لتحمل مسؤولياتها اتجاه الشعب الفلسطيني يبقى القانون الدولي الأداة والآلية المتاحة لمحاكمة إسرائيل وتعزيز النضال الفلسطيني من أجل نيل حقوقه.

يجيب الدليل على أسئلة رئيسية يجب مراعاتها عند مخاطبة المجتمع الدولي حول القضية الفلسطينية، وحول فائدة استخدام الخطاب المبني على استعمال الأطر القانونية الدولية مثل الاستعمار الاستيطاني والتهجير القسري للسكان والفصل العنصري (الأبارتهايد)؟ وكيف يمكن ان يستخدم في بناء الضغط على الطرف الثالث (المجتمع الدولي)، نحو اتخاذ إجراءات ضد النظام العنصري الإسرائيلي؟

هناك العديد من المقالات المنشورة حول تطور أداء حركة المقاطعة BDS وانتشار تأثيرها، ومن هذه المقالات ما نشره مايكل هاجر (L.Michael Hager) على صفحة

وفي هذا المقال يتحدث الكاتب عن قوانين وغرامات على كل من يشارك في حركة المقاطعة لإسرائيل، ما يدل على التأثير الكبير للحركة والتأثير الكبير للوبي اليهودي في أمريكا، ويتحدث المقال عن هجمة مرتدة شرسة من قبل إسرائيل وجماعات الضغط التي تقودها في الولايات المتحدة (لجنة الشؤون العامة الأميركية الإسرائيلية) إيباك AIPAC، وأن حكومة نتنياهو خصصت 100 مليون شيكل (حوالي 26 مليون دولار) لمكافحة حركة المقاطعة على العديد من الجبهات، وتستهدف الحملة المؤسسات الأكاديمية والهيئات التشريعية وطنياً وإقليمياً ومحلياً.

وبحسب المقال، هناك قوانين تسن وتشرع لمكافحة حركة المقاطعة، والغرامات والقرارات غير الملزمة تنتشر بشكل كبير في كل الهيئات التشريعية الوطنية والمحلية عبر العديد من البلدان، بما في ذلك الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة.

ووفقاً لصحيفة جويش الجيمينير، يعمل المشرعون الكنديون "على تمرير مشروع قانون مع الحزبين" من شأنه أن "يدين أي وجميع المحاولات" من قبل الكيانات الكندية التي تدعم حركة المقاطعة، وقد أعلنت الحكومة البريطانية تفاصيل عن قيود "المشتريات الأخلاقي" الذي يخص مجالس المدن والجامعات.

وبحسب "L. Michael Hager" "إن كل هذه الاجراءات والغضب على حركة المقاطعة ظهر لأن إسرائيل بدأت تشعر الآن بتأثير الحركة في الولايات المتحدة، وبدأت حكومة نتنياهو إطلاق تصريحات عن حركة المقاطعة بأنها "تنزع الشرعية عن دولة إسرائيل"، وهي "معادية للسامية" وتعلن "الحرب ضد إسرائيل"، ويرى "هاجر" إن الحركة ليست كذلك، بل هي

¹ Legislating Against BDS: Israel's Current Blitz. Hager, Michel, 26/2/2016, <http://www.foreignpolicyjournal.com/2016/02/26/legislating-against-bds-israels-current-blitz>

مجرد تكتيك سلمي للضغط على إسرائيل للامتثال للقانون الدولي، وإنهاء الاحتلال واحترام الحقوق الإنسانية للفلسطينيين.

ويشير "Hager الى قضية هامة لدعم عمل الحركة في الولايات المتحدة وهي أن المحكمة العليا في الولايات المتحدة أكدت مشروعية المقاطعة السلمية لتحقيق غاية سياسية مشروعة (الهدف الرئيسي للتشريع هو مكافحة المقاطعة)، وعلاوة على ذلك، فإن حكومة الولايات المتحدة والمؤسسات الخاصة والمواطنين شاركوا بنشاط في حركة المقاطعة العالمية التي لعبت دوراً كبيراً في تفكيك نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا بعد أن أقر الكونجرس قانون مكافحة الفصل العنصري الشامل عام 1986، وبناءً على أسباب قانونية وسياسية مشكوك فيها، فإن القوانين الحالية التي تسعى لمكافحة حركة المقاطعة، والقرارات المعادية للحركة ليس لها قيمة، وهي تعكس التأثير الضخم للوبي الصهيوني في الكونغرس والهيئات التشريعية الدولية ومجالس المدن.

توثق هذه الدراسة طبيعة الحراك الصهيوني المعاكس والمواجه لحركة المقاطعة BDS ويفتح المجال بوضوح لسؤال ماذا بعد؟ ما هو المطلوب فعله على المستوى المحلي والشعبي لدعم حركة BDS في مواجهة ما تقوم به الحكومة الاسرائيلية واللوبي الصهيوني لإفشال وابطال انجازات حركة المقاطعة؟

لا تزال المراجع والدراسات والأبحاث العلمية حول حركة ال BDS محدودة ومتواضعة رغم الاهتمام المتصاعد بعمل الحركة وإنجازاتها، ولم تتناول أي من الأبحاث والدراسات السابقة تحليل نهج حركة المقاطعة كحركة نضال عابرة للقوميات والذي هو محور الاطار النظري الذي تستند إليه هذه الرسالة، لذلك سنحاول من خلال هذه الدراسة إضافة المزيد من التحليلات لمنهجية عمل الحركة المستند إلى المعايير والاعراف في السياسات الدولية International Norms ومدى قدرتها على العمل كحركة نضال عابر للقوميات Transnational Resistance وكذلك تحليل بنيتها المؤسساتية وفرصها وتحدياتها، كما سيتم من خلال هذه الدراسة استعراض أهم الإنجازات التي استطاعت الحركة تحقيقها على المستويات

الدولية والمحلية وأثر هذه الإنجازات على مكانة إسرائيل الاستثنائية على الساحة الدولية، بالإضافة الى الإجابة عن الأسئلة البحثية التي تم تحديدها لأغراض الدراسة.

الإطار النظري

تقوم هذه الدراسة في إطارها النظري على الدور الذي تلعبه الأعراف الدولية في تشكيل العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وما يترتب على ذلك من دعم وتمكين لحركات التحرر العابر للقوميات، حيث تناولت عدة مراجع وكتب هذا الدور والتأثير الذي تحدثه في تشكيل علاقات الدول ومصالحها ومنها إحداث التغيير السياسي في بعض الحالات¹، وقد فسر ذلك Audie Koltz في كتابه "الأعراف في العلاقات الدولية" Norms in International Relations – The Struggle Against Apartheid² من خلال تناوله لتجربة جنوب إفريقيا في مناهضة الفصل العنصري، إذ يعتبر كولتز أن الأعراف الدولية هي المسؤولة عن النجاح الذي حقته حركات مناهضة الأبارتهايد العابرة للقوميات في إحداث التحول في موقف الدول العظمى نتج عنه فرض العقوبات ضد نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وأسند كولتز هذا النجاح إلى دور الأعراف الدولية في تغيير سياسات دول عظمى، مثل بريطانيا واليابان وأمريكا ودول الكومنولث على الرغم من المصالح الاقتصادية والسياسية التي كانت تربطها بنظام الفصل العنصري، ويعتبر كولتز أن التفسير المنطقي لمثل هذا التحول هو عرف دولي قوي يدعو إلى المساواة العرقية.

تقدم موسوعة أوكسفورد السياسية تعريف لمصطلح الأعراف الدولية، بأنها "مجموعة من الأحكام القانونية نشأت من تكرار التزام الدول بها في تصرفاتها مع غيرها في حالات معينة بوصفها قواعد تكتسب في اعتقاد غالبية الدول وصف الالتزام القانوني³. ويشار إلى دور

¹ Risse-Kappen, T., Ropp, S. C., & Sikkink, K. (1999). **The power of human rights**. Cambridge, University Press.

Thomas, D. (2001). **The Helsinki Effect: International Norms, Human Rights, and the Demise of Communism**. Princeton University Press

² Koltz, Audie.(1995). **Norms in international Relations- The Struggle against apartheid**. Cornell University press

³ Shannon, Vaughn. (2017). **International norms and foreign policy**. Wright state university

الأعراف الدولية في حماية الأفراد من خلال "القانون الدولي الإنساني" والذي يعرفه الصليب الأحمر الدولي بأنه مجموعة من القواعد العرفية والمكتوبة، تهدف إلى الحد من آثار النزاعات المسلحة. ويحمي القانون الدولي الإنساني الأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين يكفون عن المشاركة في الأعمال العدائية. وهو يقيد وسائل وأساليب الحرب¹.

وتعتبر الأعراف الدولية مصدرًا لمجموعة كبيرة من القواعد التي بنيت عليها بنود القانون الدولي الإنساني المعترف بها، وتضمنت الاتفاقيات الدولية التي بدأ العمل على تطويرها في جنيف في العام 1864 الكثير من الأحكام العرفية وهي نفس المصادر التي استند إليها النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية في البند 38²، وبذلك فإن مصادر القانون الدولي الإنساني تتمثل في الاتفاقيات الدولية المكتوبة والمعايير والأعراف الدولية التي تواتر استعمالها، وأحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام³.

يمكن فهم دور الأعراف الدولية في تشكيل العلاقات الدولية، والتأثير الذي تستطيع أن تحدثه في توجهات الأنظمة السياسية لدى القوى العظمى في العالم، من خلال أربعة عوامل يوضحها Koltz في كتابه وهي: أولاً أصل نشأة الأعراف، ثانياً أسباب تغير الأعراف، ثالثاً كيف تصبح الأعراف محددا للعلاقات، رابعاً كيف تصبح الأعراف محفزاً للعلاقات.

ووفقاً لما يطرحه Koltz في كتابه، يفسر أصحاب نظرية النظام (Regime Theory) أصل نشأة الأعراف بأنها تعود إلى أحد العاملين، وهما: عامل الهيمنة (Hegemony) وعامل التفاعل (Interaction)، فالأعراف إما يفرضها نظام مهيم بسلطته وقوانينه وقواعده؛ وإما أن

¹ موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر <https://www.icrc.org/ar/war-and-law>

² الموسوعة السياسية. <http://political-encyclopedia.org/2016/> ينص البند 38 من قانون الاساس للمحكمة الدولية على ما يلي: وظيفة المحكمة أن تفصل في المنازعات التي ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولي، وهي تطبق في هذا الشأن:

(a) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التي تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة،

(b) العادات الدولية المرعية المعتمدة بمثابة قانون دل عليه تواتر الاستعمال،

(c) مبادئ القانون العامة التي أقرتها الأمم المتحدة،

(d) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين في القانون العام في مختلف الأمم،

³ الموسوعة السياسية. مرجع سابق.

يتم بناؤها وتطويرها نتيجة لتفاعلات العلاقات بين الأطراف الفاعلة (الرسمية وغير الرسمية) ضمن نظام معين، ومع الوقت تصبح الأعراف موطنة داخل النظام، والمهم هنا تكرار السلوك من قبل الأطراف الدولية سواء كانت دول أو مؤسسات، فإذا توفرت الأدلة والإثباتات بأن الأطراف الدولية اتبعت هذا السلوك لأكثر من واقعه وأن السلوك تمت ممارسته بعمومية يصبح السلوك عرفاً دولياً، حتى وإن نشأ ذلك العرف بين عدد محدود من الدول فإن ذلك لا يمس بصفة العمومية.

ليس بالضرورة أن يكون السلوك إيجابياً ليصبح عرف، فهناك الكثير من الأعراف التي تطورت نتيجة للامتناع عن سلوك أو موقف معين، وأصبحت تلك الأعراف لاحقاً سنداً لبعض القضايا المسماة بإقرار الحق التاريخي، ورغم أن نشأة الأعراف لا تشترط مشاركة جميع الدول في سلوك معين، فالمشاركة يجب أن تكون طوعية وبدون إكراه، ولكن بمجرد تكوين العرف لا يجوز للدول التنصل منه، بما في ذلك الدول التي لم يكن لها دور في إنشاء العرف، ولا تستطيع دولة الخروج عن الأعراف الدولية من دون أن تتعرض إلى التبعات المترتبة عن ذلك الخروج، فالانضمام إلى المجتمع الدولي يتطلب الالتزام بالأعراف والقوانين التي تم تكوينها وتطويرها.

وبغض النظر عن أسباب وظروف نشأة الأعراف فإنها مع الوقت تصبح انعكاس لمصالح وقيم وطنية، وهنا تكمن أهمية فهم نشأة الأعراف، خاصة وأنها قد تكتسب صفة الدافعية والاستقلالية إذا ما تمت تأسيسها وتوطئتها داخل المؤسسات الدولية.

أما أسباب تغير الأعراف يشرحها Koltz بأن من الممكن لأكثر الأعراف سيطرة أن تتغير بعد فترة زمنية معينة نتيجة لعوامل مختلفة يفسرها أصحاب نظرية النظام (Regime Theory) بعوامل التغير في مصالح القوى العظمى، وتغير الحوافز والأرباح التي تجنيها الدول من هذه الأعراف، أما أصحاب النظرية التفسيرية (Interpretive Theory) يرجعون تغير الأعراف إلى التأثير الذي تمارسه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية ضمن نظام معين، ورغم أنه لا يمكن إنكار دور القوى العظمى في حماية ودعم عرف معين إلا أنه في بعض الأحيان تكتسب الأعراف قوة معاكسة لرغبة القوى العظمى من خلال مؤسسات دولية أوسع ساهمت

القوى العظمى في إيجادها مثل الجمعية العامة للأمم المتحدة أو مثل اليونسكو، فمثلاً حق تقرير المصير هو عرف دولي ممأسس وجزء من قانون سيادة الدول ويعاكس الرغبات الاستعمارية للقوى العظمى، وبذلك نجد أن الأعراف قد تساهم في توفير الحماية والتمكين لبعض الأطراف غير الرسمية مثل استناد مؤسسات المجتمع المدني إلى الأعراف الدولية في نضالها ضد نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا من أجل حق تقرير المصير رغم معارضة القوى العظمى. وتدرجياً أصبحت مناهضة الأبارتهايد جزء من الأعراف التي تتبناها أنظمة القوى العظمى.

العامل الثالث الذي يشير إليه Koltz هو أن الأعراف قد تلعب دور محدد للعلاقات وهو ما يفسره أصحاب نظرية النظام بأن الأعراف تلعب دوراً في حسابات الربح والخسارة لدى أنظمة الدول، فالأعراف لا تتكون بتلقائية وإنما تنشأ عن إرادة واعية وإدراك لأهمية المصالح الجماعية، مما يولد الشعور بالالتزام لدى الأطراف المتعاملة مع العرف، وهناك أعراف دولية تحولت إلى قوانين ومعاهدات ملزمة نتيجة للتفاعلات التي تحصل في إطار العلاقات الدولية، لذلك قد نجد الكثير من الأعراف الدولية في الأساس نتجت عن عرف محلي أو قاعدة وطنية أو حكم قضائي. وترتبط قوة الأعراف بمدى تأييد القوى العظمى لها والتزامها بها، فأحياناً تكون الأعراف مبرراً لهجمات حربية، أو إجراءات عقابية ضد دولة أو نظام معين، وهذا يفسر أن الأعراف بحد ذاتها هي قوة مستقلة ذاتية الدفع.

العامل الرابع الذي يشير إليه Koltz أن الأعراف قد يكون لها دور تحفيزي، بمعنى أن الأعراف الدولية قد تدفع الدول باتجاه سلوك أو مواقف معينة بدافع المصلحة والحافزية لتحقيق غاياتها من خلال ذلك السلوك، وهنا يظهر دور تأثير الحركات العابرة للقوميات والتفاعل الذي يحصل من خلال العلاقات الدولية المستندة إلى هذه الأعراف.

استند كولتز إلى دور الأعراف في تحديد وتحفيز العلاقات لتفسير تجربة النضال العابر للقوميات في إنهاء الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، فبعد عقود من المقاومة والاحتجاجات الدموية والاعتقال والنفي، نجحت الضغوطات المحلية والدولية واستطاعت المؤسسات والأطراف المناهضة للأبارتهايد إنهاء سيطرة الأقلية البيضاء على الحكم في جنوب إفريقيا،

وإنهاء عقود من الفصل العنصري، وفي سابقة من نوعها؛ وعلى الرغم من معارضة إدارة الرئيس رونالد ريغان، مرر الكونغرس الأمريكي قراراً يفرض مجموعة من العقوبات على جنوب إفريقيا، وهو ما فعلته أيضاً حكومة رئيسة الوزراء مارجريت تاتشر الحليف الأقوى لحكومة الفصل العنصري.

بدأت حركات المناهضة للأبارتهايد في جنوب إفريقيا تحركاتها مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، واكتسبت زخماً عبر السنوات من خلال انضمام مؤسسات مدنية وحركات اجتماعية لها، وصدر أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة يرفض نظام الأبارتهايد في العام 1960 بإجماع كافة الدول وامتناع البرتغال عن التصويت، لكن نص القرار ترك "المقاطعة" لتقدير الدول ولم يكن ملزماً لها. ولكي تصبح مناهضة نظام الأبارتهايد ملزماً للدول تم عرض المسألة على مجلس الأمن الدولي وتم وضع مناهضة الأبارتهايد على الأجندة الخاصة به بقرار 134 لعام 1960، إلا أن حق النقض "الفيتو" الذي تتمتع به الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن منع اتخاذ أي عقوبات ضد النظام في جنوب إفريقيا. ورغم ذلك، توالى بيانات الشجب والاستنكار لنظام الفصل العنصري والعنف الممارس ضد الأفارقة في دولة جنوب إفريقيا مع التأكيد على أهمية تحقيق المساواة العرقية.

حراك مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية، أحدث تأثيراً تدريجياً في مواقف الدول من نظام الأبارتهايد، وأحدث حالة من العزلة الاقتصادية والعسكرية للنظام، خاصة بعد قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وما تبعه من قرار لدول الكومنولث بفرض عقوبات عسكرية وتجارية ومالية على التوالي على النظام في دولة جنوب إفريقيا، وتبعت بريطانيا وألمانيا الغربية وفرنسا واليابان إجراءات دول الكومنولث ومن ثم لحقت الولايات المتحدة بتلك الدول في العام 1986.

لم تكن الولايات المتحدة قائدة للتغيير، إنما لحقت متأخرة بالدول التي سبقتها في اتخاذ الإجراءات العقابية ضد نظام الأبارتهايد في دولة جنوب إفريقيا، وحتى منتصف الثمانينات، غلبت المصالح التي تربط الولايات المتحدة مع حكومة الأبارتهايد في جنوب إفريقيا على

الأعراف الدولية ومبادئ الديمقراطية والمساواة العرقية، فكان من الصعب على الولايات المتحدة أن تخسر حليفًا استراتيجيًا اقتصاديًا وعسكريًا، وأحد مصادرها الهامة للمعادن إلى جانب القواعد العسكرية الأمريكية في المنطقة، إضافة إلى خوف أمريكا من التحالف الممكن حصوله بين دولة جنوب إفريقيا والدول الشيوعية في حال تخليها عن مساندة النظام القائم هناك.

يرى كولتزر أن الأعراف هي أحد مكونات النظام الدولي ومصالح الدول، لكنها ليست البديل الأخلاقي ولا المحدد للمصالح الذاتية. لذلك يرجع كولتزر التحول الذي حصل في مواقف الولايات المتحدة من نظام الأبارتهايد في دولة جنوب إفريقيا إلى كون الولايات المتحدة تعتمد على البنية الاجتماعية، التي حصل فيها العديد من التحولات الاجتماعية في الفترة ما بين ستينيات وثمانينيات القرن العشرين فيما يتعلق بالحريات الاجتماعية والمساواة العرقية والحقوق المدنية، هذا التحول ساهم في صياغة مصالح جديدة للولايات المتحدة وهي ذاتها عرف المساواة العرقية، واستخدمت حركات مناهضة الأبارتهايد هذا التحول للتعبئة والضغط على صانعي السياسات الأمريكية لتغيير مواقفها من نظام الأبارتهايد، ومع أن هذا الضغط بدأ من داخل الولايات المتحدة إلا أنه أخذ أبعادًا دولية وتحالفات مع مؤسسات عابرة للقوميات.

استطاعت هذه الحركات مع حلول العام 1986 أن تدفع معظم الدول الحليفة لنظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا باتجاه فرض أنواع متعددة من العقوبات الدولية مثل العقوبات الاقتصادية والسياسية، فقد عملت حركات مناهضة الأبارتهايد العابرة للقوميات على خلق تحالفات مرنة بين المؤسسات الدولية والحركات الاجتماعية والتي بدورها مارست الضغط على الأنظمة. فما لم يكن ممكناً تحقيقه بشكل مباشر مع أنظمة القوى العظمى، أصبح ممكناً من خلال المؤسسات الدولية التي وضعت الدول العظمى بمواجهة مع التزاماتها الأخلاقية والحقوقية.

مع انتخاب نيلسون مانديلا في العاشر من أيار عام 1994 كأول رئيس إفريقي منتخب ديمقراطيًا من كافة فئات الشعب، تم إسدال الستار على نظام الفصل العنصري الذي كان يسود دولة جنوب إفريقيا، ولم يكن هذا الإنجاز ليتحقق ويصل تدريجيًا لغاياته إلا بفعل حركات التحرر العابرة للقوميات المستندة إلى الأعراف الدولية وأهمها "عرف المساواة العرقية".

حركة المقاطعة الفلسطينية كنموذج للنضال التحرري العابر للقوميات

استرشدت حركة المقاطعة الفلسطينية بالاختراقات التي حققتها تجربة المقاطعة في دولة جنوب إفريقيا، وتعمل الحركة على تحدى الإطار الدولي الاستثنائي الذي تحظى به إسرائيل من خلال استناد الحركة الى الأعراف الدولية (International Norms) وتحويل النضال الفلسطيني إلى نضال عابر للقوميات (Transnational Struggle)¹. ظهرت حركات التحرر العابرة للقوميات بشكل واضح في بداية الخمسينيات من القرن الماضي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخلال فترة الحرب الباردة. وتشكلت هذه الحركات عبر كافة القارات ومن خلال شبكات تضم آلاف من المجموعات والمؤسسات، بما فيها الكنائس والنقابات والاتحادات الطلابية ومنظمات حقوق انسان وغيرها. تعمل هذه الحركات على حشد التأييد والمناصرة للقضايا الحقوقية بالاستناد الى القانون والعرف الدولي وللتأثير على صانعي القرار. كان لهذه الحركات دور كبير في الانجازات التي حققتها حركة المقاطعة في جنوب افريقيا وحركة الحقوق المدنية الامريكية. وعلى غرار تجربة القضاء على نظام الأبارتهايد في دولة جنوب افريقيا، نقلت حركة المقاطعة القضية الفلسطينية إلى ساحة النضال العابر للقوميات، متسلحة بشكل أساسي بمبادئ مناهضة حرمان الفلسطينيين؛ السكان الأصليين للبلاد، من حقوقهم.

باعتادها على النضال العابر للقوميات تهدف حركة المقاطعة إلى تدويل النضال ونقل النزاع من حدوده المحلية الى الحدود الدولية بالاستناد إلى القوانين والأعراف الدولية، وبمساعدة شبكة من المنظمات الحقوقية وحركات التحرر الاجتماعي والمؤسسات الأكاديمية، وهو النموذج الذي استندت اليه حركات التحرر في الكثير من النزاعات حول العالم مثل حركات التحرر في جنوب افريقيا والحركات الاجتماعية والمدنية في أوروبا وأمريكا.

ما يميز عمل حركة المقاطعة الفلسطينية هو أن الحركة لا تقدم نفسها على الساحة الدولية والمحلية على أنها حزب سياسي أو منظمة سياسية بديلة عن التشكيلات السياسية على

¹ Thorn, Hakan. Solidarity Across Borders: The Transnational Anti-Apartheid Movement. John Hopkins University. 2006

الساحة الفلسطينية مثل السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، رغم أن سقف مطالب حركة المقاطعة تختلف عن استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية في إدارة الصراع مع الإحتلال.

وتستند حركة المقاطعة إلى منهج الحقوق "Rights-Based Approach" وهو ذات النهج الذي أفضى إلى القضاء على حقبة الأبارتهايد في دولة جنوب إفريقيا، وأسفر عن إطلاق سراح الزعيم نيلسون مانديلا، وتكلل بإجراء أول انتخابات ديمقراطية شارك فيها الأفارقة السود في تقرير مصيرهم وانتخاب قيادتهم.

تطالب حركة المقاطعة بالحقوق الأساسية الكاملة للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده (فلسطيني 1948، 1967، الشتات) استناداً إلى القانون الدولي ومبادئ حقوق الإنسان، وتتادي حركة المقاطعة إلى ممارسة أشكال مختلفة من المقاطعة لدولة إسرائيل حتى تتصاع بالكامل لواجباتها التي حددها القانون الدولي، والمتمثلة بإنهاء احتلالها واستعمارها للأراضي الفلسطينية التي احتلتها في العام 1967، هدم جدار الفصل العنصري، والاعتراف بالحقوق الكاملة والمتساوية للعرب الفلسطينيين المواطنين في دولة إسرائيل، وحماية حق اللاجئين في العودة إلى أراضيهم التي هُجروا منها وفقاً لقرار الأمم المتحدة عام 194.

نداء المقاطعة الذي وقعته أكثر من 171 منظمة فلسطينية وأحزاب سياسية واتحادات تجارية وحركات عالمية، يعبر عن الإجماع الفلسطيني الأساسي للشعب الفلسطيني، وأنّ الاستجابة للمطالب الرئيسية لنداء المقاطعة تلبي الحد الأدنى لمطالب الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير المصير، وبذلك يكون نداء المقاطعة قد أسس لانطلاقة تتجاوز الحالة الراهنة التي تحاول اختزال الحقوق الفلسطينية في نموذج Bantustan¹ يخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة².

تعمل حركة المقاطعة على صياغة موقف شعبي فلسطيني يُلزم القيادات الفلسطينية بعدم التراجع عن الحقوق الفلسطينية، وتجديد شرعيتها التمثيلية التي فقدتها بحسب القانون الأساسي

¹ هي منطقة سكن افريقية تم تخصيصها لسلطان الافارقة السود خلال فترة الفصل العنصري في جنوب افريقيا
<https://www.britannica.com/topic/Bantustan>

² أيوب، حسن، عقيدة يعلن والنموذج الثالث، 2014 <http://www.asdaapress.com/>

الفلسطيني،¹ وعدم الانجرار وراء اختزال السلطة في النفوذ والمصالح الاقتصادية المحدودة، والتوقف عن استنزاف المزيد من السنوات في عملية سلام أمريكية - إسرائيلية تهدف إلى إلغاء حق العودة² الذي كفلته الأمم المتحدة، وتكريس الاحتلال الإسرائيلي والاستيطان في مناطق حساسة من أراضي الضفة الغربية والقدس، وتعطي الشرعية لسياسة الفصل العنصري التي تمارسها إسرائيل، وتصور الصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أنه مجرد صراع على أراضٍ متنازع عليها. كما تهدف حركة المقاطعة إلى التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني في الداخل³ الذين هم السكان الأصليون للبلاد ويحملون الجنسية الإسرائيلية. ومن خلال اصرارها وثباتها على المطالب الأساسية لنداء المقاطعة، يمكن القول أنّ حركة المقاطعة BDS تشكل منصة لتوحيد كافة مكونات الشعب الفلسطيني في مواجهة مخططات تصفية القضية الفلسطينية.

ومن المكونات الأساسية لنداء المقاطعة التوجه إلى مؤسسات المجتمع المدني واليسار الإسرائيلي ومحاولة استثارة المبادئ والأعراف الدولية (**International Norms**) في حق الشعوب في الحرية والعدالة وتقرير المصير، وهي المبادئ ذاتها التي واكبت انتشار مؤسسات حقوق الإنسان في القرن العشرين عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، وظهور تحالفات دولية مارست الضغط على الدول الغربية لعزل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا اقتصاديًا وسياسيًا، إلى أن تم إطلاق سراح نلسون مانديلا وإجراء أول انتخابات ديمقراطية في العام 1994 أعطت للسود الأفارقة حقهم في تقرير مصيرهم. هذه الحقبة التاريخية شهدت انطلاقًا نضال دولي ضد نظام الأبارتهايد تقوده حركات اجتماعية من مكونات المجتمع المدني الدولي، اتخذت من المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومناهضة العنصرية وقودًا للحركات الدولية، من

¹ بحسب قانون رقم (9) لسنة 2005 بشأن الانتخابات، مادة رقم (2) تكون مدة ولاية الرئيس أربع سنوات، ولا يجوز انتخابه لأكثر من دورتين متتاليتين. وقد عقدت آخر انتخابات رئاسية فلسطينية في العام 2005 وآخر انتخابات تشريعية في العام 2006.

² صرح محمود عباس في مقابلة متلفزة مع القناة الإسرائيلية الثانية بتاريخ 11/2/2012 بأن دولة فلسطين هي فقط على الأراضي الفلسطينية التي احتلت في العام 1967، أما بالنسبة لصفد فهو يريد أن يراها ولكن ليس من حقه أن يعيش فيها.

³ العمري، وليد، **الداخل الفلسطيني يحلل أزمته ويبيد رأيه في مفاوضات السلام**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 1992.

أجل الضغط على القوى الغربية للتمسك بهذه المبادئ عوضاً عن التمسك بالعلاقات الاقتصادية التي تربطها مع نظام الفصل العنصري¹.

تسعى حركة المقاطعة إلى أن يتم محاسبة إسرائيل على جرائمها واستخدامها المفرط للقوة وانتهاكها للقوانين الدولية، وأن تخضع دولة الاحتلال لذات المعايير التي تخضع لها الدول التي ترتكب انتهاكات مشابهة، علماً بأن إسرائيل من أكثر الدول التي ترتكب هذه الانتهاكات التي ترقى لمستوى جرائم الحرب، وأن على العالم الغربي الكف عن الرضوخ للرواية الإسرائيلية التي تستخدم "الهولوكوست" للتذكير بمآسي الشعب اليهودي ولردع أي جهة تحاول انتقادها، وأن على المجتمع الدولي وضع حد للتعامل مع إسرائيل بمعايير مختلفة على أساس أنها أحد أعضاء المجتمع الديمقراطي.

تظهر أهمية دور المجتمع المدني الغربي في تحميل إسرائيل المسؤولية عن أعمالها، ومحاكمتها على الإرهاب الممنهج الذي تمارسه ضد الشعب الفلسطيني، وإعمال المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومناهضة الأبارتهايد، ويقصد "بالمعايير" مجموع القواعد التي تحكم التعامل ضمن نظام معين، فالمعايير هي التي تحدد أسلوب التعامل ضمن النظام، وفي النصف الثاني من القرن العشرين، تبنى المجتمع المدني العالمي مجموعة من المعايير الحقوقية والإنسانية ومن ضمنها مناهضة التمييز و الأبارتهايد، واستند إلى هذه المعايير في الضغط على الحكومات الغربية حتى تتحمل مسؤولياتها تجاه شعوب العالم المضطهدة، والانسجام مع مبادئها المعلنة في كافة التعاملات الاقتصادية والسياسية والمدنية، فمن خلال دعم المجتمع المدني العالمي تم الضغط على شركات اقتصادية أمريكية كبرى لقطع تعاملاتها مع نظام الأبارتهايد في دولة جنوب إفريقيا، وكان لتلك المقاطعة الاقتصادية أثر أساسي في إنهاء حقبة تاريخية طويلة من التمييز والفصل العنصري في دولة جنوب إفريقيا، وبدأ حقبة جديدة من إدراك حق الشعوب في تقرير مصيرها.

¹ Vernon, Johnson, Dickinson, Eliot. **International Norms and the End of Apartheid in South Africa**. The Journal of South African and American Studies. Volume 16, 2015 - Issue 4. 2015.

يرى بعض المحللين للعقوبات أن وضع صعوبات وعوائق اقتصادية على أي دولة يمكن أن يُحدث تغيير في سلوكها، ففي العام 1991 رُفعت العقوبات عن دولة جنوب إفريقيا بعد انصياع الحكومة للمطالب الدولية وأُحدثت الإصلاحات القانونية المطلوبة وأزالت أشكال الأبارتهايد، وحتى من كان يشكك في تأثير العقوبات أدرك التأثير الذي حققته الضغوطات الدولية، ورغم أن العقوبات تفتقر لقوة الإكراه؛ على عكس الوسائل العسكرية، إلا أن تجربة دولة جنوب إفريقيا تعكس أن العقوبات ممكن أن تكون طريقة فاعلة لتغيير تصرف النظام في دولة معينة، كما أن الإصلاحات التي حصلت في دولة جنوب إفريقيا نتيجة للعقوبات السياسية والاقتصادية ساهمت في الترويج لعرف المساواة العرقية في دولة جنوب إفريقيا وهذا يتضح من خلال مؤشرات لجوانب فردية واجتماعية تناقض ما كان يحاول تعزيزه نظام الفصل العنصري عبر سنوات طويلة من التصنيفات العرقية.

نجاح حركات مناهضة الأبارتهايد العابرة للقوميات ضد نظام الفصل العنصري في دولة جنوب إفريقيا يؤكد على دور الأعراف والمعايير الدولية في إحداث التغيير السياسي، وأن الأعراف هي عامل مؤثر في السياسات حتى مع وجود المصالح المادية والسياسية والاقتصادية، والعنصر الأساسي في حركات مناهضة الأبارتهايد هي مؤسسات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التي استطاعت حشد الرأي العام الدولي لأهمية تحقيق المساواة العرقية، وإثارة الوعي بأن النظام الذي يقدم خدمات اجتماعية واقتصادية تقوم على أساس تصنيف عرقي هو نظام فصل عنصري "أبارتهايد" يجب مقاطعته وفرض العقوبات عليه. وهذا ما تسعى إليه حركة المقاطعة الفلسطينية BDS من خلال توجيهها إلى مؤسسات المجتمع الدولي الرسمية وغير الرسمية ومن خلال استنادها إلى المعايير والأعراف الدولية.

المنهجية

تعتمد الدراسة على ثلاثة مناهج رئيسية لتحقيق الأهداف الموضوعية، وهي:

المنهج المقارن: تعتمد الدراسة على المنهج المقارن للإحاطة بخصوصية BDS في ضوء حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا. وكمؤشرات للقياس سيتم تناول أسس المقاطعة، وأساليبها، ودور حركة

التضامن الدولي في دعمها، للوقوف عند أوجه الشبه والاختلاف بين النموذجين، وعليه استنتاج دور المقاطعة كأحدى أدوات المقاومة اللاعنفية.

وتكمن أهمية اتخاذ جنوب إفريقيا نموذجاً للمقارنة لتقارب بدايات المقاطعة في شكلها مع فلسطين ففي جنوب إفريقيا بدأت على شكل إضرابات قادتها الحركة النقابية للعمال التجاريين والصناعيين احتجاجاً على إجراءات اغتصاب الأراضي وانخفاض الأجور وزيادة الضرائب، وفق ما سيتم تبيانها في الفصل الأول والثاني من هذه الدراسة. كما سيتم الاعتماد على الكتابات والآراء والدراسات المعدة بخصوص المقاطعة ومتابعة نشاطاتها، وسيتم الاستعانة بمقابلات مع مؤسسي حملة المقاطعة في فلسطين، عند الضرورة لتوضيح نقاط معينة.

منهج الوصف التحليلي: تمت الاستعانة بمنهج الوصف التحليلي في هذه الدراسة لوصف وتحليل حركة المقاطعة محلياً وإقليمياً ودولياً في فلسطين وجنوب إفريقيا

منهج دراسة الحالة: تم اختيار هذا المنهج بشكل أساسي لأنه من أكثر المناهج ملائمة في مجالات البحث في العلوم السياسية والاجتماعية، حيث يتيح للباحث الحصول على نتائج تفسر صلاحية الفرضية والتحليل الذي تقدمه الدراسة، خاصة وأنه من الصعب في هذا النوع من الدراسات قياس بعض المتغيرات بشكل قطعي مثل قياس أثر الأعراف الدولية كما هو في حال هذه الدراسة، ولكن بما أن هذه المتغيرات موجودة استندت منهجية البحث في هذه الدراسة لمنهج دراسة الحالة من خلال دراسة حالة BDS في جنوب إفريقيا للمساهمة في فهم وتحليل حالة BDS في فلسطين.

فصول الدراسة

الفصل الأول: يتناول الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها والدراسات السابقة التي بنيت عليها الدراسة بالإضافة للإطار النظري من ثم فرضيات وأسئلة الدراسة والمنهجية التي استخدمت في كتابة الدراسة.

الفصل الثاني: يتكون هذا الفصل من الدراسة من مبحثين رئيسيين، يتناول المبحث الأول حركة المقاطعة في فلسطين BDS حيث يستعرض النشأة والأدوار والأيدولوجيا التي تستند إليها حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في فلسطين BDS ويتناول تاريخ استخدام منهج المقاطعة في النضال الفلسطيني عبر فترات زمنية مختلفة، ومن ثم يقدم وصف تفصيلي لنشأة الحركة من حيث الدوافع والظروف التي أدت إلى إطلاق نداء المقاطعة، وعن علاقة حركة BDS الفلسطينية مع المؤسسات الدولية، كما يقدم هذا الفصل شرحاً عن الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، ويوضح القوانين الدولية التي تستند إليها الحركة في عملها، وكيف تطور عمل الحركة كحركة نضال عابر للقوميات تستند إلى الأعراف والمعايير الدولية.

يتناول المبحث الثاني حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا في إطار مقارنة تجربة الحركتين من حيث ظروف النشأة وتحقيق النتائج، ويقدم مقارنة ووصف لنقاط التقاطع والتشابه ما بين تجربة حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا مع حركة المقاطعة في فلسطين من حيث ظروف النشأة والسياق الدولي والدعم المحلي في كل من التجربتين، والأعراف الدولية التي ساهمت في انجاح جهود حركة BDS في جنوب إفريقيا التي قادت إلى القضاء على نظام الأبارتهايد.

الفصل الثالث: إنجازات حركة المقاطعة على المستوى الدولي والمحلي ورد الفعل الصهيوني. يستعرض هذا الفصل أهم إنجازات الحركة على المستوى الثقافي والسياسي والاقتصادي إقليمياً وعالمياً ومحلياً، كما يشمل هذا الفصل ردود الفعل الصهيونية على أداء الحركة والمخططات التي أقرتها الحكومة الإسرائيلية واللوبي الصهيوني في مواجهة أداء الحركة.

الفصل الرابع: استثنائية إسرائيل - بين الحصانة الدولية وإمكانية الاختراق

يقدم هذا الفصل وصف لعلاقات إسرائيل مع الولايات المتحدة وبعض دول أوروبا الغربية (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة)، وما هي المصالح والأولويات في بنية علاقات تلك

الدول مع إسرائيل والتي أدت بها إلى ازدواجية المعايير وعدم التزامها بالأعراف والمعايير الدولية، والتناقض مع ذاتها كدول تتبنى وتحمي القوانين والأعراف الدولية.

الفصل الخامس: التحديات التي تواجه تعميم حركة المقاطعة دوليًا وإقليميًا

يتحدث هذا الفصل عن أهم الأسباب التي تفسر عدم تبني الحكومات الغربية لنداء ال BDS وعلاقة ذلك بالمعايير والأعراف الدولية، كما يستعرض التحديات التي تعيق عمل حركة المقاطعة BDS وتحد من فرصها وإمكانياتها في تعميم منهج المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على دولة الاحتلال سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.

تحليل واستنتاجات

يعرض هذا الفصل تحليل واستشراف لعمل الحركة في ظل معادلة العلاقات الدولية وانعكاسها على مستقبل عمل حركة المقاطعة ومناصرتها محليًا وإقليميًا ودوليًا.

الفصل الثاني

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في فلسطين BDS

الفصل الثاني

حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات في فلسطين BDS

استخدم مصطلح Boycott والذي أصبح يعني المقاطعة لأول مرة عبر التاريخ في العام 1880 عندما استخدمه الإيرلنديون لمقاطعة احد وكلاء مَلاك الأراضي البريطانيين وكان يدعى Captain Charles Boycott، وبذلك دخل اسم Boycott إلى اللغة الانجليزية ليصبح مصطلحاً لغوياً يدل على المقاطعة¹.

نشأة حركة المقاطعة BDS في النضال الفلسطيني

تعود تجارب المقاطعة الفلسطينية إلى فترة مواجهة الانتداب البريطاني، مروراً بتجربة المقاطعة خلال الانتفاضة الأولى التي انطلقت في العام 1987 والانتفاضة الثانية التي انطلقت في العام 2000، وصولاً إلى نشأة حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (BDS) في العام 2005، فالمقاطعة هي واحدة من أشكال المقاومة الشعبية المدنية المتجذرة في النضال الوطني الفلسطيني عبر عقود من الكفاح في مواجهة الاستعمار والاستيطان والتطهير العرقي والفصل العنصري.

تجربة المقاطعة ما بين 1936 – 1939

تذكر المراجع الفلسطينية إلى أن تاريخ استخدام "المقاطعة" كأداة مقاومة في النضال الفلسطيني يعود إلى بدايات القرن العشرين بعد أن خضعت فلسطين للانتداب البريطاني في العام 1920 وحتى تاريخ النكبة الفلسطينية في العام 1948، ومن أوائل تجارب استخدام سلاح المقاطعة يرجع إلى العام 1922 عندما قررت حكومة الانتداب البريطاني تشكيل مجلس تشريعي لحكومة الانتداب في فلسطين يعترف بوعد بلفور، وواجه الفلسطينيون ذلك القرار بقرار مقاطعة

¹ عمل تشارلز بويكوت كوكيل لأحد مَلاك الأراضي البريطانيين في إيرلندا، وقام بطرد بعض المستأجرين الإيرلنديين بسبب تأخرهم عن دفع إيجارات منازلهم بسبب أوضاعهم الاقتصادية السيئة. فردّ الإيرلنديون بسلاح جديد: قاطعوه! لم يعد أحد يتحدّث إليه، أو يعمل معه، أو يشتري منه، وبذلك أصبح اسمه يستخدم للتعبير عن المقاطعة.

انتخابات المجلس، ووصلت نسبة المقاطعين الى 84%، وقد نجحت تلك السياسة حيث نتج عن مقاطعة تلك الانتخابات قرار المندوب السامي القاضي بإلغاء نتائجها.

من التجارب الأخرى في تاريخ القضية الفلسطينية، قرار المؤتمر العربي الفلسطيني بمقاطعة مشروع روتنبرغ¹ لتوليد الطاقة الكهربائية في فلسطين والأردن باعتباره مشروعاً صهيونياً، وكذلك قرار المؤتمر بمقاطعة المجلس الاستشاري الذي شكلته حكومة الانتداب ومهاجمة كل من يقبل العضوية به من الفلسطينيين، ومقاطعة المعرض التجاري الذي نظّمته الوكالة اليهودية في العام 1923.

استمر استخدام منهج المقاطعة كاستراتيجية لإضعاف سيطرة حكومة الانتداب البريطاني خلال ثورة فلسطين الكبرى، والتي كانت بداياتها من خلال إعلان الإضراب العام في العام 1936 بمبادرة مجموعة من الشبان المثقفين هدفت إلى أن تستجيب حكومة الانتداب البريطاني لمطالبهم، واستجابت المؤسسات القاعدية والأحزاب خلال أيام من الإضراب حيث بادرت اللجنة العربية العليا² إلى الدعوة لمقاطعة الانتداب البريطاني من خلال إعلان الإضراب والعصيان المدني، وقد لخص الحاج أمين الحسيني الذي كان في حينه رئيس المجلس الإسلامي الأعلى مسببات الثورة بعاملين رئيسيين هما³:

- حرمان العرب في فلسطين من التمتع بحقوقهم الطبيعية والسياسية.

¹ مشروع روتنبرغ أو شركة كهرباء فلسطين Rutenberg Palestine Electric Company Ltd: هو مشروع سابق لإقامة محطات لتوليد الكهرباء في منطقة الباقورة الأردنية جنوب بحيرة طبريا، عند ملتقى نهريّ اليرموك والأردن، بالإضافة إلى مناطق أخرى، أسّسه اليهودي الروسي الأصل بنحاس روتنبرغ عام 1926، وهو رئيس المجلس الوطني اليهودي في فلسطين، والذي منحه بريطانيا في عام 1921 حق امتياز استغلال مياه النهرين لتوليد الطاقة الكهربائية لإنارة المدن الفلسطينية والأردنية في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين. وقد استمر العمل تحت هذا المسمى حتى بعد النكبة عام 1948، إلى أن تغير الاسم في عام 1961 فأصبحت تسمى "شركة كهرباء إسرائيل".

² تأسست اللجنة العربية العليا لقيادة حركة النضال الفلسطيني في العام 1936 بعضوية 6 أحزاب قومية فلسطينية وبرئاسة المفتي أمين الحسيني.

³ عبد القادر، ياسين. ثورة 1936 وانتفاضة 1987 الفلسطينيين، دراسة مقارنة. مجلة قراءات سياسية، عدد 4 (خريف

- إصرار الحكومة البريطانية على اتباع سياسة في فلسطين ترمي إلى إنشاء وطن قومي يهودي في هذه البلاد العربية.

تميزت ظروف إنشاء اللجنة العربية العليا بقيامها بتأثير وضغط من المؤسسات القاعدية في البلدات والقرى الفلسطينية وبدأ الاضراب في 21 نيسان، وقد دعت اللجنة إلى الإضراب بهدف تحقيق المطالب التالية: (1) وقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين (2) وقف نقل ملكية الأراضي العربية إلى اليهود (3) إنشاء حكومة وطنية. وقد تأسست اللجنة العربية العليا في فلسطين عام 1936 بمبادرة من الحاج أمين الحسيني يدعمها ستة أحزاب عربية وفلسطينية وانتشرت لتشمل كافة الأحزاب عبر البلدات الفلسطينية، وكانت إجراءات المقاطعة الرئيسية للجنة تتمثل في عدم دفع الضرائب ومقاطعة البضائع الصهيونية، وتم تشكيل لجان قومية ولجان إسعاف ولجان إضراب ولجان مقاطعه، وكان ما يميز هذا العمل أنه جماهيري مدفوعة إليه الأمة بإرادتها، وتعتبر فترة الشهور الست الأولى من المقاطعة الأكثر استمرارية وانتشاراً واتساعاً¹.

استمرت حكومة الانتداب البريطاني برفض المطالب الفلسطينية، واستمر الفلسطينيون بالإضراب، ودعت اللجنة العليا إلى الامتناع عن دفع الضرائب وعدم الانصياع للقوانين، وقوبل العصيان المدني بتصعيد من قبل حكومة الانتداب شمل الإعدام والسجن وهدم البيوت وإتلاف الممتلكات والمزروعات².

أثبت الفلسطينيون خلال تجربة ثورة 1936 الشعبية وغير المركزية، قدرتهم على إدارة حراكهم دون الحاجة إلى نخبة سياسية، فقاعدية الحراك وطبيعته الشعبية نتج عنها تشكيل لجان أمن لحماية الدكاكين والمتاجر، وأضرَب المحامون عن الترافع أمام محاكم حكومة الانتداب، وسلم المخاتير أختامهم وتألفت محاكم خاصة لمن يخالف الإضراب.

¹ Khalidi, Wlaeed. **Before their Diaspora: A Photographic History of The Palestinians 1876-1948** The Institute for Palestinian Studies. 1987

² ibid

اتسمت تجربة المقاطعة بسمة اللاعنف، فشملت عقد المؤتمرات واللقاءات العامة وإصدار البيانات والمقاطعة الاقتصادية والتجارية ومقاطعة الانتخابات والعصيان المدني والأخذ بسياسة اللاتعاون عبر مقاطعة المجالس السياسية والامتناع عن دفع الضرائب وإغلاق المحلات والمتاجر وإيقاف عمل خطوط المواصلات وتحريم بيع الأراضي والتشهير بالبائعين والسماسة¹.

رغم ذلك، لم يكن هناك اتفاق في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية على جدوى الاكتفاء بالإضراب والعصيان المدني والنضال اللاعنفي لتشكيل ضغط سياسي واقتصادي على حكومة الانتداب، حيث ظهرت أصوات تنادي بضرورة العمل الثوري المسلح، ومع أن هذا النضال كان يقوده عامة الفلسطينيين ضد أقوى قوة استعمارية في العالم إلا أنهم استطاعوا إفقاد الانتداب البريطاني سيطرته على بعض المناطق الفلسطينية والانسحاب منها، ورغم تراكم الإنجازات، شكل غياب بنية الدولة وغياب قيادة فاعلة وغياب الاتفاق على آلية تنظيم المقاومة عامل إحباط للفلسطينيين من قيادتهم الفلسطينية التي لم تتمكن من إيقاف الهجرة اليهودية ولا تحقيق أي من الحقوق الأساسية للفلسطينيين².

توقف الاضراب الذي استمر لمدة ست شهور استجابة لنداء الملوك العرب، معتمدين على حسن نوايا الحكومة البريطانية ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل، وبذلك تم إجهاض الإضراب من قبل الزعامة العربية والفلسطينية دون تحقيق أي من المطالب التي سعى الفلسطينيون الى تحقيقها³.

استمرت المقاطعة بعد الإعلان عن قيام دولة إسرائيل في العام 1948 وحاولت اللجنة العربية العليا منع كافة التعاملات التجارية والمالية بين إسرائيل ودول اللجنة أعضاء التحالف والمتمثلة بالدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، والاحتجاج على قيام دولة إسرائيل واحتلال

¹ Khalidi, Wlaeed. **Before their Diaspora: A Photographic History of The Palestinians 1876-1948**. The Institute for Palestinian Studies. 1987

² Khalidi, Rashid. **The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood**. Beacon Press, USA, 2007.

³ حوراني، فيصل. **جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948**. مؤسسة مواطن، رام الله 2003

الأراضي الفلسطينية والتطهير العرقي الذي مارسه الاحتلال ضد السكان الأصليين، وتركزت المقاطعة حول نقطتين رئيسيتين، الأولى: مقاطعة أساسية لمنع العلاقات المباشرة والتبادل التجاري بين إسرائيل والدول أعضاء التحالف، والثانية: مقاطعة كافة الشركات التي يوجد بينها وبين دولة إسرائيل علاقات وتبادل تجاري، وأصبحت المقاطعة أكثر مأسسة مع تأسيس مكتب المقاطعة المركزية Central Boycott Office في العام 1951، وكان لكل دولة مكتب CBO مقاطعه وطنيه مرتبط بعمل اللجنة، وكان المكتب المركزي في دمشق ينظم لقاءات لممثلي المكاتب في كل عام، ويعمل على إعداد ونشر قائمة سوداء بأسماء الشركات التي تتعامل مع إسرائيل أو لديها نشاط اقتصادي مع إسرائيل وكان هناك قوائم إقليمية وقائمة مركزية¹، واستمرت هذه المكاتب في عملها إلى أن أعلنت منظمة التحرير توقيع اتفاقية سلام مع دولة الاحتلال.

المقاطعة خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى

حرصت إسرائيل منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية في العام 1967 على احكام قبضتها بالكامل على الفلسطينيين من خلال أكثر من ألفي أمر عسكري والسيطرة على المقدرات الاقتصادية والموارد الطبيعية للفلسطينيين، وبأشرت بمصادرة الأراضي الزراعية لصالح المستعمرات بدعوى الاحتياجات الأمنية، كما سيطرت على الموارد المائية واستحوذت على 80% من مصادر المياه، بالإضافة الى السيطرة التامة على الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الاسرائيلي والزج بالقوى العاملة الفلسطينية للعمل لصالح مشغلين اسرائيليين حيث عمل في السوق الاسرائيلية ما يقارب من 40% من القوى العاملة الفلسطينية من غزة و30% من القوى العاملة الفلسطينية من الضفة².

بعد مرور 20 عاماً على احتلال إسرائيل العسكري لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري تخللتها العديد من المواجهات النضالية وعمليات المقاومة المسلحة، انطلقت

¹ Khalidi, Rashid. **The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood.** Beacon Press, USA, 2007

² ibid

الانتفاضة الفلسطينية الأولى وانطلق العمل الجماهيري والمقاومة الشعبية من دون برنامج واضح ولا مطالب واضحة، غير أن الظروف الصعبة التي كان يعيشها الفلسطينيون على كافة الأصعدة والاحباط السياسي والحصار الاقتصادي دفعت الجماهير إلى الخروج في تظاهرات واعتصامات وتنفيذ الإضرابات العامة والجزئية، كما امتنعت القوى العمالية عن التوجه للعمل في إسرائيل خلال الأشهر الأولى للانتفاضة، مما تسبب في توجيه ضربة قوية للاقتصاد الإسرائيلي أفقدته ما بين 40-60% من قوته العاملة¹.

تعتبر الانتفاضة الفلسطينية الأولى التي انطلقت في العام 1987 محطة هامة في تاريخ النضال الفلسطيني، وتميزت الانتفاضة الأولى بالتعبئة الجماهيرية والمقاطعة، وقدمت الانتفاضة الأولى نموذجاً حياً لتحريك الجماهير بدافعية قوية نحو التحرر، فقد انطلقت الانتفاضة بشكل جماهيري في وقت كانت تعاني فيه القضية الفلسطينية من حالة جمود في الصراع مع دولة الاحتلال، خاصة بعد خروج الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير من لبنان عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982.

استمرت وتيرة الإنتفاضة بالتصاعد بفعل المشاركة الجماهيرية الواسعة من مختلف الفئات العمرية ومن الطلبة والنساء والعمال والشباب²، وبعد مرور ثلاث أسابيع على انطلاق الانتفاضة تشكلت القيادة الوطنية الموحدة في الداخل الفلسطيني بتنسيق مع قياد فصائل منظمة التحرير³، وكان الاتفاق على إبقاء الطابع الجماهيري للانتفاضة وعدم تسليحها، واستمرت بتطبيق هذا النوع من الفعاليات⁴ التي واجهها الاحتلال بعنف وبفرض منع التجول ومحاولات

¹ بلغ عدد العمال الفلسطينيين في دولة الاحتلال قبل توقيع اتفاقية اوسلو حوالي 115 ألف عامل، انخفض هذا الرقم بعد الانتفاضة الثانية وبناء الجدار بحسب احصائيات العام 2007 الى 68 ألف عامل ("workers from the Territories" (2011:part2)

² ibid.

³ Tamari, Salim. **Palestinian Movement in Transition: Historical reversals and the Uprising**. Journal of Palestinian studies, 1991.

⁴ تم تسجيل 500 فعل مقاومة سنوياً قامت بها القوى الوطنية المقاومة ضد الاحتلال الاسرائيلي في الفترة الواقعة ما بين 1977- 1981، في حين سجلت 3000 فعل مقاومة ما بين 1982- 1987 شملت رفع الاعلام الفلسطينية، رمي الحجارة، اشعال الاطارات، تسكير الطرق، توزيع بيانات نضالية، حوادث طعن وزجاجات حارقة واكواع ناسفة. (Gordon, Neve."Israel's Occupation ", London, England, 2008)

كسر الاضراب والقتل وتكسير العظام¹، مما ساهم في تصدع الصورة المثالية التي عملت إسرائيل على بناءها عبر سنوات احتلالها لفلسطين.

تسببت الإنتفاضة الأولى في نقل إسرائيل من موقع ادعاء دور الضحية المضطهد إلى موقع العدو المحتل قاتل الشيوخ والنساء والأطفال، فما أنجزته الانتفاضة الشعبية غير المسلحة في سنوات قليلة فاق تأثيره سنوات من النضال والمواجهة المسلحة مع إسرائيل بالنظر إلى حجم الخسائر الاقتصادية التي لحقت بإسرائيل في قطاع الزراعة والتجارة والسياحة والبناء².

نجحت الانتفاضة الأولى في إعادة تعريف النضال الفلسطيني كمقاومة شعبية، وأعدت تسليط الضوء على القيادة الداخلية للشعب الفلسطيني في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ظهرت قيادات قاعدية تتجاوب مع احتياجات الناس على الأرض، واستطاعت هذه القيادة تنظيم المقاومة الشعبية من خلال اللجان المختلفة في المدن والقرى، فهي قيادات قاعدية غير مركزية تعمل بتوجيه من الإرادة الشعبية.

أثارت الانتفاضة الفلسطينية غير المسلحة اهتمام الرأي العام الدولي عقب الدعوة إلى تطبيق نهج المقاطعة استناداً إلى القوانين الدولية التي تنص على أن المواطن تحت الاحتلال غير ملزم بدفع ضرائب لحكومة الاحتلال، وتحرك المجتمع المدني لإسنادها والقيام بدوره في جذب التأييد الشعبي الدولي، وهذا ما ازعج حالة "الوضع القائم" Status Quo التي كانت تحاول إسرائيل تثبيتها، وبدأت إسرائيل بمواجهة انتقادات دولية وأخرى داخلية من قبل سياسيين وأكاديميين ومتقنين إسرائيليين انتقدوا سياسة حكومة إسحق رابين في التعامل مع الانتفاضة، ونشرت الصحافة الإسرائيلية في العام 1988 عريضة موقعه من 600 محاضر وأكاديمي

¹ قامت إسرائيل خلال الانتفاضة الأولى ما بين 1987 - 1992 باعدام 1042 شهيد، وإبعاد 500 فلسطيني ووصل عدد الأسرى إلى 13 ألف أسير وتعرض الآلاف منهم للتعذيب داخل السجون. بالإضافة إلى سياسة العقاب الجماعي التي شملت هدم البيوت ومنع التجول ومنع السفر وإغلاق الطرق. (Gordon, Neve. **Israel's Occupation**. London.) (England. 2008)

² Bishara, Azmi. **Israel Faces the Uprising, A preliminary Assessment**. MERIP 157, 1989

إسرائيلي في الجامعات والمعاهد الإسرائيلية يدعون فيها إلى إعادة تقييم السياسة الإسرائيلية، وتجاوز حالة الجمود السياسي القائم منذ الاحتلال العسكري في العام 1967¹.

برزت تجربة مواطني بيت ساحور بتاريخ 7 تموز 1988 كواحدة من نماذج استخدام منهج المقاطعة والعصيان المدني، وتضامن سكان بيت ساحور في تطبيق عصيان مدني ومقاطعة اقتصادية وإدارية للاحتلال الاسرائيلي، وبذلك حملت بلدة بيت ساحور منهج المقاطعة في النضال الفلسطيني إلى بعد جديد، من الإضراب عن دفع الضرائب إلى مقاطعة الاحتلال وكل ما يتعلق به، وشعرت إسرائيل بالخطر الذي تحققه المقاطعة، مما دفع حكومة الاحتلال إلى تضيق الخناق على المواطنين وملاحقتهم لوقف الإضراب عبر إرسال العشرات من محصلي الضرائب إلى مدينة بيت ساحور لملاحقة المواطنين وإرغامهم على دفع الضرائب، كما فرضت سلطات الاحتلال منع التجول على المدينة لمدة 42 يوم منعت خلالها دخول أي نوع من المواد الغذائية أو الطبية أو الخدمات.

النضال الفلسطيني بين 1994 – 2000

تغيرت أشكال المواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، التي شكلتها منظمة التحرير الفلسطينية إثر التوقيع على اتفاقية أوسلو مع الحكومة الإسرائيلية في العام 1993، حيث باشرت السلطة الفلسطينية بإنشاء الأجهزة الأمنية والمؤسسات الحكومية التي مكنتها من استيعاب أعداد كبيرة من نشطاء الانتفاضة الأولى؛ خاصة قيادات الأذرع المسلحة لفصائل منظمة التحرير، وبذلك استطاعت السلطة الفلسطينية تحييد غالبية قيادات الانتفاضة الأولى وتجنيدهم لصالح إرساء الاستقرار والالتزام بما نصت عليه الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.

على الرغم من ذلك، لم تتمكن السلطة الفلسطينية من فرض رؤيتها السياسية على كافة التنظيمات الفلسطينية؛ خاصة القوى غير المنضوية في إطار منظمة التحرير، حيث شهدت

¹ Khalili, Laleh. **Heroes and martyrs of Palestine: The Palestinian National Commemoration**. Cambridge, England, Cambridge Press 2007

الفترة ما بين 1994 - 2000 سلسلة من التفجيرات والعمليات المسلحة في العمق الإسرائيلي التي قامت بها حركة حماس والجihad الإسلامي، مما دفع المستوى السياسي الفلسطيني والأجهزة الأمنية الفلسطينية إلى استهداف مختلف التنظيمات المعارضة لنهج السلطة الفلسطينية تنفيذاً لالتزاماتها الأمنية أمام إسرائيل والمجتمع الدولي.¹

استمرت منظمات المجتمع المدني بالتطور والنمو بفعل تفرغ العديد من النشاط والأكاديميين والسياسيين؛ خاصة اليساريين، للعمل الأهلي، وقد وجدت تلك الرموز بذلك مكانها المناسب ما بين عدم الانخراط في المؤسسات الرسمية للسلطة الفلسطينية، وعدم الانتقال إلى محور المواجهة المباشرة مع الاحتلال، كما شكلت البرامج والمشاريع التي تمويلها المنظمات والدول الغربية رافعة لعمل وانتشار وتنوع عمل منظمات المجتمع المدني، ويمكن القول أن الفترة ما بين الإنتفاضة الأولى والثانية شهدت طفرة نوعية في عمل المنظمات غير الحكومية، خاصة تلك التي تُعنى بالحريات والديموقراطية وحقوق الإنسان وتوثيق جرائم وانتهاكات الاحتلال. ولم تخلو تلك الفترة من المواجهة وتبادل الاتهامات ما بين منظمات المجتمع المدني وأجهزة السلطة الفلسطينية فيما يتعلق بتجاوزات السلطة الفلسطينية في الاعتقالات وانتهاكات حقوق الإنسان التي كانت تمارسها ضد معارضيه، خاصة من الفصائل الفلسطينية التي استمرت في مواجهة الاحتلال والتعبير عن رفضها للاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل.²

شهدت فترة ما بين الانتفاضتين حالة من التعبير عن الرفض والاستنكار الشعبي الواسع للبرامج والمشاريع التي كانت تهدف لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، حيث انتشرت في تلك الفترة الكثير من اللقاءات بين فلسطينيين وإسرائيليين غير رسميين من مختلف القطاعات الشبابية والمهنية، والتي كانت تهدف إلى تقريب وجهات النظر بين الشعبين من خلال برامج ومشاريع ترعاها الدول والمنظمات الأوروبية والأمريكية بموافقة السلطة الفلسطينية ومعرفة الأجهزة الأمنية، إلا أنها لم تنجح في إحداث اختراق في الشارع الفلسطيني وبقيت تلك المحاولات

¹ قائمة بالعمليات الفدائية الفلسطينية، الجزيرة - نعت، 2002،

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/11/5/9>

² بعلوشة، حازم. المشاكل السياسية والاقتصادية في فلسطين يعوق عمل المنظمات غير الحكومية، شباط 2013،

<https://www.al-monitor.com>

محدودة ومقتصرة على الأفراد الذين فسروا انخراطهم في تلك الأنشطة على أنها نوع من أنواع النضال الفلسطيني الذي يهدف إلى تعريف الطرف الآخر والمجتمع الدولي بحقوق ومعاناة الشعب الفلسطيني، وليست بهدف التطبيع بحد ذاته.¹

فشلت السلطة الفلسطينية في الحفاظ على ساحة الجامعات الفلسطينية بعد أن كانت تسيطر عليها حركة الشبيبة -الذراع الطلابي لحركة فتح منذ تأسيسها في العام 1982، حيث خسرت حركة الشبيبة معظم مواقعها المتقدمة أمام التنظيمات الإسلامية التي تحالفت مع قوى اليسار الفلسطيني في الجامعات، وتصاددت المواجهة بين السلطة الفلسطينية والأذرع الطلابية للتنظيمات الفلسطينية، وقد شهدت الجامعات الفلسطينية صدامات مباشرة ما بين السلطة والطلبة الذين رفضوا النهج السياسي لمنظمة التحرير وممارسات السلطة الفلسطينية بحق معارضيهما من التنظيمات الرفضية لاتفاقية أوسلو، وتواصل النضال الطلابي في مواجهة قوات الاحتلال على الحواجز في مختلف المناسبات، واستمر الاحتلال باستهداف الطلبة الفلسطينيين واقتحام بيوتهم واعتقالهم حتى من داخل المناطق الخاضعة للسلطة الأمنية الفلسطينية، وبذلك يمكن القول أن الجامعات الفلسطينية نجحت في التعبير عن رأي قطاع عريض في الشارع الفلسطيني يرفض الاتفاقيات الموقعة مع إسرائيل ويرى في المواجهة المستمرة الطريق الأنسب للتحرر والتخلص من الاحتلال.²

المقاطعة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية

توصلت منظمة التحرير إلى إعلان مبادئ مع دولة الاحتلال الاسرائيلي في أوسلو في العام 1993، وطبقاً لهذه الاتفاقية كان من المفترض أن تعيد إسرائيل انتشار قواتها خارج المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية خلال 5 سنوات من تاريخ التوقيع والتوصل إلى اتفاق نهائي

¹ المصري، هاني. القضية الفلسطينية: قراءة في الخيارات والبدائل الاستراتيجية. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، أريحا 2012، ص. 39

² خريشة، ابراهيم. دور الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية وعلاقتها مع السلطة والأحزاب بعد أوسلو في الحركة الطلابية الفلسطينية ومهام المرحلة: تجارب وآراء. مجدي المالكي (محرر) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله 2000.

يعالج كافة قضايا الوضع الدائم، وبموجب هذه الاتفاقية تم تشكيل سلطة حكم ذاتي فلسطينية لديها سيطرة على 18% من الأراضي المحتلة عام 1967 وسميت بالمناطق "أ" ولديها سيطرة مدنية على 21% من الأراضي المحتلة وسميت مناطق "ب" أما باقي أراضي ال 67 بقيت خاضعة للسيطرة الاسرائيلية وسميت مناطق "ج" باستثناء بعض الصلاحيات المحدودة المتعلقة بإدارة حياة السكان، إلا أنه ووفقاً للقانون الدولي تبقى كافة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 خاضعة للاحتلال الإسرائيلي طالما لم يتم التوصل لاتفاق نهائي بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

مجلة الدراسات الفلسطينية نشرت مقالاً لـ سليم تماري وريما حمامي¹، تتبعوا الظروف الاقتصادية والسياسية التي قادت الى اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث لم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق مطالب الفلسطينيين، في الوقت الذي تصاعدت فيه حدة عمليات مصادرة الأراضي لصالح المستعمرات الاستيطانية، حيث بلغ عدد المستوطنين الذين يعيشون في البؤر الاستعمارية والمستعمرات في الضفة الغربية وقطاع غزة 200 ألف مستوطن بالإضافة الى 200 ألف آخرين يعيشون في احياء استعمارية انشأتها اسرائيل في شرقي القدس منذ احتلالها في العام 1967.

تراجع الوضع الاقتصادي بشكل كبير، وانخفض عدد العمال الفلسطينيين في السوق الإسرائيلية نتيجة للإغلاقات المستمرة للطرق، واستقطاب الحكومة الاسرائيلية لعمالة أجنبية بديله عن العمالة الفلسطينية، وانخفض مستوى الحياة بشكل كبير مع انخفاض معدلات دخل الفرد، وفي ذات الوقت، كان الغضب الفلسطيني يتصاعد من حجم الفساد في مكونات السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير ومنها بروز ظاهرة التمييزات والتفضيلات في المعاملة للبعض دون الاخر ومنها إصدار بطاقات (VIP, BMC) لبعض الشخصيات الرسمية في السلطة الفلسطينية ورجال الأعمال المقربين منها.²

¹ Hammami, Rema and Salim Tamari. *The Second Uprising: End or New Beginning?*. *Journal of Palestine Studies* 2 (2000): 5-25.

² ibid

انطلقت الانتفاضة الثانية في العام 2000 عقب الزيارة الاستفزازية التي قام بها آريئيل شارون للحرم القدسي الشريف بحراسه أكثر من ألف شرطي إسرائيلي بهدف التأكيد على "حق إسرائيل في القدس" وعلى رواية الهيكل اليهودي، وردت إسرائيل بإغلاق شامل للضفة الغربية وقطاع غزة، وقطعت التواصل الطبيعي بين المدن عن طريق إغلاق الشوارع الرئيسية والفرعية التي تصل المدن والقرى والمخيمات وعزلت قطاع غزة، ودمرت مطار غزة الدولي مما خلق معاناة حقيقية للفلسطينيين في كافة نواحي حياتهم في مجالات التعليم والصحة والاقتصاد والعمل وغيرها من الحقوق الطبيعية.

شرعت حكومة الاحتلال في العام 2002 بمصادرة مزيد من الأراضي الفلسطينية والتحكم بموارد المياه، وتقطيع أوصال الضفة الغربية لصالح بناء جدار الفصل العنصري، الذي أدعت إسرائيل أنها تقوم ببنائه لدواعي أمنية، وبناء الجدار تدهور حال الفلسطينيين الاقتصادي أكثر وساءت ظروف حياتهم على كافة الأصعدة، ويمكن رؤية ذلك الأثر بوضوح حيث معدل دخل الفرد GDP per Capita ما بن العام 2000 ولغاية العام 2004 من \$1386 الى \$1146¹.

لجأ الفلسطينيون مرة أخرى الى استخدام سلاح مقاطعه المنتجات الإسرائيلية في الرد على الحصار والعنف الإسرائيلي، وتشكلت لجان من مؤسسات المجتمع المدني والأحزاب والقوى الشعبية بهدف نشر الوعي حول أهمية مقاطعة المنتجات والبضائع الإسرائيلية؛ خاصة تلك التي يتم إنتاجها داخل المستعمرات، والترويج لاستخدام بضائع ومنتجات محلية بديلة، كما تم تشكيل المرصد الفلسطيني بعضوية مجموعة من مؤسسات المجتمع المدني لنشر الوعي حول أهمية المقاطعة الاقتصادية ونشر معلومات تشرح تلك الأهمية، ومنها أن السوق الفلسطينية هي ثاني أهم سوق للمنتجات الإسرائيلية، حيث يبلغ حجم استهلاك الفلسطينيين للمنتجات الإسرائيلية ما يقارب ثلاثة مليارات دولار سنوياً، وأن ما يقارب 90% من المنتجات الفاسدة في أسواقنا هي من منتجات المستعمرات.

¹ Khalidi, Rashid. **The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood.** Beacon Press, USA, 2007

استمرت حملات التوجيه والتوعية حول ضرورة مقاطعة البضائع الإسرائيلية وترويج المنتج المحلي، وانتشر عملها ليصل إلى المستهلك الفلسطيني في كافة مواقع حتى الاطفال في المدارس، وبحسب تقرير نشرته جريدة يديعوت أحرونوت الإسرائيلية في آذار 2001، انخفض معدل الصادرات الإسرائيلية إلى مناطق السلطة الفلسطينية بنسبة 50%، وصرح رئيس الغرفة التجارية الفلسطينية أن نسبة الاستهلاك والشرء الفلسطيني للمنتجات الإسرائيلية انخفض بمعدل 35% خلال الشهور الأولى من حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

وبحسب دراسات الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك لم تأخذ المقاطعة مؤشراً تصاعدياً، بل كانت أكثر تعبيراً عن ردات فعل مرتبطة بالوضع السياسي وبمستوى القمع الذي تمارسه حكومة الاحتلال، فنجد مثلاً أن الارتفاع في مؤشر المقاطعة خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عاد ليتراجع بعد انتهاء العدوان.

التقرير الدوري الصادر عن المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان شدد على أهمية مقاطعة منتجات الاحتلال والاستمرار في حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية "باعتبارها مهمة وطنية بامتياز وواجب"، واعتبر أن هذه الفعاليات هي شكل من أشكال الانتفاضة على الإحتلال وسياساته ورفض التعايش معه، وأصبحت محورا رئيسياً في إستراتيجية النضال الوطني الفلسطيني لإنهاء الاحتلال.

الحركة الفلسطينية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS

خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي انتهت في العام 2004، ظهر توجه قوي لدى الفلسطينيين قائم على ضرورة الاستفادة من التجارب السابقة الفعالة في المقاومة، ومنها توظيف جهود التضامن الدولية وتحدي الاحتكار الاقتصادي الإسرائيلي للفلسطينيين، وبذل جهود النضال والمقاومة في ظل الغياب المتواصل لمشروع التحرر الوطني¹.

¹ سعدالدين، عمرو. السياق الفلسطيني لنشوء حركة مقاطعة اسرائيل BDS. مجلة الدراسات الفلسطينية 109/064 شتاء

حركة ال BDS تأثرت بتجربة المقاطعة عبر النضال الفلسطيني منذ الثورة العربية الكبرى (1936 - 1939)، واسترشدت بتجربة حركة المقاطعة ضد نظام الأبارتهايد في جنوب إفريقيا، ففي العام 2001 أدان منتدى المنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة وفي مؤتمر Durban إسرائيل ووصفها بنظام ابارتهايد، ونادى المنتدى إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات الأجنبية منها أسوة بالعقوبات التي مورست ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا، ورغم أن مصطلح الأبارتهايد يرتبط دائماً بحالة جنوب إفريقيا، إلا أن الجرائم التي تمارسها إسرائيل بحق الفلسطينيين تعتبر بموجب القانون الدولي العرفي ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، نوع من أنواع الجرائم ضد الإنسانية، لذا يعرف الأبارتهايد بأنه جريمة فصل عنصري، ويعني "أية أفعال لا إنسانية ترتكب في سياق نظام مؤسسي قوامه الاضطهاد المنهجي والسيطرة المنهجية من جانب جماعة عرقية واحدة إزاء أية جماعة أو جماعات عرقية أخرى، وترتكب بنية الإبقاء على ذلك النظام".¹

كان لمؤتمر Durban تأثير كبير على مبادرة مؤسسات المجتمع المدني بإطلاق نداء المقاطعة في العام 2005 وبالتحديد في ذكرى مرور عام على صدور الرأي الاستشاري التاريخي لمحكمة العدل الدولية، والذي اعتبر أن قيام إسرائيل ببناء الجدار على الأرض الفلسطينية المحتلة عمل غير قانوني. ومن الظروف الهامة التي دفعت باتجاه نشأة حركة المقاطعة، قرار حكومة الاحتلال الإسرائيلي في العام 2002 بناء جدار الفصل العنصري² والذي دفع باتجاه تشكيل تحالف من المؤسسات والحركات المدنية الدولية لوقف الجدار، وتشكيل حركة التضامن الدولية International Solidarity Movement وحركة وقف الجدار Stop the Wall والتي دعت بشكل واضح في العام 2003 إلى مقاطعة إسرائيل على كافة الأصعدة حتى تتصاع لوقف بناء الجدار وتفكيك ما تم بناؤه وتعويض المزارعين وفقاً لقرار محكمة العدل

¹ "Israel Practices Towards the Palestinian People and the Question of Apartheid". ESCWA, 2017

² بدأت حكومة الاحتلال في حزيران 2002 ببناء جدار الفصل العنصري على طول 770 كم وعرض المسار ما بين 60 - 150 متر وارتفاع يصل الى 8 متر ويعزل ما يقارب 750 كم مربع من الاراضي وهذا ما ترك آثار سلبية على حياة الفلسطينيين على كافة الاصعدة الحياتية والاقتصادية والبيئية والتعليم والصحة والمياه والزراعة وغيرها الكثير.

العليا في لاهاي في العام 2004. هذا القرار ساهم في تعزيز الثقة لدى حركات التضامن وحركة وقف الجدار، وشكل الأساس للدعوة العامة لمقاطعة إسرائيل عبر حلفاء في الاتحاد الأوروبي والمجتمع المدني الدولي¹.

تميزت حركة المقاطعة BDS بثلاثة عوامل رئيسية وهي:

أولاً: الإجماع الفلسطيني على مطالب حركة المقاطعة

ثانياً: حركة المقاطعة تمثل جميع الفلسطينيين أينما كانوا سواء في الداخل أو في الشتات، فهي تضم ممثلين عن هيئة القوى الوطنية والإسلامية، والاتحادات النقابية والعمالية والأطر النسوية واتحادات الشباب وشبكة المنظمات الاهلية في المناطق الفلسطينية المحتلة 1967 والمحتلة عام 1948، إلى جانب اكبر ائتلاف للاجئين "بديل"

ثالثاً: القبول الدولي الذي من خلاله يمكن تبني نهج حركة المقاطعة على المستوى الدولي.

عكست المطالب الرئيسية للحركة الإجماع الفلسطيني لكافة الفلسطينيين أينما كانوا ومهما كانت انتماءاتهم السياسية والحزبية، ولا تسعى حركة المقاطعة للترويج لحل الدولتين أو حل الدولة الواحدة، وإنما تركز على الحقوق الرئيسية للفلسطينيين عن طريق الالتزام بالقوانين الدولية، وقد سجلت الحركة منذ انطلاقتها العديد من الإنجازات على مستوى المقاطعة وبعض الإنجازات على مستوى سحب الاستثمارات وسيتم تفصيل بعض منها في هذه الدراسة.

تسعى حركة المقاطعة إلى ممارسة الضغط على دولة الاحتلال لاحترام القانون الدولي بهدف إنجاز ثلاث حقوق رئيسية، والتي من دون انتزاعها لن يتمكن الفلسطينيون من ممارسة حقهم في تقرير المصير، والحقوق الثلاث هي:

- إنهاء احتلال إسرائيل واستعمارها لكافة الأراضي العربية وتفكيك الجدار (بحسب القوانين الدولية فإن الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري هي أراضي تخضع للاحتلال الإسرائيلي)،

¹ Barghouthi, Omar. **BDS The Global struggle for Palestinian Rights**. Haymarket, Chicago. 2011

- الاعتراف بالحقوق الأساسية للمواطنين العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل بمساواة كاملة،
- احترام وحماية ودعم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم كما هو منصوص عليه في قرار الأمم المتحدة رقم 194.

تعتمد حركة المقاطعة لتحقيق مطالبها على استراتيجية أساسية هي عزل دولة الاحتلال من خلال اتباع ثلاث خطوات تتمثل بالمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات، ويقصد **بالمقاطعة (Boycott)** ليس فقط المقاطعة الاقتصادية أو مقاطعة البضائع، وإنما تشمل المقاطعة الثقافية والأكاديمية والرياضية للمؤسسات الإسرائيلية أو الدولية التي لها نشاطات تدعم مواقف انتهاك حقوق الفلسطينيين، وتستهدف المقاطعة المؤسسات وليس الأفراد، وتركز على المؤسسات الثقافية والأكاديمية التي لها دور في تلميع صورة الاحتلال وتبرير سياساته العنصرية والقمعية التي يمارسها الاحتلال عن طريق التزامها الصمت أو عن طريق تبريرها العنف والإرهاب الصهيوني تجاه الفلسطينيين واختراق القوانين الدولية. أما سحب الاستثمارات (Divestment) فالمقصود هنا أن الحركة تعمل على حث المؤسسات على عدم الاستثمار أو سحب الاستثمارات في حال وجودها من السوق الإسرائيلي أو من الشركات الدولية المتورطة في أعمال تنتهك حقوق الفلسطينيين، ومن هذه المؤسسات البنوك، صناديق التقاعد، الكنائس، الجامعات والمجالس المحلية. أما الخطوة الثالثة من استراتيجية الحركة فهي **فرض العقوبات (Sanctions)** ويأتي ذلك من خلال حملات الضغط تجاه الحكومات والهيئات الرسمية للالتزام بواجباتها القانونية ومحاسبة دولة الاحتلال ووقف التبادل والدعم العسكري واتفاقية التجارة الحرة وطرده إسرائيل من عضوية المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة والاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA¹.

أصدقاء القضية الفلسطينية يدركون الفرص والإمكانيات المتاحة لنجاح حركة المقاطعة الفلسطينية في تحقيق أهدافها، كما يدرك أعداء القضية أيضاً وبذات القدر من الإدراك والوعي لدور حركة BDS، وهذا يظهر واضحاً في النقاشات والمداخلات والقرارات التي تصدر خلال

¹ BDS website: <https://bdsmovement.net/>

وعقب المؤتمرات التي يعقدها ¹AIPAC، وقد بدا ذلك واضحاً بعد إعلان حركة المقاطعة ببضع سنوات وخلال مؤتمر AIPAC المنعقد في أيار 2009، عندما صرح المدير التنفيذي للمؤتمر David Kohr بأن "حركة المقاطعة هي حركة تسعى إلى تغيير سياسات وتوجهات العالم في التعامل مع دولة إسرائيل، وتحويل الدعم الذي تحصل عليه إسرائيل من أصدقائها إلى كره وازدراء، فهي تريد ممارسة الضغوط على إسرائيل لتغير في جوهر طبيعتها"².

المأسسة وآليات عمل حركة BDS

عقدت حركة المقاطعة مؤتمرها التأسيسي في مدينة رام الله في العام 2007، وتم الاتفاق خلال المؤتمر على تشكيل اللجنة الوطنية لحركة المقاطعة BDS National Committee (BNC) لتكون الجهة التنسيقية لعمل حركة المقاطعة على المستويين المحلي والدولي، وتعمل اللجنة الوطنية داخل فلسطين وخارجها من خلال خمس مكاتب إقليمية بجهود المتطوعين وطاقم صغير، ويدعم عملهم شبكة علاقات خارجية، وينطوي عمل BNC على المهام الرئيسية التالية³:

- تعميم وتقوية ثقافة المقاطعة كنهج مقاومة مدنية ضد الاحتلال الإسرائيلي والاستعمار والأبارتهايد
- تطوير استراتيجيات وبرامج عمل منسجمة مع نداء المقاطعة
- العمل كجهة مرجعية لعمل حركة المقاطعة على المستويين الإقليمي والعالمي
- العمل كجهة مرجعية وطنية لحملات مقاومة التطبيع داخل فلسطين
- تنسيق وتحفيز ودعم حملات المقاطعة في كافة مواقعها
- مراقبة الأنشطة والمشاريع والمبادرات التي تدعم التعاون مع إسرائيل والتحرك ضدها.

¹ AIPAC هي اختصار لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، وهي أقوى لوبي داعم لإسرائيل فاعل في الولايات المتحدة ومؤثر في صنع السياسات ومجرى السياسة الأمريكية

² Barghouthi, Omar. **BDS: A Global Movement for Freedom and Justice**. May 2010.

³ Ibid.

- تطوير حملة ال BDS في الدول العربية

- التوعية بأهمية وأنشطة حركة BDS

وتعمل اللجنة على تحقيق مهامها من خلال أنشطة مختلفة تشمل: حملات مقاطعه محلية وعالمية لنشر بيان المقاطعة، حملات التعبئة والمناصرة من خلال المشرعين وصناع القرار، المتابعة والتواصل من خلال أدوات لجنة المقاطعة لمواجهة مشاريع التطبيع مع دولة الاحتلال، التواصل الإعلامي على المستوى الوطني والدولي وفق خطة إعلامية إستراتيجية، التنسيق مع الناشطين في حملة المقاطعة على المستويين الوطني والعالمي، عقد ورش عمل وتدريب بهدف رفع الوعي حول عمل لجنة المقاطعة والحركة بشكل عام، وتطوير عمل حركة المقاطعة في الدول العربية.

اتجه الفلسطينيون الى خيار المقاطعة لأن دولة الاحتلال مستمرة في الاستعمار والاحتلال للأراضي الفلسطينية ومستمرة في ممارسة العنصرية تجاه المواطنين الفلسطينيين السكان الاصليين في دولة الاحتلال، وتُكر على اللاجئين حقهم بالعودة إلى بلادهم، كما تبقي إسرائيل على نظام ابارتھايد استعماري ضد الفلسطينيين وهي تستطيع المحافظة على هذا النظام غير القانوني بسبب الدعم والتواطؤ الدولي، وعلى الرغم من أن تعريف الأبارتھايد واضح في المادة 2 من الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصري ومعاقبة مرتكبيها (1973): "عبارة "الفصل العنصري" (الأبارتھايد)، التي تشمل سياسات وممارسات العزل والتمييز العنصريين المشابهة لتلك التي تمارس في الجنوب الأفريقي، تنطبق على الأفعال اللاإنسانية...، المرتكبة لغرض إقامة وإدامة هيمنة فئة عرقية ما من البشر على أية فئة عرقية أخرى واضطهادها إياها بصورة منتظمة".¹ فبدلاً من محاسبة إسرائيل تقوم العديد من الحكومات بتوفير الغطاء والدعم السياسي والديبلوماسي والعسكري والمالي لدولة الاحتلال وتتنافس شركات غربية كبرى لتحقيق ارباح من خلال صفقاتها مع دولة الاحتلال من دون أن تكثر لحقيقة ان هذه المشاريع تنتهك القوانين الدولية لحقوق الانسان في الاراضي المحتلة.

¹ Israel Practices Towards the Palestinian People and the Question of Apartheid, ESCWA, 2017

تجربة حركة المقاطعة في مواجهة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا

يرجع تاريخ سياسات الفصل العنصري العرقي وسيطرة البيض في جنوب إفريقيا إلى بدايات القرن العشرين قبل أن يتم تقنين هذه السياسات وتحويلها إلى أنظمة وقوانين ملزمة، فبعد ثلاث سنوات من إعلان استقلال جنوب إفريقيا من الاستعمار البريطاني، صدر في العام 1913 قانون الأرض (The Act Law) والذي مهد الطريق لقوانين عنصرية عديدة فرضتها الأقلية البيضاء الحاكمة ضد السكان من غير البيض، حيث شمل قانون الأرض سحب ملكية الأراضي من غير البيض، وتجريدهم من الأراضي التي كانوا يزرعونها، ومنعهم من إجراء أية عمليات شراء أو استئجار لأراضي جديدة¹.

تبع قانون الأرض مجموعة من القرارات العنصرية خاصة بعد العام 1948 وفوز الحزب الوطني في انتخابات اقتصرت على البيض، حيث تشكلت حكومة الأبارتهايد وأصدرت مجموعة من القوانين التي تعزز نظام الفصل العنصري العرقي مثل قانون (Immorality Act²) الذي يمنع زواج البيض من غير البيض، وقانون (Group Area Act) الذي منع دخول غير البيض إلى واحد وعشرين مدينه في جنوب إفريقيا³، كما تم تأسيس Pantustan وهي مناطق مخصصة لعزل السكان من غير البيض، بالإضافة إلى قوانين تحد من حرية التعبير عن الرأي مثل قانون مكافحة الشيوعية، وغيرها من القوانين التي تعزز سيطرة الأقلية البيضاء التي كانت تمثل 15% من سكان البلاد وتتحكم بكافة نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية⁴.

عمل المناهضون لهذه القرارات على تشكيل "المؤتمر الوطني الإفريقي ANC" في العام 1950، وضم في عضويته تحالف مجموعة من الأحزاب والجماعات لمطالبة الحكومة بإلغاء

¹ The Natives Land Act 1913. South African History Online. <http://www.sahistory.org.za/topic/natives-land-act-1913>

² Commencement of the Immorality Act. South African History Online. <http://www.sahistory.org.za/dated-event/commencement-immorality-act>

³ Group Areas Act of 1950. South African History Online <http://www.sahistory.org.za/article/group-areas-act-1950>

⁴ Apartheid. Inside history. <http://www.history.com/topics/apartheid>

القوانين العنصرية ومناهضة سياسة الأبارتهايد¹. وفي اجتماع جماهيري نظم في ديربان في العام 1952 دعا نيلسون مانديلا؛ رئيس فرع المؤتمر الوطني الإفريقي في مقاطعة ترانسفال، إلى اتخاذ منهج المقاومة اللاعنفية في مواجهة الأبارتهايد، بما في ذلك تنظيم المظاهرات السلمية والإضرابات والعصيان المدني، وجاء رد حكومة جنوب إفريقيا العنصرية بأن أعلنت حالة الطوارئ في البلاد وشنّت حملات اعتقال واسعة وفرضت المزيد من العقوبات، وكثفت الحكومة مطاردتها واعتقالها لأعضاء المؤتمر الوطني الإفريقي بذريعة أنهم يسعون إلى قلب نظام الحكم وإقامة دولة شيوعية².

في ظل إصرار حكومة الفصل العنصري التمسك بسياسة التمييز، نشط الحراك الشعبي للدعوة إلى المقاطعة؛ خاصة المقاطعة الاقتصادية، وامتد هذا النداء إلى خارج جنوب إفريقيا، وفي المؤسسات الاستثمارية والمصارف المتعددة الجنسيات، واستجابت بعض الجهات لهذا النداء وبدأت عملية سحب الودائع مما أدى إلى انهيار بورصة "جوهانسبرغ" في الستينيات، وهبطت عملة "الرند"³ بشكل كبير حيث وصلت قيمته إلى نصف القيمة الأصلية مقابل العملة البريطانية⁴.

وفي كتابه تاريخ جنوب إفريقيا The History of South Africa⁵ يقتبس الكاتب Roger Beck عنوان سيرة حياة نيلسون مانديلا بأنها "مشوار طويل للحرية"، فلم يبدأ ظهور المقاطعة الاقتصادية لجنوب إفريقيا في الخارج إلا في أواخر الخمسينات عبر جهود أنصار حركة المقاطعة في المنفى. حيث نجحت شبكة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية وحركات تحرر يسارية في تنظيم وحشد جهودها وإطلاق حملات لمقاطعة بضائع جنوب إفريقيا⁶.

حدث التحول في استراتيجيات مناهضة الأبارتهايد لدى حزب المؤتمر الإفريقي في العام 1960 بعد مذبحة شاربيل في آذار 1960 عندما فتحت شرطة جنوب إفريقيا النيران باتجاه

¹ Beck, Roger B. *The History of South Africa*. Greenwood pres. Westport, CT. 2000

² سامبسون، انطوني. *مانديلا: السيرة الموثقة*. المترجمة هالة النابلسي. مكتبة العبيكان. الرياض. 2000

³ العملة المستخدمة في جنوب إفريقيا.

⁴ المرجع السابق

⁵ Beck, Roger B. *The History of South Africa*. Green Wood pres. Westport, CT. 2000

⁶ Ibid.

تظاهرة سلمية، حيث قُتل 69 من المتظاهرين السود معظمهم قتلوا برصاص من الخلف وهم يهربون¹، فلم تعد المقاطعة وحدها غاية، حيث دعت الحركة الى فرض عقوبات اقتصادية دولية ضد حكومة الأبارتهايد، ومعها بدأت تدخلات المجتمع الدولي، وفي أول رد فعل لها طالبت هيئة الأمم المتحدة وحكومات دول غربية وتحالف الكومنولث بوقف العنف في جنوب افريقيا².

شكلت أنشطة المؤتمر الإفريقي مصدر قلق عند الحزب الحاكم، فأصدر قرارات بحظر عمل حزب المؤتمر، وتجريم وحبس أي أشخاص يضلعون بأنشطة المؤتمر، وحينها قرر نيلسون مانديلا طرح فكرة الكفاح المسلح على اللجنة التنفيذية للمؤتمر التي أبدت بعض التحفظات في البداية، ولكن تم الاتفاق على نهج طريق الكفاح المسلح إلى جانب استمرار الدعوات إلى المقاطعة وفرض العقوبات الاقتصادية.

في العام 1961 أعلن نيلسون مانديلا من خلال بيان بعنوان "النضال حياتي" أنه لا بد للحزب أن ينتقل الى المرحلة الثانية من النضال بالعمل السري والكفاح ضد نظام الفصل العنصري³.

استمرت جهود حزب المؤتمر في حشد التأييد والمناصرة لقضيتهم، وشارك مانديلا في زيارات ومؤتمرات في العديد من الدول الإفريقية وطلب منها تقديم الدعم للفدائيين، وطالب بقاعدة عسكرية ومكاتب للتعبئة والدعم الديبلوماسي خارج البلاد، لأنه كان ينظر بأهمية كبيرة للرأي العام الدولي، إلا أن سلطات الفصل العنصري قامت باعتقال نيلسون مانديلا عند عودته إلى البلاد من تلك الزيارات وحكمت عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

خلال وجود مانديلا بالأسر، امتزج الكفاح المسلح مع المقاومة السلمية من جديد في العام 1976 إثر فرض حكومة الأبارتهايد اللغة الأفريكانية (لغة البيض) في مدارس غير

¹ مانديلا، نيلسون. طريق طويل الى الحرية - سيرة حياة. ترجمة عاشور الشامس. جمعية نشر اللغة العربية. 1998.

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

البيض. واندلعت ثورة "سويتو"¹ الرافضة لفرض لغة البيض على التعليم، ومجددًا فتحت الشرطة النار وقتلت طفلًا في الثالثة عشر من عمره، ورد المتظاهرين بقتل اثنين من البيض، وامتدت الاحتجاجات مرة أخرى عبر البلاد².

كان نضال جنوب إفريقيا ضد الأبارتهايد مزيجًا من الكفاح المسلح وطريق اللاعنف، شمل النضال مظاهرات ومسيرات وعمليات مسلحة، كما شمل أيضًا مظاهر عدم التعاون مع نظام الفصل عن طريق اضرابات النقابات العمالية والمقاطعة الأكاديمية والاقتصادية المحلية والدولية وعقوبات رياضية وغيرها.

اهتم حزب المؤتمر الإفريقي بإعطاء المقاومة السلمية منحى سياسي، فعمل على تدويل النضال ضد الأبارتهايد، ولجأ إلى أنصاره في المنفى وإلى مؤسسات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وعملت هذه الشبكة من الأفراد والمؤسسات على تحويل حراك المقاطعة إلى حركة مناهضة الأبارتهايد.

لعبت العقوبات الاقتصادية وسحب الاستثمارات دورًا كبيرًا في نجاح جهود مناهضة الأبارتهايد، وكانت نتائجها كارثية على اقتصاد الدولة، حيث ساد التضخم الاقتصادي، وانخفضت قيمة "الرند" وارتفعت تكلفة الواردات في الفترة ما بين 1986-1987 بنسبة 60%، وواجه نظام الفصل صعوبات كبيرة في الاقتراض تسببت في اللجوء إلى إنفاق ما يقارب من نصف احتياطي النقد الأجنبي، ورغم أن أثر المقاطعة طال كافة سكان جنوب إفريقيا إلا أن حزب المؤتمر كان على ثقة بأنه لا بد من دفع هذا الثمن في سبيل مناهضة الأبارتهايد.

لعبت وسائل الإعلام دورًا أساسيًا في تدعيم المقاومة اللاعنفية للأبارتهايد، واستخدمت الاذاعات "راديو الحرية" كوسيلة للتواصل مع الناس، إضافة إلى الجهود التي بذلها الناشطين في

¹ ثورة سويتو؛ التي اندلعت في 16 يونيو عام 1976 واستمرت نحو ستة أشهر، شكلت مرحلة تاريخية في حياة جيل كفاح ضد حكم الأقلية البيضاء في جنوب أفريقيا آنذاك وامتدت شرارتها إلى كافة أنحاء جنوب أفريقيا مخلفة ما بين 500 و600 قتيل احتجاجًا على قرار الحكومة بتعليم التلاميذ السود لغة الأفريكانز أو الأفريكانية وهي مشتقة من اللغة الهولندية والتي كان يتحدثها معظم أفراد الأقلية البيضاء.

² Beck, Roger B. *The History of South Africa*. Greenwood pres. Westport, CT. 2000

مجالات الفن والموسيقى والمسرح والكتابة، وجهود حشد الكنائس بزعامة الأسقف ديزموند توتو، إلى جانب جهود المؤسسات ومنظمات التضامن خارج جنوب إفريقيا، وكانت قائمة المؤسسات الفاعلة دوليًا في مناهضة الفصل العنصري تضم أسماء لمنظمات عاملة في 37 بلدًا حول العالم من ضمنها الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا، وفي العام 1990 وصل عدد المؤسسات الناشطة في بريطانيا في مناهضة الأبارتهايد إلى حوالي 1100 منظمة وجماعة¹.

تسترشد حركة المقاطعة الفلسطينية BDS في عملها لمناهضة الأبارتهايد بتجربة حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا، نظرًا للتشابه الكبير بين الطرفين في الكثير من النواحي، أهمها أن كلا الطرفين يحملان نفس الغاية وهي التخلص من الظلم وإنهاء جريمة الفصل العنصري، وعند المقارنة بين تجربتي الفصل العنصري الذي تعرض له الأفارقة في جنوب إفريقيا وما يتعرض له الفلسطينيون نجد أن كلا الطرفين تعرضا لظروف متشابهة عديدة مثل عزل للمناطق وفصل للأراضي من خلال جدار الفصل العنصري ووضع قيود على استخدام الأراضي والمصادر ومنع التنقل بين الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1948 و1967 بدون تصاريح خاصة وفرض اللغة والمنهج في التعليم وغيرها من الممارسات التي تصنف وفقا للقوانين الدولية بأنها ممارسات عنصرية تعزز سلطة الأبارتهايد. إلا أن التمييز في حالة جنوب إفريقيا كان يتم على أساس عرقي إثني وفي حال الفلسطينيين يتم التمييز ضدهم من قبل دولة الاحتلال وفقا لاختلاف القومية الدينية بالإضافة الى التمييز العرقي، وهو ليس الفارق الوحيد بين حالتي جنوب إفريقيا وفلسطين، فالمطالب السياسية مختلفة، والسياق المحيط بعمل حركة جنوب إفريقيا في ذلك الوقت بوجود الحرب الباردة وحالة الاستقطاب من الاتحاد السوفييتي من جهة والولايات المتحدة من جهة أخرى، بالإضافة إلى ظهور حركات التحرر العابرة للقوميات عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، جميعها ظروف ساهمت الى حد كبير في دعم نشاط حركة المقاطعة في جنوب إفريقيا، وهذا السياق مختلف عن ما تواجهه حركة المقاطعة الفلسطينية BDS.

¹ Thorn, Hakan. **Solidarity Across Borders: The Transnational Anti-Apartheid Movement.** John Hopkins University. 2006

اختلاف السياق السياسي بين التجربتين لا يلغي إمكانية الاسترشاد بتجربة جنوب إفريقيا وتوظيف الاستراتيجيات المتبعة من قبل حركة المقاطعة، تحديدًا تلك المتعلقة بالاستناد إلى الأعراف الدولية وتدويل النضال عن طريق منظمات حقوق الإنسان وحركات التحرر والناشطين الدوليين، وأيضًا اللجوء إلى الإعلام كقوة مؤثرة في كسب الرأي العام، هذه الاستراتيجيات المتبعة تعطي تفسيرًا لكيفية استرشاد حركة BDS فلسطين بتجربة جنوب إفريقيا في مواجهتها لنظام الأبارتهايد الصهيوني.

الفصل الثالث

انجازات حركة المقاطعة على المستوى
الدولي والمحلي ورد الفعل الصهيوني
(2005 ولغاية 2017)

الفصل الثالث

إنجازات حركة المقاطعة على المستوى الدولي والمحلي ورد الفعل الصهيوني (2005 ولغاية 2017)

تعمل حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات BDS منذ نشأتها على الدعوة إلى مقاطعة دولة الاحتلال بكافة مؤسساتها على اعتبار أنها دولة أبارتھايد، تعتمد في ممارساتها على انتهاك القوانين الدولية وحقوق الإنسان، وهو ما أسمته دولة الاحتلال الإسرائيلي "جهود نزع الشرعية عن إسرائيل"، لذلك فإن حركة ال BDS لا تستهدف الأفراد أو المؤسسات بناءً على خلفيتهم القومية وإنما تستهدف الأطراف المتورطة في قمع الفلسطينيين وانتهاك حقوقهم.

نجحت الحركة عبر سنوات عملها بتطوير استراتيجيات وآليات عمل مسترشدة بتجربة مناهضة الأبارتھايد في جنوب إفريقيا، وساعدت على تحقيق إنجازات هامة على العديد من الأصعدة، وهو ما دفع إسرائيل لاعتبارها "خطر استراتيجي".

لا تزال حركة BDS فاعلة على الصعيد المحلي والدولي وتشهد الحركة تطورات مستمرة وتراكم إنجازات متتالية وتواجه تحديات مستمرة يصعب حصرها في نقاط محددة، ونتناول هنا مجموعة من النجاحات التي حققتها أو ساهمت في تحقيقها حركة ال BDS كحركة تحرر عابر للقوميات خلال الفترة ما بين 2005 ولغاية 2017 مع التركيز على معركة كسب الرأي العام الدولي والمقاطعة الأكاديمية والثقافية والمقاطعة الاقتصادية، إلى جانب تحليل الدور الذي لعبته الأعراف الدولية في تحقيق تلك النجاحات.

أولاً: تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (إسكوا)¹

يعتبر تقرير الاسكوا من أهم الانجازات على صعيد تصنيف نظام دولة الاحتلال كنظام أبارتھايد وتطهير عرقي. فقد أصدرت المفوضية الاقتصادية والاجتماعية لدول غرب آسيا

¹ "Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid": https://www.middleeastmonitor.com/wp-content/uploads/downloads/201703_UN_ESCWA-israeli-practices-palestinian-people-apartheid-occupation-english.pdf

والتابعة للأمم المتحدة - إسكوا، تقريراً في آذار 2017 يؤكد على أنه وفقاً للقوانين الدولية فإن إسرائيل عملت على تأسيس نظام أبارتهايد تفرض من خلاله الهيمنة الكاملة على الشعب الفلسطيني وتمارس ضده جريمة الفصل العنصري، واستند هذا التقرير إلى القانون الدولي في تعريف الأبارتهايد مشيراً إلى أن ما يحدث في فلسطين الآن من ممارسات الفصل العنصري لا يختلف عن نظام الأبارتهايد السابق في دولة جنوب إفريقيا وناميبيا الذي حاربه المجتمع الدولي بكافة مكوناته، كما يشير التقرير إلى مسؤوليات الدول التي تنص عليها القوانين الدولية، في محاربة الأبارتهايد، ويطالب الدول والمؤسسات بإجراءات مقاطعة ضد دولة الاحتلال الصهيوني من أجل إنهاء نظام الأبارتهايد.

يستند تقرير الإسكوا إلى تعريف الاتفاقية الدولية للقضاء على التمييز العنصري بكافة أشكاله لعبارة "التمييز العرقي" على أنها تعني "أي تمييز أو استثناء أو تقييد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو الاثني ويستهدف أو يستتبع تعطيل أو عرقلة الاعتراف بحقوق الإنسان والحريات الأساسية أو التمتع بها أو ممارستها، على قدم المساواة، في الميدان السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو في أي ميدان آخر من ميادين الحياة العامة".

ووفق هذا التعريف وما يجري من ممارسات اسرائيلية ضد الفلسطينيين مكنّت من اعتبار اليهود الاسرائيليين والفلسطينيين "جماعتين عرقيتين". كما يبحث التقرير معاملة إسرائيل للشعب الفلسطيني بأسره، معتبراً أن ظروف التجزئة الجغرافية والقانونية للشعب الفلسطيني هي أوضاع فرضتها إسرائيل.

يؤكد تقرير الإسكوا على أن بنية دولة اسرائيل قائمة على أساس "الهيمنة العرقية"، فالنظام الاسرائيلي بمجموع قوانينه تم بناؤه على هذا الأساس لتحقيق مبدأ الدولة اليهودية، وقانون الأساس الاسرائيلي (الدستور) يحتوي على عدد كبير من القوانين غير القابلة للطعن، لأنها تجسد "الغرض العام"، وهي بالغالب قوانين تعزز هيمنة القومية اليهودية على الدولة وعلى حساب القوميات الاخرى في الدولة. ومن الأمثلة على هذه القوانين: أنه لا يجوز بأي شكل من

الأشكال نقل الأراضي التي تحتفظ بها دولة إسرائيل أو هيئة التطوير الإسرائيلية أو الصندوق القومي اليهودي، ما يضع إدارة هذه الأراضي تحت سلطة هذه المؤسسات بصورة دائمة، فيما ينص قانون ممتلكات الدولة لعام 1951 على أن الحق المستقبلي في الممتلكات (بما في ذلك الأراضي) يعود إلى الدولة في أي منطقة "ينطبق عليها قانون دولة إسرائيل". وتدير سلطة أراضي إسرائيل أراضي الدولة، التي تمثل 93% من الأراضي ضمن حدود إسرائيل المعترف بها دولياً، وهي، قانوناً، محرم استخدامها أو تطويرها أو امتلاكها على غير اليهود، مما يعني أن أي معارضة للهيمنة العرقية تعتبرها إسرائيل غير قانونية.

قانون ملكية الأراضي ليس القانون العنصري الوحيد لدولة الاحتلال، فهناك قائمة طويلة من القوانين العنصرية الأخرى التي جاء على سردها تقرير الاسكوا، مثل قانون العودة الذي يمنح حق دخول إسرائيل والحصول على جنسيتها لليهود فقط، أيًا كان بلدهم الأصلي في جميع أنحاء العالم، وبصرف النظر عما إذا كان بوسعهم تبين صلات بالأرض، في حين يحرم الفلسطينيين من حق العودة إلى بلادهم، حتى أولئك الذين في حوزتهم وثائق تثبت وجود منازل لعائلاتهم التي تعود لأجيال في البلاد، كما يسمح القانون الإسرائيلي عادة لأزواج المواطنين الإسرائيليين بالانتقال إلى إسرائيل، ولكنه يستثني الفلسطينيين من الأرض المحتلة أو خارجها من هذا الإجراء. وعلى نطاق أوسع، تعتمد إسرائيل سياسة رفض عودة أي فلسطيني من اللاجئين والمنفيين قسراً (ومجموعهم حوالي ستة ملايين) إلى أراضٍ تقع تحت السيطرة الإسرائيلية.

يستنتج هذا التقرير أن استراتيجية تفتيت الشعب الفلسطيني هي الأسلوب الرئيسي الذي تفرض إسرائيل به نظام الأبارتهايد، وحرص إسرائيل على إخضاع الفلسطينيين لقوانين مختلفة تبعاً لمكان عيشهم هي الوسيلة الأساسية التي تفرض بها إسرائيل الأبارتهايد، في الوقت الذي تحجب عن المجتمع الدولي الطريقة التي يعمل بها النظام ككل متكامل ليشكل نظام أبارتهايد.

ويقدم التقرير بعض الحجج المضادة التي تقدمها إسرائيل وحلفائها لإنكار انطباق اتفاقية مناهضة الأبارتهايد على حالة إسرائيل فلسطين، ومن تلك الحجج ما يدعي بأن إسرائيل هي

ليست الدولة الوحيدة التي تصر على هويتها الدينية وأن إصرار إسرائيل على أن تظل دولة يهودية يتفق مع ممارسات دول أخرى. كما تدعي إسرائيل أن ممارساتها بحق الفلسطينيين هي نتيجة لواقع الصراع الجاري والاحتياجات الأمنية، وأن إسرائيل لا تدين للفلسطينيين غير المواطنين بمعاملة مساوية لليهود لأنهم غير مواطنين ولا يقومون بواجبات المواطنة. ويقدم التقرير دحضاً قانونياً لهذه الحجج وغيرها. فمثلاً تدعي إسرائيل أنه لا يمكن تشبيه نظام الأبارتهايد في جنوب أفريقيا كونها تعطي حقاً بالتصويت لمواطنيها الفلسطينيين، ويقدم التقرير دحضاً لهذا الادعاء يستند إلى خطأين في التفسير القانوني: المقارنة الحرفية مع سياسة الأبارتهايد في جنوب أفريقيا وعدم إمكانية فصل مسألة حقوق التصويت عن القوانين الأخرى، تحديداً أحكام القانون الأساسي التي تحظر على الأحزاب السياسية الطعن في طابع الدولة اليهودي، وبالتالي، العنصري.

يخلص التقرير إلى أن كل ما يتوفر من أدلة يؤكد على ارتكاب إسرائيل جريمة ضد الإنسانية، جريمة فرض نظام أبارتهايد على الشعب الفلسطيني، وهذه جرائم واجب مناهضتها وحظرها وفقاً للقانون العرفي الدولي. ويطالب التقرير المجتمع الدولي بكافة مكوناته، ولا سيما الأمم المتحدة ووكالاتها، والدول الأعضاء للالتزام بمسؤولياته الدولية والاخلاقية للحيلولة دون نشوء حالات الأبارتهايد ومعاقبة المسؤولين عن هذه الحالات، وعلى الدول، تحديداً، واجب جماعي يتمثل في: (أ) ألا تعترف بشرعية نظام أبارتهايد؛ (ب) ألا تقدم معونة أو مساعدة لدولة تقيم نظام أبارتهايد؛ (ج) أن تتعاون مع الأمم المتحدة والدول الأخرى على القضاء على نظم الأبارتهايد.

كما يخاطب التقرير مؤسسات المجتمع المدني والأفراد للالتزام بواجبها الأخلاقي والسياسي باستخدام الأدوات المتاحة لهم لإثارة الوعي الدولي بمشروع دولة إسرائيل الإجرامي المتواصل، وللضغط على إسرائيل لحملها على تفكيك هيكل نظام الأبارتهايد امتثالاً للقانون الدولي. ويقدم التقرير مجموعة من التوصيات في هذا الإطار.

اسرائيل مدركة تماما لخطورة الاتهام بجريمة الأبارتهايد ولما ورد في تقرير الاسكوا، الذي جعلها تبذل جهودا دبلوماسية كبيرة لمهاجمة التقرير ومقاومته ورفض نشره. ونجحت اسرائيل عبر علاقاتها الاستثنائية بسحب التقرير مما تسبب باستقالة أمينة سر الإسكوا السيدة ريما خلف من منصبها¹.

ان الجهود التي تبذلها حركة المقاطعة، لا تقتصر على تحقيق الانجازات المباشرة وانما أيضا التأثير في صناع القرار والهيئات الدولية للنظر في القضية الفلسطينية وفقا للمعايير والاعراف الدولية ذاتها التي ساهمت في انهاء الفصل العنصري في جنوب افريقيا.

مع كل نجاح تحققه حركة المقاطعة، يزداد القلق الاسرائيلي من الحركة ومن امكانية دخول اسرائيل بعزلة نتيجة لعدم امتثالها للقوانين والأعراف الدولية. فالحركة تبذل جهودا كبيرة بكشف الواقع الذي يعيشه الفلسطينيون والذي يتنافى تماما مع ما حاولت اسرائيل لعقود طويلة أن تعكسه من قيم الديمقراطية وحقوق الانسان واحترام القانون الدولي.

ثانيا: معركة كسب الرأي العام

تعمل حركة المقاطعة على إحداث تغيير في الرأي العام العالمي خاصة في المجتمعات الغربية فيما يتعلق بفهم الطبيعة العنصرية لدولة الاحتلال والخروقات التي تمارسها الدولة للقوانين والأعراف الدولية من خلال انتهاك حقوق الفلسطينيين، وتوجه الحركة جهودها في العمل من خلال مؤسسات المجتمع المدني الدولية وحركات التحرر الاجتماعي والحركات الحقوقية، بحيث يتنامى الدعم والتحرك لمساندة حقوق الفلسطينيين، مما يشكل صعوبة في إبقاء الحكومات الغربية على دعمها المستمر لحكومة الاحتلال.

سجل استطلاع الرأي العام لـ LUNTZ² الذي أُجري في الولايات المتحدة في العام 2015 تحول غير مسبوق تجاه إسرائيل، حيث أشارت النتائج إلى أن 76% من المؤثرين على

¹ نص استقالة د. ريما خلف. السفير العربي 2017/3/19، <http://arabi.assafir.com/Article/7925>

² "Israel losing Democrats, 'can't claim bipartisan US support,' top pollster warns", The Times of Israel, July 2015.

صنع القرار في الحزب الديمقراطي الأمريكي يعتقدون بأن إسرائيل لها تأثير عالي في سياسة الولايات المتحدة وأن 47% منهم مقتنعين بأن إسرائيل دولة عنصرية وأن 31% من المستطلعة آرائهم على استعداد لدعم حركة المقاطعة BDS، ويفضل 49% فرض عقوبات على دولة إسرائيل واتخاذ إجراءات أكثر جدية بحقها، كما أن 1% من اليهود الأمريكيين يدعمون مقاطعه كاملة لدولة الاحتلال. ومع ذلك يبقى الدعم الذي تحظى به إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية كبيراً، والتحديات التي تواجه حركة BDS داخل الولايات المتحدة كبيرة جداً¹، إلا أن استطلاع أجرته مؤسسة "بروكينغز" في العام 2016 وشارك فيه 2570 مواطن أمريكي، تشير لوجود فرص لحركة المقاطعة في التأثير والحد من الدعم الغربي لدولة الأبارتهايد والاستعمار².

نجاحات وإنجازات حركة المقاطعة دفعت الإعلام الإسرائيلي لتسليط الضوء عليها، كما اهتم السياسيون والمعلقون الإسرائيليون بما يمكن تسميته النمو السريع للحركة، ففي حزيران 2013 أعلن رئيس حكومة إسرائيل بنيامين نتنياهو أن حركة المقاطعة تشكل "خطر استراتيجي" على دولة إسرائيل، وطلب من وزارة الشؤون الاستراتيجية عمل كل ما يلزم لمواجهة حركة BDS التي ورد ذكرها في تقرير التقييم السنوي الصادر عن مؤسسة JPPI لعام 2012-2013 بعنوان "الفرص والتهديدات للحضارة اليهودية"³. وفي مقابلة أجرتها جريدة هآرتس الاسرائيلية مع وزير الحكومة الأسبق "يهود براك" في كانون ثاني 2015 اعتبر أن نتنياهو يقود إسرائيل نحو كارثة وأن حركة المقاطعة BDS تقترب من تحقيق ذروة النمو " tipping point"⁴.

أصبح اللجوء الى الرأي العام والمجتمع الدولي خياراً استراتيجياً لحركة المقاطعة، فالحركة تهدف إلى مواجهة المجتمع الدولي بالتزاماته الأخلاقية والأعراف الدولية من أجل إنهاء

¹ يستعرض الفصل الخامس من الدراسة التحديات التي تواجه عمل حركة المقاطعة BDS

² حركة المقاطعة BDS توجع الاحـتلال. الحياة الجديدة. 2016/12/6

http://www.alhaya.ps/ar_page.php?id=2119182y34705794Y2119182

³ **Threats and Opportunities for Jewish Civilization.** The Jewish People Policy Institute. 2013

⁴ Former PM Barak: Netanyahu Leading Israel to Disaster, Gidi weitz, Haaretz, 2015. <http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.635978>

التواطؤ الدولي مع الاستعمار والاحتلال الإسرائيلي، فشركات عالمية مثل (Orange, Veolia,) (CRH) انسحبت من السوق الاسرائيلي تجاوبًا مع حركة BDS، وتعمل الحركة على أساس أن النجاح في عزل الشركات والمؤسسات الإسرائيلية دوليًا وإضعافها اقتصاديًا سيساهم في تحويل الموقف داخل إسرائيل ومجتمعها وإدراك أنه ليس من الممكن الاستمرار في قمع الفلسطينيين وتجاهل حقوقهم¹.

أحدثت حركة المقاطعة صدى واهتمام عالي في الإعلام، فالحركة تنجح في قيادة حالة من المد والجزر في الرأي العام العالمي تجاه دولة الاحتلال، وهذا النجاح والنمو يبعث برسالة أمل واضحة للفلسطينيين أن الرأي العام العالمي يمكن أن يتجه تدريجيًا لدعم الفلسطينيين، خاصة أن نداء المقاطعة قائم على توافق وتأييد جميع الأحزاب السياسية والاتحادات النقابية الفلسطينية ومؤسسات حقوق الإنسان وممثلي هيئة القوى الوطنية والإسلامية، وشبكة المنظمات الاهلية في الأراضي المحتلة عام 1967 والأراضي المحتلة عام 1948 ومعهم مؤسسة "بديل أوسع ائتلاف للاجئين، وهذا يجعلها أكثر وثيقة متوافق عليها وتلاقي الإجماع في صفوف الفلسطينيين، وهو ما أظهرته نتائج استطلاع للرأي العام الفلسطيني أجراه المركز الفلسطيني للأبحاث والسياسات الاقتصادية "ماس" أن 86% من الفلسطينيين يؤيدون حركة المقاطعة.

على الصعيد الدولي تقوم الحكومات الأوروبية ببعض الخطوات المتوافقة مع منهج حركة المقاطعة، والتي تنعكس على عمل الحركة وتعززه مثل المذكرة التي أصدرها الاتحاد الأوروبي في 2013/7/19 والتي تتضمن مبادئ توجيهية وشروط للتمويل الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي ويستثني بموجب هذه المذكرة المؤسسات الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة في عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري والقدس الشرقية) من أي مشاريع ممولة من الاتحاد الأوروبي، ووفقا للمفوضية الأوروبية، جاء هذا القرار ليؤكد على "ضمان احترامها لبنود القانون الدولي المتعلقة بعدم اعتراف الاتحاد بسيادة إسرائيل على الأراضي التي

¹ تأثير حركة مقاطعة اسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفريضة العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي، <http://www.palestineconomy.ps/files/server/20151405125302-2.pdf>

تحتلها منذ حزيران 1967 وهي مرتفعات الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية"، وأنه سيتم العمل على نقل مضمون هذه التوجيهات إلى نصوص وتفاهات دولية¹.

تلقت حركة المقاطعة تجاوباً من مؤسسات المجتمع المدني الغربي، كما تلقت دعم من الكنائس والاتحادات والمؤسسات الأهلية والحركات التقدمية بما فيها بعض الحركات اليهودية التي تلعب دوراً هاماً في عمل حركة المقاطعة، فالحركة تلاقي قبولاً دولياً كونها حركة تدعم الحرية والعدالة والمساواة، وتدعو إلى محاربة الإقصاء أو التمييز المبني على أساس عرقي أو ديني أو إثني أو غيره، وهذا يسقط عن الحركة صفة حركة معادية للسامية "Anti -Semitic" التي تلجأ إسرائيل إلى إطلاقها على أي حزب أو حراك ينتقد عنصرية وإرهاب دولة الاحتلال، فالحركة تهاجم الاحتلال بسبب مسؤوليته عن انتهاكات القوانين الدولية، ولا تربط بين الصهيونية واليهودية في هذا الإطار، فالمقاطعة هي ضد سياسة دولة غير عادلة، وهو ما ساهم في انضمام شخصيات وأفراد يهود للحركة بسبب معارضتهم لممارسات دولة الاحتلال².

ثالثاً: المقاطعة الثقافية والأكاديمية

يعتبر تأثير دعوات المقاطعة على الجانب الشعبي أقوى أكاديمياً وثقافياً، ويتضح ذلك من خلال مقاطعة العديد من الشخصيات الثقافية والفنية والعلمية لدولة الاحتلال وإعلان دعمهم لحركة BDS.

ويلتزم الآلاف من الكتاب والمثقفين والأكاديميين بالمقاطعة الثقافية والاكاديمية والعلمية لدولة الاحتلال ومن دول مختلفة تضم الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، والهند، والسويد، وإيرلندا وبلجيكا وغيرها من الدول الغربية، بالإضافة إلى أكاديميين ومثقفين عرب ويهود ومن ضمنهم البروفيسور إيلان بابيه الذي يعتبر من أكثر المناصرين لحركة المقاطعة BDS وكان من أوائل الشخصيات الثقافية التي دعت إلى مقاطعة دولة الاحتلال في التسعينيات من القرن

¹ <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/13/>

² Barghouthi, Omar. **BDS the Global struggle for Palestinian Rights**. Haymarket, Chicago. 2011

الماضي¹. كما قرر عالم الفيزياء الشهير ستيفن هوكينغ في العام 2013 الانضمام الى حركة المقاطعة ورفض المشاركة في مؤتمر يرعاه الرئيس الاسرائيلي شمعون بيريس².

وفي اطار المقاطعة الثقافية، اعلنت العديد من الجامعات مقاطعتها لدولة الاحتلال لكونها دولة فصل عنصري ومن هذه الجامعات: جامعة جوهانسبرغ في جنوب افريقيا، وأعلنت وزارة العدل البرتغالية وجامعة بلجيكية³ عن انسحابها من مشروع بحث تعاوني ممول من الاتحاد الأوروبي بسبب مشاركة شرطة الاحتلال بالبحث. وفي اطار نشاط المقاطعة في الجامعات، صوت طلاب كلية الطب في تشيلي لصالح مقاطعة دولة الاحتلال ومؤسساتها وممثليها. كما يتجه عشرات المجالس الطلابية والنقابات والجامعات حول العالم لتأييد مقاطعة الاحتلال⁴.

وفي اطار المقاطعة الفنية، حدثين متتاليين في صيف 2017 حيث قرر العديد من الممثلين مقاطعة مهرجان السينما الدولي الذي عقد في تل ابيب⁵ ومن ضمن المقاطعين مخرج أفلام من جنوب إفريقيا كان من المقرر عرض فيلمه في أول أيام المهرجان. بالإضافة إلى انسحاب تسع فرق فنية من مهرجان "POP Culture" في برلين بسبب رعاية سفارة الاحتلال في ألمانيا للمهرجان⁶.

وعانت الحكومة الإسرائيلية من ضربة محرجة بعد أن قرر ستة لاعبين من أصل أحد عشر عضو في الرابطة الوطنية لكرة القدم في الولايات المتحدة رفض عرض مقدم لهم من الحكومة الإسرائيلية للقيام بجولة دعائية مغطاة التكاليف بالكامل بهدف تحسين صورة إسرائيل أمام المجتمع الدولي⁷.

¹ <http://www.usacbi.org/endorsers/#academic>

² Stephen hawking Boycott hits Israel where it hurts: science, <https://www.theguardian.com/science/political-science/2013/may/13/stephen-hawking-boycott-israel-science>

³ Academic Boycott. BDS website <https://bdsmovement.net/academic-boycott#impact>

⁴ BDS: full 2015 round-up.29/12/2015. <https://bdsmovement.net/news/bds-full-2015-round>

⁵ <http://www.omamjo.com/index.php/>

⁶ <http://www.omamjo.com/index.php/>

⁷ معظم لاعبي الدوري الأمريكي يرفضون زيارة دولة الاحتلال. رام الله الاخباري. 2017/2/16 <https://ramallah.news/post/74959/>

حركة فلسطين تنمو أيضاً بين فلسطينيي الداخل، وهذا يشكل صدمة للاحتلال الإسرائيلي الذي سعى طويلاً الى أسرلة فلسطيني الأرض المحتلة عام 1948 ومحاولة صهرهم داخل المجتمع الإسرائيلي لإخفاء هويتهم القومية والوطنية، ومن الحملات التي سعى إليها فلسطينيو الداخل تنظيم حملة بالتضامن مع داعمي ومؤازري حركة BDS في كوريا الجنوبية لمقاطعة شركة هونداي للمعدات الثقيلة حتى توقف تورطها في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين وخاصة في القدس والنقب.

رابعاً: المقاطعة الكنسية وسحب الاستثمارات

أقر مجلس إدارة كنيسة المانونايت الأمريكية بالإجماع مبدأ سحب الاستثمارات المؤيدة لإسرائيل، ونص القرار على وقف التعامل وسحب الاستثمارات من الشركات التي تنتفع من الاحتلال الإسرائيلي بعد قيام مجموعة من الكنائس بأخذ قرار مماثل عبر السنوات السابقة، قرار المانونايت أيضاً يحث أعضاء الكنيسة على مقاطعة منتجات المستعمرات المقامة على الأراضي الفلسطينية المحتلة¹. وقد جاء هذا القرار استجابة لدعوات وجهها أعضاء الكنيسة وشركائها العاملين في فلسطين المحتلة.

كما صوت 54% من أعضاء كنائس Presbyterian Church التابعة لطائفة البروتستانت في الولايات المتحدة على قرار بسحب الاستثمارات من دولة الاحتلال ووقف الدعم الاقتصادي لها²، أسوة بكنائس أخرى في الولايات المتحدة استجابت لدعاءات حركة المقاطعة مثل اتحاد الكنائس الميثودية، وكنيسة يسوع³ وطائفة الكويكرز⁴ وتحالف المعمدانين⁵.

¹ MCC U.S. board acts for peace through its investments, 26/3/2013: <https://mcc.org/stories/mcc-us-board-acts-peace-through-its-investments>

² US Churches Advance Effective Solidarity with Palestinian Freedom, Justice and Equality. 3/7/2016, <https://bdsmovement.net/news/us-churches-advance-effective-solidarity-palestinian-freedom-justice-and-equality>

³ United Church of Christ Votes to Boycott & Divest from Companies Profiting from Israel's Occupation. 30/6/2015, <http://www.uccpin.org/pressrelease>

⁴ BDS action for Palestine-Israel Peace. 6/2015 <http://www.quakerpi.org/QAction/BDS2.htm>

⁵ Alliance of Baptists Divests from Companies Profiting from Israel's Occupation of Palestinian Land. 24/4/2016, <https://bdsmovement.net/news/alliance-baptists-divests-companies-profiting-israel%E2%80%99s-occupation-palestinian-land>

تحمل هذه القرارات أهمية كبرى ليس فقط لقيمة الخسارة الاقتصادية التي يتكبدها الاحتلال نتيجة لسحب الاستثمارات وانما للقيمة المعنوية الكبرى والرمزية التي تمثلها الكنائس بالنسبة للمجتمعات الغربية، خاصة أن الصهيونية المسيحية تسعى دائماً إلى استخدام الدين كمبرر لممارسات دولة الاحتلال المتنافية مع القوانين الدولية.

خامساً: التشريعات البرلمانية والنقابية في مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية

تحاول إسرائيل بطرق مختلفة تجريم حركة المقاطعة واستصدار قوانين ضد ممثلي الحركة ومن يدعوا إلى مقاطعة إسرائيل، إلا أن هذه الجهود فشلت في العديد من الأماكن ومنها البرلمان الإسباني الذي اعترف بحق الأفراد والمؤسسات في ممارسة التعبئة والضغط لصالح الحقوق الفلسطينية من خلال أنشطة حركة BDS التي تتطوي تحت الحق في حرية الرأي وحرية التعبير. كما تبنى المجلس البلدي لمدينة برشلونة الإسبانية قواعد وإجراءات أخلاقية لعمليات الشراء والعطاءات تستثني من عمليات الشراء أي شركات متورطة في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين¹.

في ذات الوقت، تعرضت الحكومة البريطانية للهزيمة القضائية عندما نجحت حملة التضامن مع الفلسطينيين وحلفائها بالحصول على قرار محكمة يرفض تجريم أي جهات تدعو إلى سحب الاستثمارات من شركات متورطة في الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين. كما صد البرلمان السويسري جهود اللوبي الإسرائيلي لتجريم مساندة حركة BDS².

ومن الانجازات الهامة على مستوى النقابات العمالية إقرار اتحاد النقابات العمالية في النرويج الذي يمثل قرابة المليون عامل؛ وهو أكبر الاتحادات العمالية في النرويج، بالمقاطعة الكاملة لدولة الاحتلال الإسرائيلي حتى تتخلى عن اغتصاب الحقوق الفلسطينية وتنصاع للقانون

¹ برشلونة تبدأ حملة مقاطعة وفرض عقوبات على إسرائيل، 2017/4/20 روسيا اليوم: https://arabic.rt.com/middle_east/

² حركة المقاطعة BDS في دائرة الاستهداف الإسرائيلي، 2017/10/22 الميادين: <http://www.almayadeen.net/butterfly-effect/>

الدولي. وايضا استجابة أكبر نقابة فلاحين في الهند والتي تمثل 16 مليون مزارع لنداء حركة المقاطعة في تأييد حقوق الشعب الفلسطيني¹.

سادساً: المقاطعة الزراعية والاقتصادية

حققت حركة المقاطعة نجاحات في العدد من الحملات الاقتصادية ومنها مقاطعة البضائع الزراعية القادمة من دولة الاحتلال (الفواكه والخضار) بغض النظر عن موقع زراعتها سواء كان في داخل المستعمرات المقامة على الأراضي المحتلة عام 1967 أو تلك التي مصدرها مزارع في فلسطين المحتلة عام 1948، ويعود السبب في ذلك أن تلك المنتجات الزراعية ترتبط تاريخياً بالهوية الفلسطينية وبجياة الفلسطينيين وطبيعة عملهم، ولكن بعد النكبة والاحتلال الصهيوني تكونت شركات تصدير زراعية صهيونية كبرى مثل Mehadrin وشركة Edom طمست الزراعة الفلسطينية وصارت أراضي الفلاحين الفلسطينيين، إلى جانب الممارسات العنيفة لدولة الاحتلال المتمثلة في سرقة المياه من الفلسطينيين ومنعهم من حفر الآبار، وحصار قطاع غزة، ومصادرة الأراضي الزراعية لصالح المستعمرات وبناء جدار الفصل العنصري. وفرض الاتحاد الأوروبي قراراً بوسم منتجات المستعمرات ومع أن هذا القرار يعتبر استجابة جزئية لمطالب حركة المقاطعة إلا أنه له أهمية اقتصادية وسياسية كبيرة، حيث وصلت خسائر الاقتصاد الاسرائيلي من المقاطعة الأوروبية لمنتجات المستوطنات إلى حوالي 6 مليارات دولار في العام 2013-2014².

نجحت جهود حركة المقاطعة بحسب تقرير صادر عن Farming Injustice بخفض صادرات شركة Argexco الإسرائيلية الزراعية في العام 2011 عن طريق الإقناع بأن تصدير

¹ ستة عشر مليون مزارع هندي يعلنون مقاطعة اسرائيل "العربي الجديد" 2017/10/30
<https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/30/>

² الجامعة العربية: حملة مقاطعة اسرائيل نجحت بقوة"، في 2015/8/20 الجزيرة. نت،
<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/8/20/>

وبيع هذه البضائع يساهم في توسيع المستعمرات وبقائها على حساب استمرارية المزارعين الفلسطينيين وفقدانهم لأراضيهم ومياهم¹.

نتج عن الضغوطات التي تمارسها حركة المقاطعة انسحاب شركات عالمية من السوق الإسرائيلية ووقف تورطها في مشاريع تنتهك حقوق الفلسطينيين مثل شركة Orange و Veolia و CRH، بالإضافة إلى قرار صندوق التقاعد الدنماركي باستثناء أربع شركات متورطة في المستعمرات الصهيونية. وبناءً على تقارير للأمم المتحدة والبنك الدولي نجحت حركة المقاطعة بإحداث تأثير على الاقتصاد الإسرائيلي، وأن إسرائيل قلقة من أن تتحول إلى دولة منبوذة " Pariah State بسبب حملات المقاطعة مثلما حصل مع دولة الأبارتهايد في جنوب إفريقيا.

تكبدت شركة G4S إحدى أكبر الشركات العالمية في مجال الأمن، والمتورطة في جرائم الاحتلال، عبر السنوات الماضية العديد من الخسائر المالية والتعاقدية في الاكوادور عندما أوقف معهد أبحاث عقد الشركة بعد ضغوطات من حركة BDS، كما أوقفت أكبر شركة مواصلات في ولاية كاليفورنيا تعاقداتها مع شركة G4S للأسباب ذاتها. إضافة إلى عدة نجاحات حققتها حركة BDS في مواجهة شركة G4S على خلفية تورط الشركة بالانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الفلسطينيين، ومن تلك النجاحات إلغاء عقود الشركة مع مؤسسات وهيئات في الأردن، كولومبيا، الكويت، فنلندا، بريطانيا، دولة جنوب إفريقيا، البرلمان الأوروبي وهو ما دفع الشركة إلى بيع معظم عملياتها التي تنفذها في دولة الاحتلال. نقابة الاطباء اللبنانيين ألغت التعاقد مع شركة G4S، بعد حملة قام بها مناصرو BDS في لبنان بسبب تورط الشركة في انتهاكات حقوقية وقمعية تقوم بها دولة الاحتلال ضد الفلسطينيين²

شركة إيجد التي تعتبر أكبر شركة مواصلات اسرائيلية خسرت عقدًا بقيمة 190 مليون يورو لتشغيل نظام مواصلات عامة في هولندا نتيجة لضغوطات من قبل حركة BDS³.

¹ "International trade with Israeli agricultural companies and the destruction of Palestinian farming", 2013 <https://bdsmovement.net/files/2013/02/Farming-Injustice-Briefing-Feb2013-web.pdf>

² G4S ditches Isreal Business, 2/12/2016: <https://electronicintifada.net/blogs/nora-barrows-friedman/g4s-ditches-israel-businesses>

³ حركة المقاطعة الدولية تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر اقتصادية فادحة، 2016/3/24 الغد: <http://www.alghad.com/articles/>

تقود حركة المقاطعة حملات مستمرة ضد الشركات التي تعمل في مستعمرات الاحتلال، وما زال دعم عمل الحركة ينتشر حول العالم على مختلف المستويات الاكاديمية والثقافية والاقتصادية في أميركا وكندا والبرازيل وأوروبا. وتأتي أهمية انجازات الحركة في كونها تساهم في هز الصورة التي سعت دولة الاحتلال الى ترسيخها مطولا بكونها الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط والناطقة باسم ضحايا النازية، وتحويل الرأي العام باتجاه صورة اسرائيل كدولة احتلال تمارس الفصل العنصري والتمييز الاتني ضد الشعب الفلسطيني في محاولة نحو تحقيق عزلة اسرائيل، والزام المجتمع الدولي الرسمي للتحرك لإنهاء الممارسات العنصرية لهذا النظام.

الفصل الرابع

استثنائية إسرائيل

بين الحصانة الدولية وإمكانية الاختراق

الفصل الرابع

استثنائية إسرائيل - بين الحصانة الدولية وإمكانية الاختراق

شكلت الحرب العالمية الثانية ونتائجها نواة العلاقة التي قامت بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة مع إسرائيل، وما زالت تلك العلاقة تأخذ طابع التطور والمانع لأي تدهور في تلك العلاقة، وتشكل هذه المقدمة مدخلاً لفهم القواعد التي تحكم علاقة إسرائيل مع أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية، والتي تنقلها من حيز ضرورة الوجود إلى خصوصية الوجود، حيث يساعدنا هذا الفصل من الدراسة في فهم خصوصية المحددات السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية في فهم خصوصية علاقة إسرائيل مع هذه الدول في سياق الأعراف والمعايير للسياسة الدولية.

العلاقات ما قبل الدولة

ارتبطت الحركة الصهيونية بعلاقات متينة مع حكومات فرنسا وبريطانيا قبل إنشاء دولة إسرائيل، ولقيت أفكار قادة الحركة الصهيونية استحساناً في مختلف الأوساط السياسية والعسكرية في كلتا البلدين، وصورت الحركة الصهيونية نفسها امتداداً للأفكار الوطنية الأوروبية التي ظهرت في القرن التاسع عشر مما منحها تعاطف النخب السياسية والثقافية، فيما رأت الحركة الصهيونية في فرنسا وبريطانيا أكبر القوى في عالم ما قبل الحرب مما يجعلها مكاناً للتأثير في مخرجات السياسة الدولية المتعلقة بإنشاء وطن قومي لليهود¹.

تعتبر دولة إسرائيل مشروعاً غريباً بامتياز، فهي ما كانت لتكون وتستمر على الشكل الذي هي عليه من غير العمل الحثيث وتسخير كافة إمكانيات الدول الغربية المركزية لزراعة هذا الجسم في وسط جغرافي لا يقبل وجودها ولا يمكنه التعايش معها خاصة وأنه جاء على حساب شعب آخر، ومع ذلك لم يتم استئصال وجود اليهود من العالم وترحيلهم إلى أرض فلسطين مرة وإلى الأبد، وإنما عملت الحركة الصهيونية مع الدول الغربية على عمليات الترحيل

¹ أبو سيف، عاطف: القوى الكبرى أكثر من دور تاريخي. الفصل الخامس في علاقات إسرائيل الدولية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 2014

الطوعي والقسري لليهود إلى فلسطين بهدف تأسيس نواة الدولة العبرية، مع تعزيز بقاء الكثير من عائلاتها وعلاقاتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والإعلامية بهدف خدمة المشروع الصهيوني في فلسطين.

لا يمكن فهم المكانة التي حظيت عليها دولة إسرائيل بين دول العالم دون التعرف على الأدوات التي استخدمها الجيل المؤسس لفكرة الدولة العبرية، فقد سبق تأسيس دولة إسرائيل الكثير من العمل الذي جعل منها دولة قائمة على أسس متينة من العلاقات الدولية والاقتصادية، التي مكنتها من الوجود والنمو في بيئة استثنائية ومحيط جغرافي يرفض وجودها. لذلك فإن دراسة الدور الذي قامت به علاقات إسرائيل الدولية في تمكين الدولة وجعلها قادرة على الحياة سيكون مدخلاً أساسياً في فهم وتحليل استثناء إسرائيل من التزامها بالأعراف الدولية، وكيف تمكنت إسرائيل من استخدام ذات الأعراف التي لا تتصاع إليها في هجومها على الأطراف التي تعمل على إلزام إسرائيل بالأعراف والقانون الدولي.

هذا الفصل من الدراسة يعالج مسألة الأسباب الممكنة وراء استثنائية دولة إسرائيل من التقيد بأدبيات القانون والأعراف الدولية، وعلى الرغم من أن كل دولة لها علاقاتها الخاصة مع الدولة العبرية، إلا أن الدراسة تتناول مجموعة من الدول التي لها اعتبارات خاصة في العلاقة مع دولة إسرائيل، وهي: المملكة المتحدة، فرنسا، ألمانيا، الولايات المتحدة الأمريكية، وكان السبب وراء اختيار هذه المجموعة من الدول دون غيرها كونها تتمتع بعلاقات متقدمة يصعب اختراقها والتأثير على الأسس التي تقوم عليها، وسبب آخر كون هذه المجموعة من الدول تعتبر دول مركزية ومؤثرة في صناعة القرارات الدولية، ويدور في فضائها مجموعات أخرى من الدول التي تتبع لسياستها الخارجية وتؤثر في قراراتها بسبب المصالح المتشابكة بينها وبين تلك الدول.

المملكة المتحدة

ظهرت المسيحية الصهيونية في بريطانيا مع بدايات القرن التاسع عشر، وبدأت بإرسال وفود الرحالة الأوروبيين ورحلات اكتشاف الأرض المقدسة وعلماء الآثار، وعملت على تطويع

مخرجات الرحلات والتنقيبات لتخدم تصورات الصهيونية عن "أرض الميعاد"، وبدأت المسيحية الصهيونية نشاطاتها منذ العام 1839 لدعم فكرة عودة اليهود إلى فلسطين، فيما نسجت الحركة الصهيونية شبكة واسعة من العلاقات المتداخلة مع الدوائر الحكومية ومراكز صناعة القرار ورجالات الصحافة والإعلام والنخب الثقافية في بريطانيا وعواصم الدول المؤثرة التي ستقرر مصير ومستقبل فكرة الدولة اليهودية¹.

يعود الفضل الأول والمستمر للملكة المتحدة على وجود إسرائيل، ولا يمكن تخيل وجود إسرائيل لو لا تطويع بريطانيا لكافة الظروف في خدمة تحقيق وعد بلفور عام 1917 ببناء وطن قومي لليهود في فلسطين، والتي تجسدت بإنهاء بريطانيا انتدابها على فلسطين وإعلان ديفيد بنغوريون عن تأسيس دولة إسرائيل في أيار 1948.

1. الجالية وجماعات الضغط

يتواجد في بريطانيا الآن أكثر من 300 ألف يهودي، ومنذ قيام دولة إسرائيل تشكلت داخل الأحزاب السياسية البريطانية مجموعات أصدقاء إسرائيل، وكانت مهمتها الدفاع عن مصالح إسرائيل ومواقفها داخل تلك الأحزاب، ففي عام 1957 تأسست لجنة أصدقاء إسرائيل داخل حزب العمال البريطاني، فيما توجد لجنة مماثلة داخل حزب المحافظين وتضم قرابة الـ 80% من أعضاء الحزب، وتوصف بكونها أكبر منظمة لدعم قضية "شعب إسرائيل" في أوروبا الغربية، وكذلك الأمر بالنسبة لحزب الديموقراطيين الليبراليين الذي كان أول حزب بريطاني يتشكل من داخله لجنة أصدقاء إسرائيل².

2. التعاون والتبادل العسكري

تعود جذور العلاقة العسكرية ما بين بريطانيا وإسرائيل إلى ما قبل وجود الدولة، حيث لعبت بريطانيا الدور الأساسي في تسليح وتدريب التنظيمات الصهيونية المسلحة، واستمرت تلك

¹ Raad, Basem. **Hidden Histories: Palestine and the Mediterranean**. London. Pluto press. 2010

² Osborne, Peter: The cowardice at the heart of our relationship with Israel. The Telegraph. London. 12.12.2012. <http://www.telegraph.co.uk>

العلاقة الخاصة ما بين تل أبيب ولندن؛ التي تبادلت السفراء معها رسميًا في 27 نيسان 1950، وقامت بتزويدها بما ترغب من سلاح، وكانت بريطانيا إلى جانب فرنسا أكبر مزودي إسرائيل بالسلاح بما فيها تلك المواد المستخدمة في إنتاج القنبلة النووية الإسرائيلية¹.

عاودت لندن التعاون مع تل أبيب على إثر التوقيع على اتفاقية أوصلو في العام 1993، بعد توقفت بريطانيا عن بيع وتزويد إسرائيل بالسلاح بعد الحظر الذي فرضته الجماعة الأوروبية؛ في ذلك الوقت، عقب الاجتياح الإسرائيلي للبنان في العام 1982، حيث قامت بريطانيا بتزويد إسرائيل بالمقاتلات الحربية والطائرات العامودية والسفن الحربية والقنابل والصواريخ والألغام والذخيرة والأسلحة الأوتوماتيكية والأجهزة العسكرية الإلكترونية، كما تقوم الشركات البريطانية بتزويد إسرائيل بقطع أساسية لدبابه الميركافاه إلى جانب نظم إطلاق الصواريخ من طائرة الأباتشي التي تستخدمها إسرائيل².

في المقابل، قامت إسرائيل بتزويد بريطانيا بأنواع متعددة من الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية الإسرائيلية، ومنها القذائف وأجزاء متطورة من صواريخ أرض - جو وإلكترونيات خاصة بالطائرات ونظم الدفاع الذاتي للطائرات، كما استفاد سلاح الجو البريطاني من الخبرات الإسرائيلية في تصنيع وتطوير الطائرة بدون طيار بعد أن قامت بشراء واختبار 54 طائرة من إنتاج إسرائيل بقيمة وصلت إلى مليار دولار أمريكي، وقد سبق وأن استخدمت بريطانيا قنابل من نوع "سيمون" الخارقة من إنتاج إسرائيل خلال حربها في العراق والتي تقدر إجمالي كميتها بـ 29 ألف قنبلة حتى العام 2004، وفي نوفمبر 2017 وقعت الحكومة البريطانية مع إسرائيل على صفقة لشراء أجزاء من منظومة القبة الحديدية الإسرائيلية مقابل 104 مليون دولار أمريكي، ويوجد بين إسرائيل والمملكة المتحدة عشرات البرامج العسكرية التطويرية المشتركة، إلى جانب تعاون البلدين في تطوير وبيع الأسلحة لطرف ثالث³.

¹ Shlaim Avi. *Israel Between East and West, 1948-1956*. International Journal of Middle Eastern Studies. 36:4. November 2004. p660

² أبو سيف، عاطف: القوى الكبرى أكثر من دور تاريخي. مرجع سابق

³ Molgaard, Harald: *Arms exports and collaborations: the UK and Israel*. CAAT. June 2005.

3. العلاقات التجارية والاقتصادية

احتلت المملكة المتحدة مكانة متقدمة في ميزان التبادل التجاري مع إسرائيل؛ وأبعد من ذلك، فبعد أربعة عقود على نشأة دولة إسرائيل كان الميزان التجاري خلالها يميل لصالح بريطانيا، أصبح ميزان التبادل التجاري يميل لصالح إسرائيل بفضل الطفرة التي شهدتها الاقتصاد الإسرائيلي الذي انتقل من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي والتكنولوجي، حيث تشير بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي أن صادرات إسرائيل إلى بريطانيا في العام 2011، بلغت 3.5 مليار دولار أمريكي، بينما وصلت واردات إسرائيل من بريطانيا في ذات العام إلى 2.7 مليار دولار أمريكي، وهذه الأرقام لا تشمل حجم الصفقات والتبادل العسكري بين البلدين¹.

تحتفظ إسرائيل بوجود 300 شركة إسرائيلية تستثمر في بريطانيا وهو ما يضعها في المرتبة الـ 19 من حيث الدول التي لديها شركات استثمارية في بريطانيا، كما يوجد في المقابل شركات بريطانية عملاقة تستثمر في إسرائيل، ومنها شركة Apax التي يقدر حجم استثماراتها بـ 2.25 مليار دولار أمريكي، وهذا يجعل من إسرائيل أكبر شريك تجاري لبريطانيا في منطقة الشرق الأوسط، وتسعى بريطانيا لتعزيز التبادل التجاري مع إسرائيل في مجال الصناعات الدقيقة والتكنولوجيا المتطورة، من خلال تشجيع التعاون المشترك في الاستثمار والاقتصاد، وهو ما يبرر وجود غرفة تجارية بريطانية - إسرائيلية، فيما يضم التكتل التجاري البريطاني - الإسرائيلي 2000 شركة و 10 آلاف مستثمر ورجل أعمال بريطاني وإسرائيلي، وتقوم سفارة كل دولة إلى جانب مؤسسة الاستثمار والتجارة البريطانية بتسهيل أعمالهم².

4. العلاقات في مجال الثقافة والعلوم والأبحاث

تعود العلاقات العلمية بين بريطانيا وإسرائيل إلى سبب وجود الكثير من العلماء والأكاديميين اليهود من أصول بريطانية في الجامعات الإسرائيلية، مع استمرار ارتباطهم

¹ أبو سيف، عاطف: القوى الكبرى أكثر من دور تاريخي. مرجع سابق

² Vardi, Yossi and others. **British-Israeli Economic and Scientific Relations – Have We Explored the Potential?**. Chatham House. London. March 2011.

بجامعاتهم في بريطانيا حتى بعد هجرتهم إلى الدولة العبرية، واقتصرت تلك العلاقات على النشاط الفردي والتعاون الثنائي بين الجامعات العبرية والبريطانية، إلا أن العام 1999 شهد مأسسة تلك العلاقات ضمن اتفاقيات رسمية بين البلدين، حيث تم تأسيس صندوق مشترك بقيمة 30 مليون دولار يهدف إلى دعم التعاون الإسرائيلي البريطاني في مجال البحث والتطوير الصناعي، وتعتبر هذه الاتفاقية الوحيدة من نوعها التي تتفرد بها إسرائيل حصرياً مع المملكة المتحدة، وتديرها وزارة العلوم والتكنولوجيا البريطانية ووزارة العلوم الإسرائيلية¹.

استمرت العلاقة البريطانية الإسرائيلية في مجال الثقافية والعلوم والأبحاث في عقد المزيد من الشراكات، ومنها: مبادرة "شراكة التبادل الأكاديمي والبحثي البريطاني الإسرائيلي" والتي يديرها المجلس الثقافي البريطاني²، ومجلس التكنولوجيا الإسرائيلي البريطاني والذي يعمل في مجال تكنولوجيا المياه وتكنولوجيا النانو وعلوم الفضاء والطب التجديدي وعلوم الزراعة وقطاع المال.

توفر بريطانيا منح دراسية للطلبة الإسرائيليين في الجامعات والبريطانية، كما تمول بريطانيا منح للطلبة البريطانيين بهدف السفر إلى إسرائيل للمشاركة في الأبحاث في الجامعات ومراكز الأبحاث الإسرائيلية، ويدير المجلس الثقافي البريطاني العديد من برامج التبادل الثقافي والفني المشترك، إلى جانب الكثير من مشاريع التبادل الشبابي والرياضي التي تنشط بها المؤسسات الحكومية وغير الحكومية البريطانية والإسرائيلية.

فرنسا

تعتبر فرنسا من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة العبرية وأقامت معها علاقات دبلوماسية في 11 أيار 1949، وقد تميزت العلاقات مع فرنسا خلال فترة هيمنة حزب العمال على السياسة الفرنسية التي تعاطفت مع المشروع الصهيوني، خاصة بعد تصوير "الكيبوتس" الإسرائيلي بوصفه نموذجاً فعلياً للعمل المشترك وللاشتراكية، وقد خدم الوجود الصهيوني في

¹ أبو سيف، عاطف: القوى الكبرى أكثر من دور تاريخي. مرجع سابق

² See: www.britishcouncil.org.il/en

فلسطين فرنسا خلال مواجهتها لجمال عبد الناصر، فوجدت إسرائيل في ذلك مصلحة مشتركة مع فرنسا مما دفعها لطلب السلاح والعتاد الحربي الفرنسي والإعراب عن استعدادها للانخراط في أي حرب ضد عبد الناصر وهو ما حدث في العام 1956¹.

كانت الفترة ما بين 1958 - 1969 الأكثر أهمية في رسم العلاقات بين فرنسا وإسرائيل، وكان ذلك بسبب تعاطف فرنسا - ديغول مع إسرائيل بعد خوض فرنسا حرباً قاسية ضد النازية في الحرب العالمية الثانية، مما زرع لديه تعاطفاً شديداً مع اليهود، وقام بتقديم كل ما يلزم لإسرائيل من مساعدات وأسلحة لتثبيت وجودها وقدراتها العسكرية في مواجهة محيطها الإقليمي، إلى أن حدث الانقلاب الشهير في تعاطف ديغول مع إسرائيل على إثر احتلالها لبقية فلسطين وسيناء والجولان السوري في العام 1967².

استمرت العلاقات الفرنسية الإسرائيلية في سياقها التي انتهت عندها ديغول إلى أن وصل نيكولاي ساركوزي إلى قصر الإليزيه عام 2007، حيث قدم نفسه بصفته صديقاً لإسرائيل، قال في حينها إنه لن صافح أي زعيم في العالم لا يعترف بحق إسرائيل في الوجود، وكان ساركوزي أول رئيس فرنسي يتحدث أمام "مجلس ممثلي المؤسسات اليهودية" في فرنسا. ورغم ذلك لم يتردد ساركوزي في انتقاد سياسة نتنياهو الاستيطانية، والتعبير عن استيائه من رئيس وزراء إسرائيل ووصفه بـ "الكاذب" خلال لقائه مع الرئيس الأمريكي باراك أوباما³.

وما بين حالات التعاطف والفتور التي شهدتها العلاقات الفرنسية الإسرائيلية الرسمية، إلا أن القنوات المختلفة واللقاءات الثنائية والجماعية والمؤتمرات والندوات التي شهدتها تاريخ العلاقة بين البلدين تعكس تجذر وقوة تلك العلاقة بين الطرفين.

1. الجالية وجماعات الضغط

يتواجد في فرنسا ثالث أكبر جالية يهودية في العالم بتعداد يصل إلى 460 ألف نسمة، وتعتبر باريس عاصمة النشاط اليهودي في أوروبا، ويوجد في فرنسا المجلس التمثيلي

¹ Heriman, Gadi. **From Friendship to Patronage: France-Israel Relations**. Diplomacy and Statecraft. Volume 21. Issue 2. 2010

² Ibid

³ Ibid

للمؤسسات اليهودية CRIF الذي تأسس بين عامي 1943 - 1944، ويعتبر من أقوى جماعات الضغط في فرنسا، ويضم المجلس في عضويته أكثر من 60 مؤسسة تهدف للدفاع عن مصالح إسرائيل، وعمل المجلس منذ البدايات على ممارسة النفوذ في الدوائر الحكومية لتطوير العلاقة بين فرنسا والدولة العبرية¹.

2. التعاون والتبادل العسكري

يبقى بناء مفاعل ديمونا النووي هو الأهم في تاريخ العلاقات العسكرية بين فرنسا وإسرائيل، ومع ذلك شهدت الفترة منذ تأسيس دولة إسرائيل وحتى العام 1967 تعاون عسكري مميز بين البلدين، ومنها توريد السلاح والخبرات التصنيعية الفرنسية لإسرائيل، ومنذ العام 1993 ركزت فرنسا على تزويد إسرائيل بالتكنولوجيا العسكرية الدقيقة، وتعاونت مع الصناعات الحربية الإسرائيلية في تطوير الطائرات والصواريخ، فيما اشترت فرنسا من إسرائيل 4 طائرات بدون طيار قامت باستخدامها في حرب كوسوفو عام 1993، كما قامت فرنسا بتصدير أسلحة إلى إسرائيل وصلت قيمتها إلى 50 مليون دولار أمريكي خلال الفترة من 1996 - 2000، وشملت تلك الصفقات على أجهزة الرادار ونظم المراقبة وسفن حربية مقاتلة².

شهدت الفترة الممتدة من 2003 إلى 2007 احتلال فرنسا للترتيب الأول على قائمة الدول الأوروبية التي تعاونت مع إسرائيل عسكرياً، فقد سمحت فرنسا لإسرائيل تسويق أسلحة بقيمة 623 مليون دولار أمريكي، أما العام 2010 فقد سجل تصدير فرنسا أسلحة لإسرائيل بقيمة 50 مليون دولار أمريكي، كما يوجد بين البلدين العديد من مشاريع التطوير العسكرية المشتركة، وانتقل التعاون فيما بينهم إلى مراحل التصنيع المشترك في مسعى فرنسي للاستفادة من خبرات إسرائيل في تكنولوجيا السلاح الدقيقة³.

¹ See: <http://www.jewishvirtuallibrary.org/jewish-population-of-the-world>

² Farr, Warner. **The Third Temple's Holy of Holies: Israel's Nuclear Weapons**. The counter proliferation papers. Future Warfare Series No.2. USAF Counter proliferation Center. Alabama. 1999

³ أبو سيف، عاطف: القوى الكبرى أكثر من دور تاريخي. مرجع سابق

تجدر الإشارة في هذا السياق أن منظمة العفو الدولية Amnesty قالت أنها عثرت على قطعاً من تصنيع فرنسي تم استخدامها في قصف إحدى البنايات السكنية في قطاع غزة خلال العدوان الإسرائيلي 2008 - 2009¹.

3. العلاقات التجارية والاقتصادية

تقع فرنسا في الترتيب التاسع عالمياً من حيث وجهة المنتجات الإسرائيلية، فيما تأتي إسرائيل في المرتبة الحادية عشر في أسواق فرنسا الخارجية، إلا أن الميزان التجاري عموماً يميل لصالح فرنسا في علاقاتها التجارية مع إسرائيل، ولم تتجح إسرائيل في جسر الهوة في الميزان التجاري مع فرنسا منذ خمسينات القرن الماضي إلا في بعض سنوات الثمانينات، حيث تفيد بيانات مركز الإحصاء الإسرائيلي أن إسرائيل صدرت إلى فرنسا منتجات بقيمة 300 مليون دولار أمريكي، في حين استوردت من فرنسا بضائع بقيمة 270 مليون دولار أمريكي، أما في العام 2011 وحسب نفس المصدر فقد وصلت صادرات إسرائيل إلى فرنسا 1.5 مليار دولار أمريكي مقابل واردات فرنسية بقيمة 1.6 مليار دولار أمريكي، وبشكل عام تبقى فرنسا ثاني البلاد في العالم جذباً للسياحة الإسرائيلية، ومن أهم صادراتها إلى إسرائيل منتجات الهندسة الفضائية والملاحة الجوية، وسائل المواصلات، المواد البلاستيكية، الأدوية، الكيمياء العضوية، العطور ومستحضرات التجميل².

4. العلاقات في مجال الثقافية والعلوم والأبحاث

شكل عدد الإسرائيليين المتحدثين بلغتهم الفرنسية الأم 10% من مجموع سكان إسرائيل خلال العشر سنوات الأولى من عمر الدولة العبرية، وشكل هذا العامل الأرضية الخصبة لمرور الخبرات العلمية والبحثية الفرنسية للمعامل والمختبرات والجامعات الإسرائيلية، وتبقى أهمها

¹ Amnesty International. **Fuelling conflict: Foreign arms supplies to Israel/Gaza**. MDE 15/012/2009. 23 February 2009

² See. <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/israel/la-france-et-israel/>

التعاون العلمي في نقل التجارب الفرنسية وبناء الخبرات في مجال تصنيع القنبلة النووية الإسرائيلية¹.

يشترك البلدان في العديد من اتفاقيات العلوم والأبحاث والمشاريع المشتركة، ومنها التعاون في مجال المختبرات الطبية وعلوم الأعصاب، وتقوم الدولتين بتمويل مشترك لمشاريع بحثية يقوم بها علماء وباحثون ومؤسسات أكاديمية بهدف الاستخدام التجاري. ويحظى البحث العلمي المشترك بتمويل يصل إلى عشرات الملايين من الدولارات في مجالات التبادل العلمي والتكنولوجي، إلى جانب مشاريع أخرى في قطاعات الطب والتصوير البيولوجي والجينات الطبية والهندسة الزراعية والتنمية المستدامة وأبحاث الطاقة المتجددة، وفي العام 2011 استضافت باريس مؤتمراً حمل عنوان "يوم الاختراع الإسرائيلي الفرنسي" بحضور 350 شركة إسرائيلية وفرنسية يهدف إلى بحث آفاق التعاون المشترك في مجالات الاختراع والتطوير.

على الجانب الثقافي، تستقبل باريس الفنانين والأكاديميين والكتاب الإسرائيليين في مختلف أنشطتها ومهرجاناتها، وتدير المؤسسة الفرنسية في تل أبيب مجموعة من الأنشطة الثقافية الفرنسية في إسرائيل وصلت تكلفتها في العام 2012 إلى 2 مليون دولار أمريكي، كما تنشط فرنسا في مجالات التبادل الثقافي والنشاط المعرفي من خلال مجموعة من المؤسسات الفرنسية ومنها مركز الأبحاث الفرنسي.

ألمانيا

دفعت المجازر التي تسببت بها ألمانيا النازية الكثير من اليهود للهجرة هرباً من الموت، ووجدوا في فلسطين الانتدابية الملجأ الآمن من الحرب الدائرة، وشكلت تلك المجازر الدافع الأكبر لمشروع الوطن القومي لليهود، وجاءت الحرب لتشكل أساس العلاقة بين إسرائيل وألمانيا التي رأت في نتائجها سبباً كافياً لحماية الدولة الجديدة وتقديم ما يلزمها من تمويل ومساعدات وتسليح لمواجهة أي هزيمة في المستقبل، وكانت المحرقة وعقدة الشعور بالذنب الأداة التي تلجأ

¹ <https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/israel/la-france-et-israel/>

إليها إسرائيل كلما شعرت بفتور الدعم الذي تتلقاه من ألمانيا، كما أن إنكار المحرقة أو المساس بخطورة الجريمة التي لحقت باليهود ومعاداة السامية تعتبر إدانة تستوجب العقاب في القانون الألماني وغيرها من الدول¹.

وجدت ألمانيا في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل بطاقة مرور لتطبيع علاقاتها مع المجتمع الدولي بعد جرائم النازيين، أما بالنسبة لإسرائيل فقد تلقت مساعدات اقتصادية مكنتها من توطيد المهاجرين الجدد بعد إعلان الدولة، وتعتبر اتفاقية لوكسمبورغ الموقعة بين الدولتين في أيلول 1952 واحدة من أهم الاتفاقيات التي شكلت الرافد الأساسي لدولة إسرائيل بسبب ضعف مواردها المالية، وتجاوز إجمالي التعويضات التي تلقتها إسرائيل حتى العام 2013 من ألمانيا 70 مليار دولار أمريكي، وتدفع ألمانيا سنويًا مبلغ 450 مليون دولار أمريكي على شكل مخصصات تعويض لمواطنين في إسرائيل².

1. الجالية وجماعات الضغط

يعيش في ألمانيا 120 ألف يهودي، وتعتبر الجالية اليهودية في ألمانيا بتزايد مستمر بسبب هجرة اليهود الروس إليها، وتوفر الحكومة الألمانية دعمًا سنويًا يصل إلى 5 ملايين دولار أمريكي لدعم أنشطة الجالية اليهودية في ألمانيا، فيما تدير الأحزاب السياسية الألمانية الخمسة مكاتب لها في إسرائيل، وتعتبر الجمعية الألمانية الإسرائيلية؛ التي يبلغ عدد أعضائها خمسة آلاف عضو موزعين على 49 فرعًا في المدن الألمانية، قلب اللوبي الصهيوني الذي يدافع عن مصالح إسرائيل في الدوائر الرسمية الألمانية، وينبثق عنها اللجنة البرلمانية التي تأسست عام 1978 والتي تتكون من 111 عضوًا من أعضاء البوندستاغ، وتقوم الجمعية الألمانية الإسرائيلية بتوفير الغطاء والدعم الشعبي لكافة أنشطة اللجنة البرلمانية، وتنظم الجمعية

¹ Gardner Feldman, Lily. **The Special Relationship Between West Germany and Israel.** Boston. Allen & Unwin. 1984

² Cole, Rachel. **Sixty Years Later: The Special Relationship Between Germany and Israel.** University of Colorado Boulder. Spring 2011

سنوياً عشرات الرحلات المنتظمة بين البلدين في مجالات التبادل الشبابي وزيارات القطاعات المجتمعية¹.

2. التعاون والتبادل العسكري

تشكل فكرة التعويض والشعور بالذنب عصب العلاقة التي تجعل من تسليح إسرائيل واجباً ألمانياً، وكان السلاح الألماني من الأسلحة الأساسية التي استخدمتها إسرائيل في حروبها واجتياحاتها، وقد بدأ التعاون العسكري بين البلدين في العام 1954، حيث زودت ألمانيا إسرائيل بقوارب بحرية عسكرية، ورغم أن الدعم الألماني للصناعات الحربية الإسرائيلية كان سرياً؛ إلا أن العام 1972 كشف عن تمويل ألمانيا لإسرائيل ما قيمته 2.2 مليار مارك ألماني لتطوير طائرة تورنيادو، وكانت المبادلات المالية تتم بين البلدين عن طريق الموساد الإسرائيلي، وكانت ألمانيا تزود إسرائيل بشحنات الأسلحة عبر طرق سرية وتذهب إلى إسرائيل من خلال طرف ثالث ويعلن عنها في قوائم السلاح الألماني كأسلحة مفقودة، ومنها طائرات عامودية مقاتلة، طائرات ناقلة، دبابات، رشاشات طائرات وصواريخ مضادة للدبابات².

زودت إسرائيل ألمانيا الغربية بالوسائل القتالية الروسية التي استولت عليها من الجيوش العربية، وقد استفادت ألمانيا من تلك الأسلحة في تفكيكها وتحليلها للتعرف على القدرات العسكرية لألمانيا الشرقية، وبعد سقوط جدار برلين وتوحيد الجيش الألماني الشرقي والغربي قامت ألمانيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات عن السلاح الروسي المتوفر لدى الجيوش العربية، وكان التعاون العسكري يشكل عوامل بناء الثقة بين البلدين.

استفادت الصناعات العسكرية الإسرائيلية بشكل كبير من الخبرات الألمانية من خلال التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات العسكرية بين البلدين خاصة في بناء وتطوير الدبابات، واستخدام المحركات الألمانية التي تعمل بالديزل في معظم السفن الحربية الإسرائيلية، كما قامت

¹ Bartos, Helene. **Israeli-German Relations in the Years 2000-2006: A Special Relationship Revisited**. St. Antony's College. 2007

² Operation Samson: Israel's Deployment of Nuclear Missiles on Subs from Germany. June 4, 2012 <http://www.spiegel.de/international/world/israel-deploys-nuclear-weapons-on-german-built-submarines-a-836784.html>

ألمانيا بتزويد إسرائيل بقواعد صواريخ باتريوت قامت باستخدامها في صد الصواريخ العراقية على إسرائيل، كما قدمت ألمانيا دعمًا ماليًا بقيمة 1.36 مليار مارك ألماني إلى جانب 180 ألف قناع ضد الغاز في العام 1998¹.

وتجدر الإشارة أن ألمانيا احتلت المركز الثاني على قائمة الدول المصدرة للسلاح إلى إسرائيل خلال الفترة من 1996 – 2000 حيث وصلت واردات إسرائيل من السلاح الألماني ما قيمته 765 مليون دولار، من بينها غواصات دولفين، دبابات توربيد، سيارات مصفحة وأجزاء من دبابة ميركافاه الإسرائيلية. فيما اشترت ألمانيا من إسرائيل طائرات تجسس استخدمتها في أفغانستان بعد أن تلقى الجنود الألمان التدريبات على استخدامها في إسرائيل، وحتى العام 2012 اشترت إسرائيل من ألمانيا 6 غواصات من طراز دولفين التي تتميز بقدرتها على حمل وإطلاق صواريخ نووية، وقامت ألمانيا بإعفاء إسرائيل من ثلثي قيمة الصفقة التي تبلغ 3 مليار دولار أمريكي².

توفر ألمانيا ومنذ خمسينات القرن الماضي وحتى اليوم جوازات سفر ألمانية لتسهيل نشاط عملاء الموساد السريين في العالم، وترى ألمانيا في إسرائيل أنها تشكل رأس الحربة في المعركة ضد الإرهاب في العالم، فيما ترى إسرائيل في ألمانيا البلد الأكثر صداقة لإسرائيل³.

3. العلاقات التجارية والاقتصادية

تتصدر ألمانيا قائمة الدول الموقعة على اتفاقيات تجارة تفضيلية مع إسرائيل، وتعتبر ثاني أكبر شريك تجاري لإسرائيل على مستوى العالم والأولى على مستوى دول الاتحاد الأوروبي، وتوفر ألمانيا لإسرائيل 8.26% من إجمالي وارداتها الخارجية، فيما تستقبل ألمانيا 5.58% من إجمالي صادرات إسرائيل، وتبلغ قيمة الاستثمارات الألمانية المباشرة في إسرائيل

¹ Bartos, Helene. **Israeli-German Relations in the Years 2000-2006: A Special Relationship Revisited.**

² Ibid.

³ Ibid.

120 مليون دولار أمريكي، مقابل 1.2 مليار دولار أمريكي هي قيمة الاستثمارات الإسرائيلية المباشرة في ألمانيا.

في العام 1975 أقام الهستدروت الإسرائيلي اتفاقية تعاون مع اتحاد التجارة الألماني، وقد شجعت هذه الاتفاقية التعاون التجاري إلى جانب التعاون النقابي بين البلدين، ونتج عنها الكثير من الزيارات وتبادل الخبرات والمشاريع المشتركة، وشهد العام 2005 تأسيس رجال أعمال من كلا الجانبين لمجلس الأعمال الألماني الإسرائيلي، فيما تحتل غرفة التجارة والصناعة الإسرائيلية الألمانية دور الصدارة في تفعيل وزيادة التجارة بين البلدين.

4. العلاقات في مجال الثقافة والعلوم والأبحاث

بدأ التعاون في مجال البحث والعلوم بين ألمانيا وإسرائيل قبل إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، من خلال مؤسسة وايزمان الإسرائيلية ومؤسسة ماكس بلانكي الألمانية للعلوم، وذلك تمهيداً لفكرة تقبل ألمانيا التي كانت لا تزال تثير الريبة في أوساط اليهود، ومنذ العام 1964 يجمع المؤسستان اتفاقيات بحث وتطوير مازالت فاعلة، ولعبت شركة فولكسفاغن دوراً مركزياً في تمويل الحكومة الألمانية لمؤسسة وايزمان التي تدير برنامجاً مشتركاً يقدم 80 مشروعاً بالاشتراك مع مراكز التعليم الإسرائيلية ومؤسسات الاختراع الألمانية، ويشمل البرنامج زيارات أكاديمية ومنح دراسية، وتقيم إسرائيل علاقات تعاون مع 15 مؤسسة أبحاث ألمانية متخصصة في تكنولوجيا المياه والمناخ والتنوع الحيوي، وتوفر ألمانيا 140 منحة دراسية سنوية للطلبة الإسرائيليين للدراسة في الجامعات الألمانية.

التعاون المبكر بين وزارتي البحث والتكنولوجيا الألمانية والعلوم والتكنولوجيا الإسرائيلية أسفر في العام 1986 عن تخصيص وديعة مالية بقيمة 190 مليون يورو لتمويل برامج "المؤسسة الألمانية الإسرائيلية للأبحاث العلمية والتطوير" التي أدارت ومولت المئات المشاريع والأبحاث المشتركة بين مؤسسات البلدين، وتم رفع قيمة الوديعة إلى 211 مليون يورو في العام 2005 ليصبح عائدها السنوي ما بين 8 - 10 مليون يورو. ويوجد بين البلدين

عشرات الاتفاقيات المشتركة بين الجامعات ومراكز الأبحاث تشمل على الزيارات المتبادلة و التبادل العلمي، فيما يستمر النقاش بين العلماء والسياسيون والأكاديميون من كلا الجانبين حول طرق تطوير التعاون بين البلدين في مجالات التكنولوجيا.

تأتي ألمانيا في الترتيب الثاني في مجال رعاية النشاطات العلمية والبحثية المشتركة مع إسرائيل، ويشكل العلماء والباحثين الألمان العدد الأكبر من العلماء الأجانب المتواجدين في إسرائيل، ويعملون إلى جانب نظرائهم الإسرائيليين في عدة مجالات، منها أبحاث السرطان والبيئة والتكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا المياه علوم النانو والأعصاب وأبحاث الطاقة والأمن المدني وتطوير آلات ووسائل مبتكرة لفحص حمولات الطائرات، ومولت الحكومة الألمانية مؤسسة مارتن بومر للزمالة في الدراسات الإنسانية في الجامعة العبرية.

نجحت ألمانيا وإسرائيل تدريجيًا في تعزيز التبادل الشبابي بين مواطني الدولتين، ووصلت ما نسبته 75% من مجموع التبادل الشبابي الإسرائيلي تتم مع ألمانيا، فيما يصل إسرائيل 15% من برامج التبادل الشبابي من ألمانيا، وتنشط في ألمانيا فرق الرقص والمسرح الإسرائيلية، كما يتم ترجمة أعمال الكتاب والأدباء الإسرائيليين بقوة إلى اللغة الألمانية.

الولايات المتحدة الأمريكية

يصعب توصيف العلاقات التي ترتبط إسرائيل بالولايات المتحدة الأمريكية والتي تركز على أبعاد تاريخية وثقافية ودينية سبقت قيام دولة إسرائيل، وأكسبها تميزًا عن باقي العلاقات بين الدول، حيث ترى أمريكا في إسرائيل أنها شديدة الشبه بها، فإسرائيل بالنسبة لأمريكا "أمة مهاجرة ودولة مهاجرين، وملاذ مضطهدين ورواد إستيطان، ونظامًا ديمقراطيًا تظلمه سيادة القانون، وثقافة استهلاكية غربية وذات قيم مشتركة في ظل صحراء عربية"¹. ومنذ أن عقدت الحركة الصهيونية مؤتمرها في بلتيمور عام 1942 انتقل مركز ثقل الحركة الصهيونية من

¹ كريستوفر، كلايد. الدولة المارقة - الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأمريكية. ترجمة فاضل جتكر. ط1. بيروت. 2003.

بريطانيا إلى أمريكا، ونجحت الحركة الصهيونية ومؤسساتها من التعمق في الداخل الأمريكي، لتصبح قوة ذات نفوذ سياسي واقتصادي مؤثر في توجيه السياسة الأمريكية¹.

إسرائيل والولايات المتحدة تجمعهما منظومة من القيم المشتركة والعقائد الدينية والتاريخية المتشابهة تصل إلى حد الالتزام الأدبي والأخلاقي تجاه إسرائيل، ويعتبر البعد والعامل الديني مؤشراً قوياً لفهم متانة العلاقات بين أمريكا وإسرائيل، فالواقع الأمريكي يتشكل في جزء كبير منه من الصهيونية المسيحية منذ هجرة "البيوريتان"؛ أتباع حركة الإصلاح الديني "البروتستانت"، إلى العالم الجديد، حاملين معهم العقائد التوراتية والعهد القديم، وقد تداخلت في هذه الحركة أساطير صهيونية وتوراتية قائمة على تفسيرهم لتراث العهد القديم، وتمثل الطائفة البروتستانتية الحاضنة الثقافية للصهيونية المسيحية التي تعتبر الأكثر نفوذاً في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أبرز كنائسها الكنيسة الإنجيليكانية والكنيسة المعمدانية والكنيسة اللوثرية².

يرجع نجاح التأثير اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى ثلاث عوامل رئيسية، وهي: شدة التنظيم، الفاعلية النشطة، التركيز على رسم مسار السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط. وتحافظ الحركة الصهيونية على علاقات متينة مع الحزبين الرئيسيين في أمريكا، وتتجنب الحركة الانحياز لأي من الحزبين، فيما يأتي 60% من تمويل الحزب الديمقراطي و35% من تمويل الحزب الجمهوري من اليهود المؤيدين لإسرائيل³.

1. الجالية وجماعات الضغط

يتراوح عدد اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية ما بين 5.5 إلى 6 مليون نسمة، ويلعب اللوبي الصهيوني والمنظمات اليهودية دوراً محورياً في صناعة السياسة الأمريكية، حيث يسمح القانون الأمريكي القائم على مبدأ الرقابة والتوازن بعمل مثل هذه الجماعات، مما يجعل

¹ القرم، أمانى. إسرائيل والولايات المتحدة: العلاقة الخاصة. الفصل الثاني في علاقات إسرائيل الدولية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 2014

² القرم، أمانى. إسرائيل والولايات المتحدة: العلاقة الخاصة. مرجع سابق

³ المرجع السابق

منها قوة سياسية مؤثرة، ويتميز اللوبي الصهيوني بأنه قوة ضاغطة شديدة التنظيم مما جعله في مقدمات جماعات الضغط الفاعلة في أمريكا¹.

يحرص اللوبي الصهيوني في أمريكا على تماسك جبهته الداخلية من خلال قوة زعامته وتركيز جهوده في خدمة مصلحة إسرائيل، فيما تمكنه القدرة التنظيمية العالية والانتشار الواسع لمؤسساته من التغلغل في الرأي العام الأمريكي مما يضمن سرعة الاستجابة لقضاياها، كما أن نوعية القيادات المنتمية للوبي الصهيوني؛ من أعضاء في الكونغرس وحاخامات وإعلاميين وحكام ولايات وشبكة واسعة من العلاقات الحساسة المقربة من صناعة القرار السياسي، تمكنه من التأثير عن قرب على كافة التطورات المرتبطة بإسرائيل. وتبقى القدرات المالية والمال السياسي من أهم أدوات اللوبي الصهيوني التي تمكنه من السيطرة على مراكز الأبحاث وبنوك التفكير ووسائل الإعلام وتوجيه الرأي العام نحو القضايا التي يهتم بها².

وعلى الرغم من وجود أكثر من لوبي صهيوني يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، تبقى اللجنة الإسرائيلية الأمريكية للشئون العامة "أيباك" AIPAC - American Israel Public Affairs Committee التي تأسست عام 1951 الأهم والأقوى والأكثر نفوذاً من غيرها، وإيباك منظمة أمريكية يهودية تهدف إلى التأثير في السياسة الأمريكية بحيث تتفق مع المصالح الإسرائيلية، وهي جماعة ضغط رسمي تقوم بالدعاية لإسرائيل في المجتمع الأمريكي باسم اليهود الأمريكيين، وتعتبر أيباك أقوى جماعات الضغط في الولايات المتحدة، وينتسب لأيباك أكثر من مائة ألف عضو فاعل؛ تتركز مهامهم الأساسية على التأكيد على ضمان أمن إسرائيل وتفوقها، والحفاظ على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم وتعزيز الروابط الأمريكية الإسرائيلية³.

¹ نصيف، نوار لطيف. جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أميركية، تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية. بغداد. المكتبة الوطنية. 1989.

² نصيف، نوار لطيف. جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أميركية، تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأمريكية. مرجع سابق

³ قدورة، رائد. جماعات الضغط وصناعة القرار الأمريكي.. «أيباك» ذراع إسرائيل في أمريكا. ساسة بوست. مارس

يمارس أيباك تأثيراته في الولايات المتحدة الأمريكية عبر وسائل مباشرة وغير مباشرة، فأيباك تقوم بإجراء اتصالات واجتماعات مباشرة مع كبار المسؤولين الأمريكيين، بمن فيهم الرئيس الأمريكي وأعضاء مجلس الكونجرس والشيوخ وكبار موظفي الخارجية الأمريكية بهدف تمرير القرارات ورسم السياسات الأمريكية التي تصب في مصلحة إسرائيل، أما غير المباشرة، فتلجأ إليها أيباك بهدف إثارة القضايا المختلفة من خلال أجهزة الإعلام والصحافة، ومن خلال الندوات والرسائل وحملات الدعاية المكثفة لحشد الرأي العام الأمريكي إلى جانب القضايا التي تهم الشأن الإسرائيلي في مختلف المجالات، والتي لا تحظى بالاهتمام الكافي لدى الإدارة الأمريكية إلى أن يتم فرضها على أجندة الإدارة الأمريكية¹.

تعتبر مؤتمرات أيباك السنوية أهم تقليد تحرص عليه المنظمة التي تدعو فيها كبار الشخصيات السياسية والاقتصادية والإعلامية والتشريعية، وتعرض أيباك في مؤتمرها مواقفها السياسية وأولوياتها وتعمل على حشد مواقف الجمهوريين والديموقراطيين إلى جانب برنامجها وتمريضه عبر القنوات السياسية والتشريعية، وتحرص أيباك على الوقوف موقف الحياد بين الحزبين الديموقراطي والجمهوري. ومن أهم تلك المؤتمرات مؤتمر أيباك، الذي عقد في عام 2006، وهو الأكبر في تاريخ أيباك، والأضخم بين مؤتمرات الجماعات المناصرة لإسرائيل في الولايات المتحدة بحضور أكثر من نصف أعضاء مجلس الشيوخ، وأكثر من ثلث أعضاء مجلس النواب الـ 435، كما حضره أكثر من 5000 شخصية شارك 4500 منهم في وقفة أمام الكونغرس من أجل حشد التأييد لإسرائيل، وقد عملت أيباك على توسيع دائرة أنشطتها، فاهتمت بالطلبة والكنائس والأقليات لجمع التأييد لإسرائيل، وفي الجامعات تعمل على إعداد وعقد الحلقات الدراسية لمواجهة المناهضين لإسرائيل، كما أنشأت برنامج للتقارب المسيحي اليهودي في أمريكا، وبرنامج التقارب مع الأمريكان السود².

¹ قدورة، رائد. جماعات الضغط وصناعة القرار الأمريكي.. «أيباك» ذراع إسرائيل في أمريكا. مرجع سابق

² المرجع السابق

2. التعاون والتبادل العسكري

حصلت إسرائيل منذ العام 1967 على مساعدات عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية تجاوزت قيمتها الـ 115 مليار دولار أمريكي، مما يجعل إسرائيل أكبر الدول المتلقية للمساعدات العسكرية الأمريكية منذ الحرب العالمية الثانية¹، ويقوم التعاون العسكري الأمريكي الإسرائيلي على دعم قوي من الكونغرس الأمريكي، وتتميز إسرائيل عن غيرها من الدول التي تعقد صفقات وتتلقى مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية بكون إسرائيل تتلقى المعونة العسكرية الأمريكية خلال الثلاثين يوماً الأولى من السنة المالية، بينما الدول الأخرى تتلقى المساعدات على فترات متتالية خلال السنة المالية، كما أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي يسمح لها باستخدام المعونة العسكرية لأغراض البحث والتطوير داخل الولايات المتحدة الأمريكية، كما تسمح أمريكا لإسرائيل باستخدام أموال المساعدات العسكرية الأمريكية لتغطية فواتير الصفقات العسكرية التي تعقدها إسرائيل مع شركات الصناعات العسكرية الإسرائيلية².

عملت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ العام 1962 إلى ضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل، وتمنح السياسة الأمريكية؛ منذ ذلك الحين، دعماً لوجستياً وعسكرياً لإسرائيل لضمان تفوقها النوعي على جيرانها العرب، فيما كانت الدعاية المكثفة للوبي الصهيوني وأنصاره في الولايات المتحدة الأمريكية أن إسرائيل هي الثقل الاستراتيجي الوحيد للدول الغربية في منطقة الشرق الأوسط في مواجهة تنامي نفوذ الاتحاد السوفيتي في ذلك الوقت، على اعتبار أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة التي يمكن الاعتماد عليها كقوة عسكرية متقدمة في المنطقة، وقد شقت هذه الصورة طريقها لدى الرأي العام السياسي الأمريكي الأمر الذي أفضى إلى تزويد إسرائيل بكميات هائلة من الأسلحة الأكثر تطوراً³.

¹ Sharp, Jeremy M. and Humud, Carla E. U.S foreign Aid to Israel. Congressional Research Service. March 2012 <http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>

² Sharp, Jeremy M. U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background. October 2015. <https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44233.pdf>

³ Bard, Mitchell: U.S.-Israel Relations: A Special Alliance. <http://www.jewishvirtuallibrary.org/u-s-israel-a-special-alliance>

أقامت الولايات المتحدة الأمريكية جسراً جويًا وبحريًا لنقل الإمدادات العسكرية لإسرائيل خلال حربها مع مصر في العام 1973، بهدف الحفاظ على إسرائيل وصمودها أثناء القتال، ومنذ العام 1975 أصبح هناك تدفق ثابت للأسلحة المتطورة لإسرائيل بغية تعويض خسائرها في الحرب، وعلى إثر التوقيع على اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في العام 1979، حصلت إسرائيل على منحة عسكرية من الولايات المتحدة الأمريكية بلغت 3 مليار دولار أمريكي¹.

شهدت الفترة ما بين 1981 - 1989 انفراد إسرائيل في طبيعة علاقات التعاون العسكري الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فمن تبادل المعلومات وتزويد إسرائيل بتكنولوجيا الليزر، إلى زيادة المعونات العسكرية وتحويلها إلى هبات لا ترد، وتدعيم صناعة الأسلحة الإسرائيلية وتسهيل حصول إسرائيل على أحدث المعارف التكنولوجية الخاصة بصناعة الأسلحة المتطورة، والسماح لإسرائيل بالتنافس مع الشركات الأمريكية في التقدم بعروض خاصة بطائرات الأسلحة الصادرة عن وزارة الدفاع الأمريكية إلى جانب التقدم بمناقصات خدمة الأسلحة وصيانتها، كما تتعاون الولايات مع إسرائيل في مجال الطب العسكري والتخطيط الأمني والتدريبات المشتركة، وقد توصل البلدان في العام 1986 إلى اتفاقية تتيح لإسرائيل المشاركة الرسمية في مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي كانت تعرف باسم حرب النجوم وعرفت بعد ذلك باسم الدفاع الصاروخي².

تصاعدت وتيرة العلاقات العسكرية والأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية الأمريكية خلال عقد التسعينات من القرن الماضي، حيث شهدت تلك الفترة تعميق التعاون الوثيق في مجال مكافحة الإرهاب وتعزيز قدرات الردع والتحقيق في أعمال إرهابية دولية ضد إسرائيل أو الولايات المتحدة. أما الألفية الثانية فقد انعكست أحداث الحادي عشر من سبتمبر إيجابًا على التعاون العسكري بين البلدين، وتطابقًا في الرؤى الأمنية، وقد دعم ذلك التعاون ولاء أغلبية

¹ Encyclopedia Of the Nations: Israel, A country Study, Military Cooperation with the United States. December 1988 <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-6860.html>

² Rabie, Mohammed. **US aid to Israel**. Americans for Middle East Understanding, Inc. Vol.22, No.2, May-June 1989.

أعضاء الكونغرس الأمريكي للدولة العبرية، إلى جانب إدارة أمريكية قائمة على المحافظين الجدد الذين يؤمنون بقيمة إسرائيل التاريخية والدينية وموقعها الاستراتيجي في الشرق الأوسط¹.

مقابل ذلك قدمت إسرائيل الكثير من الخدمات التي تصب في مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية، ومن تلك الخدمات: توفير المعلومات الاستخباراتية عن الأسلحة السوفيتية التي تسلحت بها الدول العربية خلال حربها معها 1967 - 1973، إلى جانب ضرب الطموحات النووية للعراق في العام 1981، كما لعبت إسرائيل دوراً قوياً في جمع المعلومات حول المنظمات الجهادية في المنطقة بهدف تدعيم نظريات الأمن الوقائي مما ساهم في تخفيض ميزانية الاستخبارات الأمريكية التي باتت تعتمد بشكل مباشر على حليفتها إسرائيل لملاءمة فجوة القدرات وبناء المعرفة لدرء المخاطر. فيما تقدم إسرائيل دروساً تستفيد منها الولايات المتحدة فيما يتعلق بحروبها في المنطقة مثل استخدام الكمائن الخداعية وحرب المدن والطائرات بدون طيار وحملات القمع المتكاملة للدفاع الجوي التي طبقتها أمريكا لاحقاً فوق ليبيا والعراق ويوغوسلافيا السابقة².

3. العلاقات التجارية والاقتصادية

تعتبر اتفاقية التجارة الحرة التي وقعتها إسرائيل مع الولايات المتحدة الأمريكية في العام 1985 هي الأولى من نوعها التي توقعها أمريكا مع دولة أجنبية، وبذلك أصبحت تتمتع إسرائيل بموجب الاتفاقية بكافة الامتيازات التي تقوم على أساسها التجارة بين أي ولايتين أمريكيتين، وما يميز تلك الاتفاقية عن غيرها من اتفاقيات التجارة الحرة بين الدول أنها تصل إلى مرتبة التكامل الإنتاجي والتكنولوجي والتحرير التجاري المتبادل، وقد شهدت التجارة الثنائية بين البلدين على إثر الاتفاقية نمواً متسارعاً حيث وصل حجم التبادل التجاري خلال العقد الأول من الاتفاقية إلى

¹ U.S.-Israel Relations. Formal Agreements (1950 - Present). <http://www.jewishvirtuallibrary.org/formal-agreements-between-us-and-israel>

² Blackwell, Robert D. and. Slocombe, Walter B. **Israel: A Strategic Asset for the U.S.** Journal of Palestine Studies, Vol. 41 No. 2, Winter 2012

12.4 مليار دولار، وإلى ما يقارب 20 مليار دولار في العقد الثاني بعد أن كانت لا تتجاوز 4 مليار دولار خلال العقد الذي سبق التوصل إلى الاتفاقية¹.

تصدر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إسرائيل الطائرات المدنية وأجزائها ومعدات الاتصال بأنواعها وأشباه الموصلات والأجهزة الكهربائية وإكسسوارات الكمبيوتر ومنتجات البترول والماكينات الصناعية، وهي بذلك تعتبر أكبر شريك اقتصادي وتجاري لإسرائيل. أما المنتجات التي تصدرها إسرائيل للولايات المتحدة يأتي الماس في المقدمة إلى جانب المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية والمعدات السلكية والملابس القطنية والأجهزة الكهربائية والأسمدة والمبيدات الحشرية².

4. العلاقات في مجال العلوم والأبحاث

تقوم العلاقات الأمريكية الإسرائيلية في مجالات العلوم والأبحاث على التعاون المكثف من خلال المؤسسات العلمية والاستشارية المشتركة التي تعمل بغطاء تشريعي من الكونغرس الأمريكي، ويعتبر قانون مصادر الطاقة المتجددة وأمن الطاقة الصادر في العام 2007 من الأمثلة على ذلك التعاون، الذي يسمح لوزير الطاقة الأمريكي بتوفير دعمًا سنويًا بقيمة 8 مليون دولار أمريكي لأجل برنامج التعاون المشترك مع إسرائيل في مجال أمن الطاقة.

من المؤسسات الاقتصادية المشتركة بين البلدين تعتبر مؤسسة التنمية والأبحاث الصناعية الثنائية (BIRD Foundation)؛ التي تأسست في العام 1977 برأسمال قيمته 110 مليون دولار مناصفة، من أهم المؤسسات العاملة في القطاع الخاص في مجال الصناعات التقنية مثل: مجالات الاتصالات والإلكترونيات والبصريات والكهربائيات وبرامج الكمبيوتر والعلوم الحياتية والأمن الداخلي والطاقة المتجددة والبديلة، ومولت المؤسسة ما يربو عن 40 برنامج ومشروع إسرائيلي مما جعل لها مكانة مميزة في "وول ستريت"، وتعمل المؤسسة على أساس

¹ Israel Free Trade Agreement. <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/israel-fts>

² Trade in Goods with Israel. United States Census Bureau. <https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html>

وجود ارتباط بين شركة إسرائيلية وأخرى أمريكية يمكن لأي منهما القيام بتوفير ما يلزم لإنشاء وتصنيع وتطوير ودعم وبيع منتج مبتكر، وتقوم كل شركة بمسؤولياتها تجاه المنتج وتقديم منحة تصل إلى 50% من نفقات البحث والتطوير، ويتقاسم كل طرف مع الآخر المخاطر المحتملة في المشاريع المشتركة، وتسترد المؤسسة أموال المنحة من خلال الإيرادات التجارية للمنتج النهائي، وفي حال فشل المشروع تعفى الشركة من تسديد الأموال إلى المؤسسة¹.

المؤسسة الأمريكية الإسرائيلية العلمية المشتركة (BSF Foundation)؛ ومقرها في إسرائيل، هي الأخرى من النماذج الهامة في مجالات التعاون بين أمريكا وإسرائيل، فقد تأسست في العام 1972 ويديرها مجلس حكام من 10 أعضاء مناصفة بين الطرفين، وتهدف إلى تعزيز العلاقات العلمية من خلال تمويل مشاريع الأبحاث المخصصة للأغراض السلمية وغير الربحية، وقد حصل العديد من العلماء المشاركين في برامج مولتها المؤسسة على جوائز علمية عالمية هامة، حيث حصل 40 عالم على جائزة نوبل، وحصل 19 عالم على جائزة "ألبرت لاسكر" للبحوث الطبية فيما حصل 38 عالم على جائزة وولف، وذلك نتيجة الدعم المستمر من المؤسسة في مجال التعاون البحثي الأمريكي الإسرائيلي².

تأسست في العام 1978 المؤسسة الزراعية للأبحاث والتنمية الأمريكية الإسرائيلية المشتركة (BARD Foundation)، وتنشط المؤسسة التي تتلقى الدعم من حكومات البلدين في دعم التعاون البحثي والعلمي المشترك في مجال الزراعة، وتعتبر من المؤسسات الرائدة في توفير الدعم لمشاريع التكنولوجيا الزراعية بين البلدين، وفي العام 2010 قدر فريق اقتصادي مستقل قيمة فوائد 10 مشاريع من المشاريع التي طورتها المؤسسة بـ 440 مليون دولار أمريكي لصالح الولايات المتحدة الأمريكية مقابل 330 مليون دولار لصالح إسرائيل³.

يوضح هذا الملخص العلاقات الدولية الاستثنائية التي تربط بين حكومة إسرائيل والحكومات المتعاقبة لأكبر الدول العظمى، ومن هذا الملخص يمكن استنتاج أسباب الصعوبات

¹ Israel-U.S. Binational Industrial Research and Development. <http://www.birdf.com>

² The U.S.-Israel Binational Science Foundation. <http://www.bsf.org.il>

³ United States - Israel Binational Agricultural Research and Development Fund. <http://www.bard-isus.com>

التي تواجهها حركة BDS في تعميم أهداف المقاطعة في هذه الدول على المستوى الرسمي بالرغم من استنادها الى الاعراف والمعايير الدولية، فالمصالح التي تولدت من خلال هذه العلاقات تغلبت على الأعراف الدولية وقوة المصالح وجماعات الضغط استطاعت تحييد المعايير المتعارف عليها في العلاقات الدولية. ومن هنا نستنتج أيضا أن ليست جميع الدول ملتزمة بتطبيق الأعراف الدولية حتى تلك الأعراف التي طورتها ونادت بها هذه الدول. ولهذا السبب تتجه حركة BDS في جهودها لتحقيق أهدافه من خلال العمل مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية الغير رسمية والتي ترتبط فرصها بتحقيق النتائج مع ايديولوجيا الحزب الحاكم لهذه الدول.

الفصل الخامس

التحديات التي تواجه تعميم حركة المقاطعة دوليًا وإقليميًا

الفصل الخامس

التحديات التي تواجه تعميم حركة المقاطعة دولياً وإقليمياً

تزداد وتيرة القلق الإسرائيلي مع كل إنجاز تحقّقه حركة المقاطعة والفرص التي تجنيها في مناهضة نظام الأبارتهايد، خاصة في ظل فشل المفاوضات. وفي مؤتمر ميونيخ للأمن في العام 2014 سأل أحد الصحفيين جون كيري عن مستقبل المفاوضات بين الاسرائيليين والفلسطينيين، أجاب كيري أن أميركا تبذل جهوداً كبيرة في هذا الإطار لأنه سيترتب نتائج وخيمة على الطرفين في حال فشل المفاوضات. وقال كيري: "نحن نرى أن إسرائيل تواجه حملة نزع الشرعية التي تتسع، الناس حساسون جداً تجاه هذا الأمر" وقال: "يتحدثون عن المقاطعة وما شابه، هل سيكون ذلك أفضل بالنسبة إلينا كلنا مع ذلك؟"، وأضاف أنه لا يمكن لإسرائيل المحافظة على الوضع القائم. هذا القلق دفع بحكومة الاحتلال وحلفائها بحشد المزيد من المصادر لمواجهة الحركة. وشرعت إسرائيل بعقد اجتماعات لسفرائها حول العالم لوضع استراتيجيات لمواجهة الحركة وشكلت مكتباً خاصاً لمواجهة الحركة. لكن التحديات التي تواجهها الحركة ليست فقط من إسرائيل، وإنما هناك تحديات أخرى على أصعدة مختلفة سيتم توضيحها من خلال هذا الفصل.

أولاً: تباين شروط حياة الفلسطينيين

يعيش الشعب الفلسطيني، منذ النكبة في العام 1948، في أربعة "فضاءات"، ولكل فضاء منها قوانين وأنظمة تعامل مختلفة عن الأخرى، لكنهم يتشاركون في الواقع اضطهاداً عنصرياً في ظل نظام الأبارتهايد، وقد تطرق التقرير الصادر عن منظمة الاسكوا "الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وقضية الأبارتهايد"، لهذا التباين والذي هو بحد ذاته ناتج عن الممارسات العنصرية لدولة الاحتلال وجزء من استراتيجية عزل الفلسطينيين التي تنتهجها إسرائيل. هذه الفضاءات هي¹:

¹ Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid: https://www.middleeastmonitor.com/wp-content/uploads/downloads/201703_UN_ESCWA-israeli-practices-palestinian-people-apartheid-occupation-english.pdf

أولاً: فلسطينيون يحملون الجنسية الإسرائيلية ويعيشون بصفة مواطنين في دولة إسرائيل ويقدر عددهم بـ 1.7 مليون فلسطيني يخضعون للقانون المدني الإسرائيلي، مقترباً بقيود خاصة بهم بسبب خلفيتهم القومية، وتشمل القيود المفروضة على فلسطينيين الداخل تدني الخدمات ومحدودية المخصصات والميزانيات للتجمعات السكنية العربية، كما تشمل قيوداً كبيرة على ملكية الأراضي وتراخيص البناء، والفلسطينيون في هذا الفضاء لديهم حق المواطنة ولكن ليس لديهم ذات الحقوق القومية التي يتمتع بها اليهود، وحسب قانون الأساس الإسرائيلي تمنع الأحزاب السياسية العربية من الطعن بأي تشريع يمس هذا النظام الذي يمثل أحد ركائز نظام الفصل العنصري في إسرائيل.

ثانياً: فلسطينيو القدس: يعيش في المدينة المقدسة قرابة 300 ألف فلسطيني مقدسي يحملون الهوية الإسرائيلية ولا يحملون الجنسية الإسرائيلية، ويخضع الفلسطينيون في القدس لقانون الإقامة الدائمة في إسرائيل، ولا يتمتع المواطنون المقدسيين بأي صفة قانونية تعطيهم المجال لتحدي القانون الإسرائيلي، ويعاني سكان القدس من الفلسطينيين تمييزاً في مخصصات التعليم والرعاية الصحية، ويواجهون تضحيات كبيرة في منح رخص البناء وترميم المنازل، وكثيراً ما يتعرضون لعمليات هدم منازل والطردها بما يخدم سياسة التوازن الديمغرافي لصالح اليهود في المدينة، مما يشكل حصاراً مدنياً يحد من قدرة المقدسيين على معارضة وتحدي نظام الأبارتهايد قانونياً.

ثالثاً: يعيش في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 6.6 مليون فلسطيني أخضعهم إسرائيل عقب حرب العام 1967 إلى الاحتلال والقانون العسكري المباشر، وبينما يتمتع 350 ألف مستوطن يهودي يقيم في الأراضي المحتلة عام 67 بمزايا القانون المدني الإسرائيلي، فإن الفلسطينيين في هذه المناطق يتعرضون لكافة أشكال الفصل العنصري التي تضمنها تعريف الأبارتهايد بحسب القوانين الدولية باستثناء النص المتعلق بالإبادة الجماعية، وما يزيد الأمر تعقيداً وجود المستعمرات في الضفة الغربية وما يتبع ذلك من مصادرة للأراضي لصالح المستعمرات الإسرائيلية وفرض السيطرة على المصادر الطبيعية ومصادرة المياه ومنع حفر الآبار وإغلاق الطرق وغيرها من القيود العنصرية.

الأراضي المحتلة عام 1967 باستثناء مدينة القدس تم تقسيمها حسب اتفاقية أوسلو إلى مناطق أ وب وج ولكل منها ظروف سياسية وإدارية مختلفة، وعلى الرغم من السيطرة الأمنية للسلطة الفلسطينية بالكامل على المناطق المصنفة "أ" إلا أن ذلك لا ينفي خضوعها للقانون العسكري الإسرائيلي.

رابعاً: فلسطينيو الشتات، يتواجد في المنفى أكثر من 5.5 مليون لاجئ فلسطيني موزعين على دول العالم وتسلبهم إسرائيل حقهم في العودة إلى فلسطين بسبب سياستها العنصرية الراضية لحق العودة الذي أقرته الأمم المتحدة، عملاً منها على تأكيد الطابع اليهودي للدولة العبرية على حساب السكان الأصليين للبلاد، مما يكرس من نظام الاضطهاد والهيمنة الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني بمختلف أماكن تواجده.

أفقدت هذه الظروف وحدة السياق الديمغرافي للفلسطينيين، وساهمت في غياب استراتيجية موحدة في مواجهة دولة الاحتلال، مما ساهم بضمان سيطرة دولة الاحتلال على من لا يحمل القومية اليهودية، وهو ما خلق تحديات أكبر في وجه حركة المقاطعة بسبب التعقيدات الإدارية والقانونية لسكان كل فضاء من هذه الفضاءات.

ثانياً: تحديات اقتصادية

عملت إسرائيل بشكل ممنهج منذ نشأتها في العام 1948 واحتلالها لما تبقى من الأراضي الفلسطينية في العام 1967 على تطوير كافة مناحي الحياة، وفرض هيمنتها السياسية والعسكرية والاقتصادية، وشمل ذلك مصادرة الأراضي الأميرية والخاصة والزراعية، وسلبت من المواطنين حقهم من الوصول إلى الموارد الطبيعية والمياه الجوفية، سيطرت على محطات الكهرباء، مما أضاف صعوبات اقتصادية كبرى وساهم في رفع نسبة البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

منذ التوصل إلى اتفاقية أوسلو، تخضع غالبية الأسواق الفلسطينية للسيطرة الإسرائيلية الكاملة، تحكمها اتفاقيات اقتصادية تم توقيعها بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية،

وعلى الرغم من أن بروتوكولات باريس الاقتصادية تعمل لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات تنتهي في العام 1998، إلا أن هذه الاتفاقية ما زالت هي الإطار العام الحاكم للعلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية وحكومة إسرائيل.

ورغم انقضاء الفترة الانتقالية التي نصت عليها اتفاقية أوسلو، تم توقيع مزيد من الاتفاقيات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في العام 2000، مما زاد من إخضاع الاقتصاد الفلسطيني للسيطرة الإسرائيلية في ظل غياب قوانين تحمي الاقتصاد الفلسطيني، ما تسبب من إضعاف الاقتصاد الفلسطيني وتمكين الاسرائيليين اقتصاديا.

وعلى الرغم من الاستجابة الجزئية الى حملات مقاطعة البضائع الإسرائيلية، إلا أن هذه الاستجابة تبقى جزئية ومرحلية ومتباينة. وتواجه حملات مقاطعة البضائع الاسرائيلية تحديات كبيرة، خاصة وانها غالبا ما تكون موجات ردود أفعال مرتبطة بالأحداث السياسية. فقد أظهرت دراسة بحثية في جامعة بيرزيت تراجع نسبة المقاطعين للمنتجات الغذائية الاسرائيلية في مناطق الضفة الغربية من 85 % الى 76% بعد انتهاء العدوان على قطاع غزة عام 2014. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي للمقاطعين وفقا لذات الدراسة؛ تبين أن نسبتهم في محافظات الشمال كانت 83% انخفضت إلى 71%، بينما في محافظات الوسط كانت نسبة المستهلكين المقاطعين أثناء الحرب على غزة 86% وانخفضت لتصبح 80% بعد الحرب، في حين كانت نسبة المقاطعين أثناء الحرب على غزة في محافظات الجنوب بما نسبته 79% وانخفضت الى 59%¹.

في ذات الوقت، منحت الحكومة الإسرائيلية تسهيلات كبيرة للمصانع الإسرائيلية التي عملت على فتح فروع لها في المستوطنات المقامة على أراضي الضفة الغربية المحتلة، مما خفض من التكلفة التشغيلية لهذه المصانع، وسمح لها استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية وتسويق منتجاتها داخل أسواق الضفة الغربية، في الوقت الذي تمنع القوانين والإجراءات الإسرائيلية

¹ دعاء حوارة وآخرون، استجابة المواطن في الضفة الغربية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، مسح ميداني للمستهلك، رام الله: جامعة بيرزيت 2015.

المصانع الفلسطينية من دخول الأسواق الإسرائيلية وتسويق منتجاتها، فالسوق الفلسطينية هي سوق مخطوف إسرائيليًا "Captive Market" ويصعب على الفلسطينيين الوصول الى أي أسواق خارج حدودها سواء الإسرائيلية أو العربية أو الدولية، كما يصعب الحصول على المواد الخام اللازمة لتشغيل المصانع الفلسطينية إلا بعد الحصول على أذونات استيراد وموافقات إسرائيلية بيروقراطية معقدة¹.

ووفقا لإحصائيات في العام 2014، هناك 14 منطقة صناعية إسرائيلية داخل أراضي الضفة الغربية، يعمل فيها ما يقارب 788 مشغل ويوظفون 11 ألف عامل فلسطيني. ويدفعون لهم اجور تصل الى ضعف ما يحصل عليه الفلسطيني في مناطق السلطة الفلسطينية².

تواجه عملية تعميم³ حركة BDS في فلسطين تحديات كبيرة وهي مرتبطة بشكل أساسي بمصالح واتجاهات السلطة وإرادتها لاتخاذ قرار المقاطعة، وهو مرتبط أيضًا بشكل كبير بالاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية في إطار اتفاقية أوسلو وتجاهات باريس والتي كرست ارتباط واعتماد السوق الفلسطينية بالكامل على السوق الإسرائيلي ونجحت إسرائيل في تحويل مناطق السلطة الفلسطينية إلى أسواق لتصرف منتجات الشركات المصانع الإسرائيلية وبضائع المستوطنات.

ثالثا: تحديات إسرائيلية ودولية

أدركت إسرائيل خطورة حملة المقاطعة وانعكاساتها الجادة على مستقبلها خاصة بعد تناميها وتصاعدها وانضمام العديد من المؤسسات المالية والاقتصادية والحقوقية والأكاديمية والنقابية لها، وازدادت حدة الادراك لهذه المخاطر عندما تمت المقارنة بين الممارسات الاستيطانية الاستعمارية بين الدولة العبرية مع دولة جنوب افريقيا حيث لعب سلاح المقاطعة

¹ برتوكولات باريس الاقتصادية - مراجعة الواقع التطبيقي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله 2013

² For ordinary Palestinians, full support of BDS is impossible. Al Bawaba. June 25, 2015. <http://www.albawaba.com/business/ordinary-palestinians-full-support-bds-impossible-712178>

³ استخدم مصطلح تعميم بدلا عن Mainstreaming والتي تشير الى مفهوم جعل حركة المقاطعة هي التيار السائد في النضال وفي أيديولوجيا حركات التحرر العابر للقوميات على المستويين المحلي والدولي

دورًا فاعلاً في إسقاط نظام الفصل العنصري وتحقيق دولة المواطنة المتساوية والمتكافئة بين الجميع.

قامت حكومة إسرائيل بتحويل ملف حركة المقاطعة من وزارة الخارجية إلى وزارة الشؤون الاستراتيجية التي تدير العديد من الملفات التي تعتبرها إسرائيل أنها تشكل خطراً حيوياً على دولة الاحتلال مثل الملف النووي الإيراني والإرهاب وغيرها من الأمور التي تصنفها في إطار إذا لم يتم معالجتها يمكن أن تشكل خطراً وجودياً على مصيرها ومستقبلها.

قامت حكومة إسرائيل باتخاذ سلسلة من الإجراءات والقرارات بحق حملة المقاطعة، حيث تم إدراج الحركة في إطار الخطر الاستراتيجي على الدولة، واعتبرتها تهديداً أساسياً لها، في هذا السياق سخرت الحكومة الإسرائيلية عدة مصادر للتعامل مع الحركة وأنشطتها، ومنها تشكيل وحدة مخابرات لمحاربة حركة BDS في العام 2014، ورصدت مبلغ \$250 مليون دولار لتحقيق ذلك الهدف¹، وتم تعيين طاقم متخصص في بعض السفارات الإسرائيلية للتصدي لحملات المقاطعة ومواجهتها. وفي مواجهة حركة المقاطعة، لجأت حكومة الاحتلال إلى بعض الحكومات الصديقة لها من أجل تجريم عمل حركة المقاطعة وجعلها غير قانونية، إلا أن هذا التصرف زاد من اهتمام المجتمع الغربي بعمل حركة المقاطعة BDS².

أصدر الكنيست الإسرائيلي في العام 2011 تشريعاً يفضي إلى معاقبة المواطنين الإسرائيليين الذين يدعمون حركة BDS أو أي مؤسسات شبيهة، فهناك عدد صغير ولكنه أخذ بالازدياد من الإسرائيليين المؤيدين لعمل حركة المقاطعة، إلى جانب عدد من الشخصيات الإسرائيلية العامة التي تدعو إلى التغيير في سياسة إسرائيل نتيجة للأثر المتنامي لحركة BDS³.

¹ Israel to allocate NIS 100 million for BDS battle”, July 6.2015 <http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4665676,00.html>

² <https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/israel-beefs-embassies-dedicated-boycott-fighters>

³ برتوكولات باريس الاقتصادية - مراجعة الواقع التطبيقي، مرجع سابق

يشكل نفوذ اللوبي الصهيوني وتأثيراته على حكومات بلدان العالم خاصة في أوروبا والولايات المتحدة تحدياً مباشراً لحركة المقاطعة وتوسعها عالمياً، إلى جانب استمرار انحياز الحكومات الأوروبية؛ باستثناءات قليلة مثل السويد، للموقف الإسرائيلي، وعدم اكتراثهم بالحراك الشعبي الناتج عن المؤسسات ولجان التضامن والنفابات والمنظمات الأهلية في بلدانهم بسبب تفضيلهم للمصالح على حساب المبادئ، وبسبب عقده "اللاسامية" و"الهوكوست".

فضلت كل من قبرص واليونان مصالحها مع إسرائيل بسبب الغاز على حساب دفاعها عن حقوق الشعب الفلسطيني في الوقت التي كانت تلك الدول مؤيدة وداعمة لهذه الحقوق، كما قامت بريطانيا بسن قرار يمنع المؤسسات الممولة منها بمقاطعة إسرائيل، في المقابل قامت كل من بريطانيا وبلجيكا وإسبانيا بإدخال تعديلات على القوانين الداخلية لديها لمنع ملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيليين بهدف استمرارية الحفاظ على مصالحهم معها متجاهلين للقانون الدولي.

قوانين إسرائيلية ودولية في مواجهة حركة المقاطعة

بدأت الحرب القانونية في مواجهة حركة المقاطعة مع مصادقة الكنيست الإسرائيلي في تموز 2011 على "قانون منع المس بدولة إسرائيل بواسطة المقاطعة"، ودخل القانون حيز التنفيذ بعد رفض المحكمة العليا الإسرائيلية للالتماسات المقدمة ضده، وصادقت عليه في نيسان 2015. وتسعى إسرائيل لسن قوانين وإصدار قرارات حكومية ضد حركة المقاطعة في الدول الصديقة لها، واستطاعت الدولة العبرية من خلال مجموعات الضغط وحلفائها في تمرير قوانين ضد المقاطعة، ومن الأمثلة على ذلك¹:

- **كندا:** صادق البرلمان الكندي على قانون "يرفض حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS)"، ويطالب الحكومة بإدانة محاولات المنظمات والمجموعات والأفراد الكنديين لترويج المقاطعة في كندا وخارجها، إلا أن

¹ حركة المقاطعة BDS في دائرة الاستهداف الاسرائيلي " 2017/10/22 الميادين:

<http://www.almayadeen.net/butterfly-effect/>

المعارضين لتجريم المقاطعة نجحوا في إفشال المصادقة على مسودة قانون ضد المقاطعة في ولاية أونتاريو في القراءة الثانية بأغلبية 39 "ضد" مقابل 18 "نعم".

• **بريطانيا:** أصدرت الحكومة البريطانية في أيلول 2016 دليلًا إرشاديًا فيما يخص سياسات الاستثمار والمناقصات للمجالس المحلية في المملكة، ويلزم الدليل المجالس في وضع سياساتها وقواعدها بـ "عدم دعم سياسات تخالف سياسة المملكة المتحدة الخارجية أو الدفاعية"، و"توضح الحكومة أنه ليس من المناسب استخدام سياسات النفقات لتنفيذ مقاطعات وسحب استثمارات وفرض عقوبات ضد الدول الأجنبية والصناعات الدفاعية البريطانية"، وتعمل الحكومة البريطانية على تفعيل الدليل رغم معارضة أكثر من 23.000 عضو يرفض التدخل الحكومي في سياسات المجالس المحلية.

• **الولايات المتحدة الأمريكية:** تقدم اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة بمشاريع قوانين ضد المقاطعة في مجالس 22 ولاية أمريكية، وصادقت بعض مجالس الولايات على مشاريع "غير ملزمة" وبعضها صادق على قوانين ملزمة ضد المقاطعة.

تتشارك معظم مشاريع القوانين المقدمة في مجالس الولايات التشريعية في النص وهو: "منع أي مؤسسة حكومية في الولاية من التعاقد مع شركة تقاطع إسرائيل، أو سحب استثماراتها منها"، وتطلب من السلطات الحكومية في الولايات المعنية على إعداد قائمة بالشركات والجهات التي ستقاطعها في حال أقدمت على مقاطعة إسرائيل أو سحب الاستثمارات منها¹.

تحدي الحرب الإعلامية في مواجهة حركة المقاطعة

تبذل إسرائيل جهودًا كبيرة لمواجهة حركة المقاطعة، وتحسين صورتها الدولية، وتحاول بشتى الوسائل عرقلة عمل حركة المقاطعة، وتعمل على رصد الميزانيات والجهود لتحقيق ذلك، وتتكون منظومة الدعاية الدولية لإسرائيل، من ثمانية أجسام حكومية إسرائيلية تعمل في مجال

¹ حركة المقاطعة BDS في دائرة الاستهداف الاسرائيلي مرجع سابق

الدعاية الدولية، وهي¹: منتدى الدعاية الحكومية التابع لمكتب رئيس الحكومة، منظومة الدبلوماسية العامة في وزارة الخارجية، وزارة الشؤون الاستراتيجية المكلفة بمحاربة حركة المقاطعة، وزارة الدعاية، مكتب الإعلام الحكومي، مكتب النشر الحكومي، وحدة الناطق الرسمي للجيش الإسرائيلي، وحدة المساعدات الخارجية، ولا تغيب المخابرات الإسرائيلية عن الساحة، وهو ما أوردته صحيفة "هآرتس" ووكالة "أسيوشيتد برس" عن دور جهاز "الشاباك" في التجسس على نشاط المقاطعة. وتولي الحكومة الاسرائيلية اهتماما مباشرا بمواجهة حركة المقاطعة ويحرص نتنياهو على دعوة اليهود حول العالم والمناصرين لدولة الاحتلال الى مهاجمة حركة المقاطعة في كل مكان والحد من تأثيرها، وبحسب تصريح صادر عن الكنيست كتب نتنياهو " اريد ان اجندكم من أجل الحقيقة والتأثير لصالح اسرائيل حول العالم"².

ومن أبرز القوانين التي صادق عليها الكنيست في العام 2011 في اطار مواجهة حركة المقاطعة هو قانون " منع المس بدولة اسرائيل بواسطة المقاطعة" والذي يمكن اعتباره بداية الحرب القانونية ضد حركة المقاطعة³.

وتبذل الجامعات الاسرائيلية والاحزاب والاكاديميين الاسرائيليين جهودا كبيرة لتجنيّد حملات تواجه حركة المقاطعة، مدعومة بميزانيات حكومية. واستطاع رئيس حزب "اسرائيل بيتنا" افغدور ليبرمان الحصول على دعم الكنيست لقرار يحرم الاحزاب الاسرائيلية المناصرة لحركة المقاطعة من أي تمويل حكومي⁴.

وتسعى اسرائيل الى تنظيم مؤتمر كبير في شهر شباط من العام 2018 يضم تجمع لحقوقيين ومحامين من حول العالم لنقاش استراتيجيات مقاومة حركة المقاطعة وتعزيز التطبيع مع دولة الاحتلال حول العالم⁵.

¹ حركة المقاطعة BDS في دائرة الاستهداف الاسرائيلي مرجع سابق

² المرجع السابق.

³ المرجع السابق.

⁴ المرجع السابق.

⁵ الاحتلال الاسرائيلي ينظم مؤتمرا ضد المقاطعة، الميادين 2018/1/28

<http://www.almayadeen.net/news/politics/>

تحدي التطبيع العربي مع إسرائيل

يشكل التطبيع العربي مع إسرائيل أحد أخطر الأسلحة الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة، حيث أن التطبيع مع الدولة العبرية يساعد على كسر عزلة إسرائيل المتنامية عالمياً ويقوض نجاحات المقاطعة، وأن تزايد التطبيع الرسمي بالتزامن مع تنامي المقاطعة وتصاعد الحرب المضادة، تحوله إلى مشاركة في الحرب الإسرائيلية ضد حركة المقاطعة¹. وقد شهدت الفترة الأخيرة وخاصة من بعد توقيع اتفاقيه اوسلو، تحولاً في الموقف العربي من صيغة "لا تفاوض، لا صلح" إلى تهافت بعض الدول على توقيع اتفاقيات اقتصادية ومعاهدات مع دولة الاحتلال.

وهناك عدة دول تربطها علاقات اقتصادية ودبلوماسية مع دولة الاحتلال سواء من خلال مكاتب سفارات أو مكاتب للعلاقات الاقتصادية من ضمنها: الأردن ومصر وموريتانيا اللتي وقعت اتفاقية سلام مع الاحتلال وتبادل سفراء، بالإضافة إلى دول عربية أخرى تجمعها علاقات اقتصادية وسياحية مع إسرائيل وهي: الامارات وقطر والمغرب وتونس وعمان².

ويتردد في الآونة الأخيرة الحديث عن تطور العلاقات بين السعودية وإسرائيل باتجاه تبادل اقتصادي³، بالإضافة إلى التقارب الاقتصادي ما بين إسرائيل والبحرين. في ذات الوقت لا تزال الكويت مقارنة بغيرها من دول الخليج تشكل حالة استثنائية بالتزامها رسمياً وشعبياً بمقاطعة إسرائيل⁴.

وتستخدم إسرائيل طرق متعددة لاختراق مقاطعة الدول العربية والالتفاف عنها، من ضمنها طرق التزوير حيث كشفت وزارة الاقتصاد الوطني، محاولة الشركات الاسرائيلية الاستفادة من الإعفاءات الجمركية التي توفرها الاتفاقيات الدولية الموقعة بين فلسطين ودول مختلفة

¹ مقاومة التطبيع: ورقة مفاهيمية" الاخبار 1/28 /2018 <http://www.al-akhbar.com/node/181545>

² إسرائيل والعرب: سفارات رسمية ومكاتب قنصلية وتبادل تجاري، ساسه بوسست [/https://www.sasapost.com/israel-has-diplomatic-ties-with-arabs](https://www.sasapost.com/israel-has-diplomatic-ties-with-arabs)

³ العلاقات السعودية الاسرائيلية.. تاريخ طويل من التنسيق الخفي، العربي الجديد 2017/10/22 <https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/22>

⁴ الكويت استثناء عربي بالتزامها مقاطعة إسرائيل... رسمياً وشعبياً، جريدة الرأي، 6/11/2013، <http://www.alraimedia.com/Home/Details>

والتي بموجبها تعفى التمور الفلسطينية من الضرائب فقامت بعض الشركات الاسرائيلية باستغلال موسم قطاف التمور الفلسطينية لتمرير تمور المستوطنات في الأسواق الدولية من خلال تعبئتها ووضع اسماء دينية على العبوات مثل "هولي لاند"، أو بيعها إلى تجار فلسطينيين، لتوزع في السوق الفلسطينية على أنها تمور محلية الإنتاج¹.

ومن الطرق التي تعتمد اسرائيل من خلالها الى اختراق الأسواق العربية هو استخدام "وسيط تجاري" طرف ثالث لتجنب الاشارة إلى مصدر تلك السلع. من خلال شركات تصدير بإسبانيا وفرنسا بالنسبة للمغرب العربي، وشركات تصدير من قبرص ومصر والأردن بالنسبة لدول الخليج. وتبعاً لذلك، فالربح الأول من تطبيع العلاقات الاقتصادية هو دولة الاحتلال التي تعتبر السوق العربية مجالاً حيويًا للسلع الإسرائيلية.

وبحسب تقرير لجهاز الإحصاء المركزي الإسرائيلي، بلغت قيمة الصادرات من إسرائيل باتجاه الأردن 107.8 مليون دولار في السنوات بين 2008 - 2015².

وعلى الرغم من تراجع المقاطعة العربية الرسمية لإسرائيل، تعمل حركة المقاطعة الفلسطينية BDS على رفع الوعي لدى المجتمعات العربية الشعبية لادراك اهمية حشد جهود المقاطعة لدولة الاحتلال.

تحدي التطبيع الفلسطيني مع إسرائيل

تحاول حكومة إسرائيل رفع وتيرة نشاطها في مجال التطبيع، حيث عقدت العديد من المؤتمرات واللقاءات وورش العمل بين إسرائيليين وفلسطينيين تحت عناوين مختلفة ومنها مؤتمر برعاية صحيفة "يديعوت أحرنوت" والذي حمل عنوان حملة "ضد المقاطعة" والذي ضم كتاب وصحافيين فلسطينيين إلى جانب إسرائيليين من شخصيات رسمية وغير رسمية، كما

¹ تمور المستوطنات تباع تحت مسمى (صنع في فلسطين)، جريدة القدس، 2014/9/15
<http://www.qudsnet.com/news/View/>

² التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل: مصر والأردن في المقدمة، 2017/12/9
<https://meemmagazine.net/2017/12/09>

عملت على تنشيط التعاون بين رجال أعمال فلسطينيين واسرائيليين لتنفيذ أنشطة ومشاريع استثمارية في مستوطنات الضفة الغربية.

وتعتبر حركة المقاطعة ان أنشطة التطبيع الفلسطيني مع اسرائيل تضر بشكل كبير في جهود الحركة وعملها، لما فيها من تعزيز للنظام الاستعماري وتمكين للفصل العنصري، فحكومة الاحتلال تسعى الى استغلال هذه المشاركات والانشطة المشتركة بين اليهود والعرب الى ترويج ديمقراطية اسرائيل والتغطية على جرائم الفصل العنصري¹.

في ظل تباين المواقف الفلسطينية من برامج التطبيع مع دولة الاحتلال، وفي ظل الجدل السائد حول مفهوم التطبيع ومعايير، حددت "الحملة الفلسطينية للمقاطعة الاكاديمية والثقافية لاسرائيل" مفهوم المقاطعة ووضحت المعايير، لتكون مرجعية لحسم الجدل، فعرفت التطبيع كما يلي:

التطبيع هو المشاركة في أي مشروع أو مبادرة أو نشاط، محلي أو دولي، مصمم خصيصا للجمع (سواء بشكل مباشر أو غير مباشر) بين فلسطينيين (و/أو عرب) وإسرائيليين (أفرادا كانوا أم مؤسسات) ولا يهدف صراحة إلى مقاومة أو فضح الاحتلال وكل أشكال التمييز والاضطهاد الممارس على الشعب الفلسطيني. وأهم أشكال التطبيع هي تلك النشاطات التي تهدف إلى التعاون العلمي أو الفني أو المهني أو النسوي أو الشبابي، أو إلى إزالة الحواجز النفسية. ويستثنى من ذلك المنديات والمحافل الدولية التي تعقد خارج الوطن العربي، كالمؤتمرات أو المهرجانات أو المعارض التي يشترك فيها إسرائيليون إلى جانب مشاركين دوليين، ولا تهدف إلى جمع الفلسطينيين أو العرب بالإسرائيليين، بالإضافة إلى المناظرات العامة. كما تستثنى من ذلك حالات الطوارئ القصوى المتعلقة بالحفاظ على الحياة البشرية، كانتشار وباء أو حدوث كارثة طبيعية أو بيئية تستوجب التعاون الفلسطيني-الإسرائيلي².

¹ حركة مقاطعة اسرائيل تدين مشاركات فلسطينيين في مؤتمر اسرائيلي، عرب 48 2017/10/17
<https://www.arab48.com>

² تعريف التطبيع، حملة المقاطعة الثقافية الاكاديمية لاسرائيل، 2007/11،
<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=50>

كما يوفر وقع الحركة امثلة على الانشطة والبرامج التي تنطبق عليها معايير التطبيق كما حددتها الحملة¹:

- إقامة أي نشاط أو مشروع يهدف لتحقيق "السلام" من دون الاتفاق على الحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف حسب القانون الدولي وشروط العدالة.
- إقامة أي نشاط أو مشروع، يدعو له طرف ثالث أو يفرضه على الطرف الفلسطيني/العربي، يساوي بين "الطرفين"، الإسرائيلي والفلسطيني (أو العربي)، في المسؤولية عن الصراع، أو يدعي أن السلام بينهما يتحقق عبر التفاهم والحوار وزيادة أشكال التعاون بينهما، بمعزل عن تحقيق العدالة.
- إقامة أي مشروع يغطي أو يميع وضع الشعب الفلسطيني كضحية للمشروع الكولونيالي الإسرائيلي أو يحاول إعادة قراءة تاريخ الصراع بحيث يقدم الرواية الصهيونية كردف أو موازي للرواية الفلسطينية عن جذور الصراع وحقائق الاقتلاع والتهجير. إقامة أي مشروع يرفض أو يميع أو يتجاهل حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وخاصة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض حسب قرار الأمم المتحدة رقم 194، عبر الترويج لما يطلق عليه "النظرة للمستقبل" وتجاوز تاريخ الصراع.
- مشاركة عرب أو فلسطينيين، مؤسسات أو أفراد، في أي مشروع أو نشاط يقام داخل إسرائيل أو في الخارج مدعوم من أو بالشراكة مع مؤسسة إسرائيلية لا تقر علنا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني أو تتلقى دعماً أو تمويلاً (جزئياً أو كلياً) من الحكومة الإسرائيلية، كمهرجانات السينما ومعارض تقنية المعلومات وغيرها.

سقوط المقاطعة الرياضية

لعبت المقاطعة الرياضية دوراً هاماً وجذرياً في محاربة نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا، فقد حرمت اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية دولة جنوب افريقيا من المشاركة في

¹ تعريف التطبيق، حملة المقاطعة الثقافية الاكاديمية لاسرائيل، مرجع سابق.

دورة الألعاب عام 1964 بسبب سياسة الفصل العنصري التي انتهجتها الحكومة ضد أغلبية السكان من السود، واستمر هذا الحرمان حتى دورة العاب 1988¹. في حين فشل الاتحاد الفلسطيني لكرة القدم من الحصول على دعم الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA في فرض العقوبات على دولة الاحتلال وتجميد عضويتها نتيجة لممارسة السلطات الاسرائيلية اجراءات تعسفية وعنصرية بحق القطاع الرياضي في الضفة الغربية وحتى لم يتمكن الاتحاد من انتزاع اعتراف الفيفا بعدم شرعية اقامة مباريات رياضية اسرائيلية على اراضي المستعمرات المقامة في الضفة الغربية².

غياب الاجماع الفلسطيني الرسمي على خيار المقاطعة

لا يقتصر موقف السلطة الفلسطينية على عدم توفير الدعم لعمل حركة المقاطعة باعتبار انها تتبنى نهج مقاومة مستند الى الشرعية الدولية، وانما تقوم بعض جهات السلطة الفلسطينية بمقاومة عمل الحركة بطرق مختلفة. ففي حزيران 2014 قامت اجهزة السلطة الفلسطينية باعتقال 4 ناشطين من حركة المقاطعة بسبب احتجاجهم على استضافة فرقة رقص هندية في اطار جولة تقوم بها الفرقة وعرضت خلالها في مدينة تل ابيب³.

والخطاب الرسمي الفلسطيني مغاير لخطاب حركة المقاطعة BDS، وفي تصريح لمحمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية عندما سأله مجموعة من الصحافيين في جنوب افريقيا عن الموقف الرسم من حركة المقاطعة، أجاب عباس أن السلطة لا تؤيد مقاطعة دولة اسرائيل بل هي على علاقة مع دولة الاحتلال، لكن السلطة تؤيد مقاطعة المستعمرات⁴. هذا التباين في

¹ المشاركة في الاولمبياد بين المنع والامتناع، الجزيرة نت 2016/8/3، <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/8/3>

² بضغط اسرائيلي الفيفا يرفض معاينة اندية المستوطنات، الخليج اونلاين 2017/10/27: <http://alkhaleejonline.net/articles/>

³ السلطة الفلسطينية: منظمات مقاطعة BDS تضر بالفلسطينيين، المصدر 2014/6/14 <http://www.al-masdar.net/>

⁴ Abbas: Don't boycott Israel, Dec 13th 2013, <https://www.timesofisrael.com/abbas-we-do-not-support-the-boycott-of-israel>

الخطاب ما بين المستوى الرسمي الفلسطيني وحركة المقاطعة قد يؤثر على الدعم الذي يوفره المتضامنين مع الشعب الفلسطيني ويشنت جهودهم.

وبالرغم من وصول مفاوضات اوسلو الى طريق مسدود، وتحول الموقف العربي الى السلام مع اسرائيل، ومأزق الكفاح المسلح، لا تزال السلطة الفلسطينية عازفة عن مناصرة موقف حركة المقاطعة لدولة الاحتلال، وتكتفي بالدعوة الى مناهضة المستعمرات الاسرائيلية ومقاطعة منتجاتها.

تحديات حركة المقاطعة متعددة وعلى كافة الجبهات مما يزيد من تشتيت جهود اعضائها وصعوبة قدرتهم على حشد المصادر في جبهة واحدة. خاصة وان الحركة تعتمد بشكل اساسي على جهود متطوعيها والناشطين من الفئات المختلفة وليس لها طاقم متفرغ لعمل الحركة، وعلى الرغم من انضمام كافة الاطر السياسية والاحزاب الفلسطينية الى حركة المقاطعة الا أنه لا تزال التحديات اكبر من حجم المصادر المتاحة.

ان نجاح حركات التحرر العابرة للقوميات يعتمد بشكل كبير على حشد جهود المؤسسات الحقوقية والنضالية الدولية لأحداث التغيير المستند الى الاعراف الدولية وهذا يتطلب توفر الالتقاء والتوافق بين جميع اطراف المعادلة، وهو ما يمكن اعتباره تحدي اضافي لعمل حركة المقاطعة BDS.

الاستنتاجات

تميزت حركة ال BDS، بأنها استراتيجية مقاومة شعبية، وهي من أكثر الاستراتيجيات الفعالة للحصول على التضامن الدولي مع النضال الفلسطيني من أجل حقوقه، و"المقاطعة" ليست أيديولوجية أو عقيدة صالحة لمواجهة كل قضايا الظلم في العالم على الرغم من أنها استخدمت في تجارب ناجحة مثل الهند وجنوب افريقيا وايرلندا او حتى في النضال للحقوق المدنية في الولايات المتحدة، فحركة المقاطعة الفلسطينية تتحدى الحماية والدعم غير المسبوق الذي توفره الحكومات الغربية لإسرائيل، والتي تحميها من اي محاسبة على ممارساتها القمعية وجرائم الحرب التي تمارسها تجاه الفلسطينيين، وتسمح لإسرائيل الاستمرار بمشروعها الاستيطاني بدون مواجهة أي عواقب، وتعمل الحركة لإنهاء هذا الاستثناء ولمحاسبة اسرائيل على جرائمها ومعاملتها وفق القوانين والأعراف الدولية.

وبالاستناد الى كولنز، يجب ان تتوفر مجموعة من العوامل والمعطيات، لكي تتمكن الأعراف الدولية من التأثير على العلاقات بين الدول، وبالتالي انعكاس هذا التغيير على عمل حركات التحرر العابر للقوميات. ومن خلال مقارنة الحالة الفلسطينية مع حالة جنوب افريقيا خلال فترة الأبارتهايد، نجد ان بعض المعايير متوفرة ولكن البعض الكثير منها اما غائب تماما او ضعيف، وهو ما يضعف عمل الحركة.

هدف واضح مستند الى معيار دولي: استطاعت حركة مناهضة الأبارتهايد في جنوب افريقيا أن تحدد اهدافا دقيقة ومحددة لنضالها في مواجهة الأبارتهايد والمتمثلة بالغاء القوانين العنصرية، وتمكنت من صياغة هذه الاهداف وربطها بمعايير دولية متفق عليها وهي معايير رفض التفرقة العنصرية ورفض نظام الأبارتهايد. في حين ان أهداف حركة المقاطعة الفلسطينية BDS غير دقيقة واقرب ان تكون فضفاضة، فقد وضعت أهدافها بالاستناد الى الحقوق الاساسية الشاملة للشعب الفلسطيني، ودعت الى مقاطعة اسرائيل بشتى الطرق.

اطار تنظيمي للمناصرة والدعم: ومن اهم عوامل نجاح حركة المقاطعة في جنوب افريقيا توفر اطار تنظيمي للمناصرة والدعم، شمل كافة الاحزاب والاطر السياسية في داخل جنوب افريقيا، بالإضافة الى الاحزاب والاطر المؤازرة والمنتشرة حول العالم، تحت قيادة حزب المؤتمر الوطني الافريقي وبتنظيم مجلس التخطيط المشترك الذي اهتم بالتعبئة الجماهيرية مما اكسب عمل الحركة الزخم اللازم للعمل الجماهيري. في حين تفتقد حركة المقاطعة الفلسطينية الى اطار تنظيمي موحد يكسبها زخما شعبيا خاصة سواء فلسطينيا او اقليميا او دوليا. فالقاعدة الشعبية لحركة المقاطعة محدودة جدا وخاصة ان الحركة تركز جهودها على المستوى الدولي ومن خلال فئات محددة مثل الناشطين الحقوقيين ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية والاكاديمية ولا تركز جهود كافية لاستقطاب الحراك الجماهيري الشعبي. حركة المقاطعة الفلسطينية BDS بحاجة الى شبكات تنظيمية واسعه عبر الدول تساهم في انتشار الحركة وتعميمها.

برنامج نضالي واضح: وبالمقارنة مع تجربة جنوب افريقيا، نجد ان حركة المقاطعة الفلسطينية لا تعمل منذ تأسيسها ضمن برنامج نضالي واضح وممنهج وانما تعتمد على ردود افعال مرتبطة بأحداث وتغيرات سياسية، خاصة بعدم ارتباطها بقرارات السلطة الفلسطينية او الاحزاب والفصائل السياسية، في حين اعتمدت حركة منهضة الأبارتهايد في جنوب افريقيا على برنامج تنظيمي بفعاليات نضالية مخططة ومحددة داخل جنوب افريقيا وعبر العالم.

التوافق بين الاطراف الداخلية: حالة عدم التوافق بين خطاب حركة المقاطعة الفلسطينية وخطاب السلطة الفلسطينية او خطاب منظمة التحرير الفلسطينية، يخلق حالة من التشويش في عمل حركة المقاطعة، وخاصة على مستوى جماعات التضامن. وتراجعت بشكل واضح حالة التوافق بين الاطراف الداخلية بعد اتفاقية اوسلو ولم يعد هناك برنامج نضالي موحد بين كافة الاطراف الداخلية وانعكس ذلك على كل الخطاب الاعلامي الفلسطيني مما ساهم في حالة التشويش واحيانا التشويه لخطاب حركة المقاطعة.

في حين شكل التوافق في حالة جنوب افريقيا بين جميع الاطراف السياسية ذات العلاقة رؤية موحدة ساهمت في توحيد الجهود لصالح حركة مناهضة الأبارتهايد.

التوافق بين الاطراف الخارجية والاستقطاب: شهدت فترة حكم الأبارتهايد في جنوب افريقيا الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة وما صاحب هذه الحرب من حالة استقطاب بين الدول كل باتجاه معسكره، مما ساهم في حشد تأييد عدد كبير من الدول والمؤسسات الرسمية لصالح حركة مناهضة الأبارتهايد. ولعبت هذه الظروف دورا كبيرا في تغيير مواقف امريكا لصالح مناهضة الأبارتهايد في سبيل الحفاظ على مصالح الولايات المتحدة السياسية والعسكرية والاقتصادية داخل جنوب افريقيا. في حين تواجه حركة المقاطعة الفلسطينية تحديات عظيمة على المستوى الرسمي الدولي بسبب غياب حالة التوافق بين الاطراف المؤثرة في العلاقات الدولية لصالح عمل الحركة.

استراتيجية نضال واضحة: استخدام استراتيجية المقاطعة لا تعني عدم الحاجة الى المفاوضات، ولكن لا يمكن ان تكون المفاوضات فعالة بين الدولة المضطهدة والشعب تحت الاضطهاد من دون أساس تفاهم أن كل البشر لهم حقوق متساوية بغض النظر عن عرقهم أو هويتهم، والحوار الذي يرفض هذا الأساس في الحقوق المتساوية وحقوق الفلسطينيين والاسرائيليين للعمل سوية لإنهاء الظلم هو حوار لا أخلاقي. لذلك ترفض حركة BDS أي مبادرات تعطي انطباع غير حقيقي بأن هناك مساواة بين الاسرائيلي المستعمر والفلسطيني تحت الاستعمار، والذي يصور اسرائيل كدولة عادية، أو الحوار الذي يحمل مسؤولية الصراع لإسرائيل والفلسطينيين بشكل متساوي. المفاوضات بين الفلسطينيين ودولة الاحتلال همشت القانون الدولي الإنساني، لذلك فشلت في تحقيق العدالة والحرية والمساواة للفلسطينيين، واستخدمتها إسرائيل غطاءً للاستمرار في ممارساتها وقمعها للفلسطينيين. تعتبر حركة المقاطعة أن المفاوضات يجب أن تكون في مرحلة متقدمة بعد ان تنجح الحركة بانتزاع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين

هذه المعايير والظروف، لا تعني انعدام فرص حركة المقاطعة في تحقيق اهدافها، فالحركة استطاعت عبر سنوات عملها ان تحقق انجازات مؤثرة بشكل استدعى انتباه حكومة

الاحتلال والحكومة الأمريكية الى مواجهتها والعمل ضدها. وهذا بحد ذاته مؤشر كبير لأهمية العمل الذي تقوم به حركة المقاطعة وإمكانياته في أحداث تغيير سياسي خاصة في ظل غياب الخيارات النضالية الأخرى.

تحتاج الحركة الى حشد الدعم والتأييد الدولي والمحلي من المواطنين وبناء ضغط من قبل المجتمع المدني الدولي على الأمم المتحدة والحكومات لإنهاء الاحتلال والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني. فحركة المقاطعة تتبنى إطار قانوني تحليلي مبني على القوانين والاعراف الدولية، ومنهج المقاطعة مشروع ومضمون تحت مبدأ حرية التعبير، فمثلا المقاطعة من اجل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي هو اجراء قانوني وفق المحكمة العليا الأمريكية، ووفق القوانين الدولية، وحرية التعبير حق يضمنه الدستور الأمريكي كما تضمنه كافة الاعراف الدولية، في الوقت الذي تعمل فيه اسرائيل جاهدة على الساحة الأمريكية والدولية بهدف تجريم جهود المقاطعة واعتبار الاحتجاجات على جرائم اسرائيل اجراء غير قانوني.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو سيف، عاطف: القوى الكبرى أكثر من دور تاريخي. الفصل الخامس في علاقات إسرائيل الدولية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 2014

برتوكولات باريس الاقتصادية - مراجعة الواقع التطبيقي. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية، رام الله 2013

حوراني، فيصل. جذور الرفض الفلسطيني 1918-1948. مؤسسة مواطن، رام الله 2003

خريشة، ابراهيم. دور الحركة الطلابية في الأراضي الفلسطينية وعلاقتها مع السلطة والأحزاب بعد أوصلو في الحركة الطلابية الفلسطينية ومهام المرحلة: تجارب وآراء. مجدي المالكي (محرر) المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن). رام الله 2000.

دعاء حوارية وآخرون، استجابة المواطن في الضفة الغربية لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، مسح ميداني للمستهلك، رام الله: جامعة بيرزيت 2015.

سامبسون، انطوني. مانديلا: السيرة الموثقة. المترجمة هالة النابلسي. مكتبة العبيكان. الرياض. 2000

العمرى، وليد، الداخل الفلسطيني يحلل أزمته ويبيد رأيه في مفاوضات السلام، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 1992.

القرم، أمانى. إسرائيل والولايات المتحدة: العلاقة الخاصة. الفصل الثاني في علاقات إسرائيل الدولية. رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية. 2014

كريستوفتزر، كلايد. الدولة المارقة - الدفع الأحادي في السياسة الخارجية الأميركية. ترجمة فاضل جتكر. ط1. بيروت. 2003.

مانديلا، نيلسون. طريق طويل الى الحرية - سيرة حياة. ترجمة عاشور الشامس. جمعية نشر اللغة العربية. 1998.

المصري، هاني. القضية الفلسطينية: قراءة في الخيارات والبدائل الاستراتيجية. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، أريحا 2012.

نصيف، نوار لطيف. جماعة الضغط اليهودية في أربع إدارات أميركية، تأثير اللوبي الصهيوني في السياسة الخارجية الأميركية. بغداد. المكتبة الوطنية. 1989.

المجلات والتقارير

البرغوثي، عمر، حركة مقاطعة اسرائيل، مجلة الدراسات الفلسطينية، رام الله، 2014
عبدالقادر، ياسين. ثورة 1936 وانتفاضة 1987 الفلسطينيين، دراسة مقارنة. مجلة قراءات سياسية، عدد 4 (خريف 1992): 83-86

المواقع الالكترونية

الاحتلال الاسرائيلي ينظم مؤتمرا ضد المقاطعة، الميادين 2018/1/28

<http://www.almayadeen.net/news/politics/>

اسرائيل والعرب: سفارات رسمية ومكاتب قنصليه وتبادل تجاري، ساسه بوست
[/https://www.sasapost.com/israel-has-diplomatic-ties-with-arabs](https://www.sasapost.com/israel-has-diplomatic-ties-with-arabs)

أيوب، حسن، عقيدة يعلنون والنموذج الثالث، 2014 <http://www.asdaapress.com/>

برشلونة تبدأ حملة مقاطعة وفرض عقوبات على اسرائيل، 2017/4/20 روسيا اليوم:
[/https://arabic.rt.com/middle_east/](https://arabic.rt.com/middle_east/)

بضغط اسرائيلي الفيفا يرفض معاقبة أندية المستوطنات، الخليج اونلاين 2017/10/27:
<http://alkhaleejonline.net/articles/>

بعلوشة، حازم. المشاكل السياسية والاقتصادية في فلسطين يعوق عمل المنظمات غير

الحكومية، شباط 2013، <https://www.al-monitor.com>

تأثير حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها (BDS): البعد الاقتصادي،

<http://www.palestineconomy.ps/files/server/20151405125302-2.pdf>

التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل: مصر والأردن في المقدمة، 2017/12/9

<https://meemmagazine.net/2017/12/09>

تعريف التطبيع، حملة المقاطعة الثقافية الأكاديمية لإسرائيل، 2007/11

<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=50>

تمور المستوطنات تباع تحت مسمى (صنع في فلسطين)، جريدة القدس، 2014/9/15

<http://www.qudsnet.com/news/View/>

الجامعة العربية: حملة مقاطعة إسرائيل نجحت بقوة"، في 2015/8/20 الجزيرة. نت،

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2015/8/20/>

حركة المقاطعة BDS في دائرة الاستهداف الإسرائيلي " 2017/10/22 الميادين:

<http://www.almayadeen.net/butterfly-effect/>

حركة المقاطعة الدولية تكبد الاحتلال الإسرائيلي خسائر اقتصادية فادحة، 2016/3/24 الغد:

<http://www.alghad.com/articles/>

حركة مقاطعة إسرائيل تدين مشاركات فلسطينيين في مؤتمر إسرائيلي، عرب 48

<https://www.arab48.com> 2017/10/17

الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل، 2009/7/27

<http://www.pacbi.org/atemplate.php?id=109>

سته عشر مليون مزارع هندي يعلنون مقاطعة اسرائيل " العربي الجديد 2017/10/30

<https://www.alaraby.co.uk/economy/2017/10/30/>

السلطة الفلسطينية: منظمات مقاطعة BDS تضر بالفلسطينيين، المصدر 2014/6/14

<http://www.al-masdar.net/>

العلاقات السعودية الاسرائيلية.. تاريخ طويل من التنسيق الخفي، العربي الجديد 2017/10/22

<https://www.alaraby.co.uk/politics/2017/10/22>

قائمة بالعمليات الفدائية الفلسطينية، الجزيرة نت، 2002،

<http://www.aljazeera.net/news/arabic/2002/11/5/9>

قدورة، رائد. جماعات الضغط وصناعة القرار الأمريكي.. «أيباك» ذراع إسرائيل في أمريكا.

ساسة بوست. مارس 2016. www.sasapost.com

الكويت استثناء عربي بالتزامها مقاطعة إسرائيل... رسمياً وشعبياً، جريدة الرأي، 2013/11/6،

<http://www.alraimedia.com/Home/Details>

المشاركة في الاولمبياد بين المنع والامتناع، الجزيرة نت 2016/8/3،

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/8/3>

معظم لاعبي الدوري الأمريكي يرفضون زيارة دولة الاحتلال. رام الله الاخباري. 2017/2/16.

<https://ramallah.news/post/74959/>

مقاومة التطبيع: ورقة مفاهيمية" الاخبار 2018 /1/28 <http://www.al->

akhbar.com/node/181545

الموسوعة السياسية. /2016/ <http://political-encyclopedia.org/>

موقع اللجنة الدولية للصليب الاحمر <https://www.icrc.org/ar/war-and-law>

موقع حركة المقاطعة الفلسطينية: BDS Overview

<https://bdsmovement.net/bdsintro>

نص اسبقالة د. ريماء خلف. السفير العربي 2017/3/19

<http://arabi.assafir.com/Article/7925>

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2017/12/13/>

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/jewish-population-of-the-world>

<http://www.omamjo.com/index.php/>

<http://www.usacbi.org/endorsers/#academic>

<https://electronicintifada.net/blogs/ali-abunimah/israel-beefs-embassies-dedicated-boycott-fighters>

<https://www.britannica.com/topic/Bantustan>

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/israel/la-france-et-israel/>

<https://www.diplomatie.gouv.fr/ar/afrique-du-nord-et-moyen-orient/israel/la-france-et-israel/>

www.britishcouncil.org.il/en

المراجع الأجنبية

Amnesty International. **Fuelling conflict: Foreign arms supplies to Israel/Gaza.** MDE 15/012/2009. 23 February 2009

Barghouthi, Omar. **BDS:A Global Movement for Freedom and Justice.**

May 2010

Barghouti, Omar. **BDS the Global struggle for Palestinian Rights.**

Haymarket, Chicago. 2011

Bartos, Helene. **Israeli-German Relations in the Years 2000-2006: A**

Special Relationship Revisited. St. Antony's College. 2007

Beck, Roger B..**The History of South Africa.** Greenwood pres.

Westport,CT.2000

Bishara, Azmi. **Israel Faces the Uprising, A preliminary Assessment.**

MERIP 157, 1989

Blackwell, Robert D. and. Slocombe, Walter B. **Israel: A Strategic Asset**

for the U.S. Journal of Palestine Studies, Vol. 41 No. 2, Winter 2012

Cole, Rachel. **Sixty Years Later: The Special Relationship Between**

Germany and Israel. University of Colorado Boulder. Spring 2011

Farr, Warner. **The Third Temple's Holy of Holies: Israel's Nuclear**

Weapons. The counter proliferation papers. Future Warfare Series

No.2. USAF Counter proliferation Center. Alabama. 1999

Gardner Feldman, Lily. **The Special Relationship Between West**

Germany and Israel. Boston. Allen & Unwin. 1984

Gordon, Neve. **Israel's Occupation.** London. England. 2008

Hammami, Rema and Salim Tamari. ***The Second Uprising: End or New Beginning?***. *Journal of Palestine Studies* 2. 2000.

Heriman, Gadi. **From Friendship to Patronage: France-Israel Relations.** *Diplomacy and Statecraft*. Volume 21. Issue 2. 2010

Israel losing Democrats, ‘**can’t claim bipartisan US support**, top pollster warns”, *The Times of Israel*, July 2015.

Israel Practices Towards the Palestinian People and the Question of Apartheid, ESCWA, 2017

Khalidi, Rashid. **The Iron Cage: The Story of the Palestinian Struggle for Statehood.** Beacon Press, USA, 2007

Khalidi, Wlaeed. **Before their Diaspora: A Photographic History of The Palestinians 1876-1948** The Institute for Palestinian Studies. 1987

Khalili, Laleh. **Heroes and martyrs of Palestine: The Palestinian National Commemoration.** Cambridge, England, Cambridge Press 2007

Kotlz, Audie. **Norms in international Relations- The Struggle against apartheid.** Cornell University press. 1995.

Molgaard, Harald: **Arms exports and collaborations: the UK and Israel.** CAAT. June 2005.

Raad, Basem. **Hidden Histories: Palestine and the Mediterranean.** London. Pluto press. 2010

- Rabie, Mohammed. **US aid to Israel.** Americans for Middle East Understanding, Inc. Vol.22, No.2, May-June 1989.
- Risse-Kappen,, T., Ropp, S. C., & Sikkink, K. **The power of human rights.** Cambridge, University Press. 1999.
- Shannon, Vaughn. **International norms and foreign policy.** Wright state university. 2017
- Shlaim Avi. *Israel Between East and West, 1948-1956.* **International Journal of Middle Eastern Studies.** 36:4. November 2004. p660
- Tamari, Salim. **Palestinian Movement in Transition: Historical reversals and the Uprising.** Journal of Palestinian studies, 1991.
- Thomas, D. **The Helsinki Effect: International Norms, Human Rights, and the Demise of Communism.** Princeton University Press 2001.
- Thorn, Hakan. **Solidarity Across Borders: The Transnational Anti-Apartheid Movement.** John Hopkins University. 2006
- Threats and Opportunities for Jewish Civilization.** The Jewish People Policy Institute. 2013
- Vardi, Yossi and others. **British-Israeli Economic and Scientific Relations – Have We Explored the Potential?.** Chatham House. London. March 2011.

Vernon, Johnson, Dickinson, Eliot. **International Norms and the End of Apartheid in South Africa**. The Journal of South African and American Studies. Volume 16, 2015 - Issue 4. 2015.

workers from the Territories” 2011:part2

المراجع الالكترونية الأجنبية

Abbas: Don't boycott Israel, Dec 13th 2013,
<https://www.timesofisrael.com/abbas-we-do-not-support-the-boycott-of-israel>

Academci Boycott. BDS website <https://bdsmovement.net/academic-boycott#impact>

Alliance of Baptists Divests from Companies Profiting from Israel's Occupation of Palestinian Land. 24/4/2016,
<https://bdsmovement.net/news/alliance-baptists-divests-companies-profiting-israel%E2%80%99s-occupation-palestinian-land>

Apartheid. Inside history. <http://www.history.com/topics/apartheid>

Bard, Mitchell: U.S.-Israel Relations: A Special Alliance.
<http://www.jewishvirtuallibrary.org/u-s-israel-a-special-alliance>

BDS action for Palestine-Israel Peace. 6/2015
<http://www.quakerpi.org/QAction/BDS2.htm>

BDS website <https://bdsmovement.net/>

BDS: full 2015 round-up.29/12/2015. <https://bdsmovement.net/news/bds-full-2015-round>

Commencement of the Immorality Act. South African History Online.<http://www.sahistory.org.za/dated-event/commencement-immorality-act>

Encyclopedia Of the Nations: Israel, A country Study, Military Cooperation with the United States. December 1988 <http://www.country-data.com/cgi-bin/query/r-6860.html>

For ordinary Palestinians, full support of BDS is impossible. Al Bawaba. June 25, 2015. <http://www.albawaba.com/business/ordinary-palestinians-full-support-bds-impossible-712178>

Former PM Barak: Netanyahu Leading Israel to Disaster, Gidi weitz, Haaretz, 2015. <http://www.haaretz.com/israel-news/.premium-1.635978>

G4S ditches Isreal Business, 2/12/2016: <https://electronicintifada.net/blogs/nora-barrows-friedman/g4s-ditches-israel-businesses>

Group Areas Act of 1950. South African History Online <http://www.sahistory.org.za/article/group-areas-act-1950>

International trade with Israeli agricultural companies and the destruction of Palestinian farming”,2013

<https://bdsmovement.net/files/2013/02/Farming-Injustice-Briefing-Feb2013-web.pdf>

Israel Free Trade Agreement. <https://ustr.gov/trade-agreements/free-trade-agreements/israel-fta>

Israel imposes effective travel ban on BDS movement co-founder, steps up anti-BDS Repression, 10/5/2016 <https://bdsmovement.net/2016/israel-imposes-effective-travel-ban-on-bds-movement-co-founder-14002>

Israel to allocate NIS 100 million for BDS battle”, July 6.2015
<http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-4665676,00.html>

Israeli Practices towards the Palestinian People and the Question of Apartheid”: https://www.middleeastmonitor.com/wp-content/uploads/downloads/201703_UN_ESCWA-israeli-practices-palestinian-people-apartheid-occupation-english.pdf

Israel-U.S. Binational Industrial Research and Development.
<http://www.birdf.com>

Legislating Against BDS: Israel’s Current Blitz. Hager, Michel, 26/2/2016,
<http://www.foreignpolicyjournal.com/2016/02/26/legislating-against-bds-israels-current-blitz>

MCC U.S. board acts for peace through its investments, 26/3/2013:
<https://mcc.org/stories/mcc-us-board-acts-peace-through-its-investments>

Oborne, Peter: The cowardice at the heart of our relationship with Israel.
The Telegraph. London. 12.12.2012. <http://www.telegraph.co.uk>

Operation Samson: Israel's Deployment of Nuclear Missiles on Subs from
Germany. June 4, 2012
<http://www.spiegel.de/international/world/israel-deploys-nuclear-weapons-on-german-built-submarines-a-836784.html>

Sharp, Jeremy M. and Humud, Carla E. U.S foreign Aid to Israel.
Congressional Research Service. March 2012
<http://www.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33222.pdf>

Sharp, Jeremy M. U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical
Background. October 2015.
<https://fas.org/sgp/crs/mideast/R44233.pdf>

Stephen hawking Boycott hits Israel where it hurts: science,
<https://www.theguardian.com/science/political-science/2013/may/13/stephen-hawking-boycott-israel-science>

The Natives Land Act 1913. South African History Online.
<http://www.sahistory.org.za/topic/natives-land-act-1913>

The U.S.-Israel Binational Science Foundation. <http://www.bsf.org.il>

Trade in Goods with Israel. United States Census Bureau.
<https://www.census.gov/foreign-trade/balance/c5081.html>

U.S.-Israel Relations. Formal Agreements (1950 - Present).

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/formal-agreements-between-us-and-israel>

United Church of Christ Votes to Boycott & Divest from Companies Profiting from Israel's Occupation. 30/6/2015,

<http://www.uccpin.org/pressrelease>

United States - Israel Binational Agricultural Research and Development Fund. <http://www.bard-isus.com>

US Churches Advance Effective Solidarity with Palestinian Freedom, Justice and Equality. 3/7/2016, <https://bdsmovement.net/news/us-churches-advance-effective-solidarity-palestinian-freedom-justice-and-equality>

**An- Najah National University
Faculty of Graduates Studies**

**Strategies of Transnational Resistance in
National Liberation: The Palestinian
movement of Boycott, Divestment,
Sanctions (BDS) as a Model**

**By
Rania Jihad Qasim**

**Supervised by
Dr. Hasan Ayoub**

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for
the Degree of Master of Political Planning and Development in the
Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus,
Palestine.**

2018

**Strategies of Transnational Resistance in National Liberation:
The Palestinian movement of Boycott, Divestment,
Sanctions (BDS) as a Model**

**By
Rania Jihad Qasim
Supervised by
Dr. Hasan Ayoub**

Abstract

The Boycott, Divestment, Sanctions (BDS) movement has become a vibrant global movement, and positioned itself upon the front world media, with the mounting achievements on the International arena. Inspired by the South African anti-apartheid movement, the BDS call urges action to pressure Israel to comply with International law. The Israeli official response against the achievements of BDS, included lobbying and mobilizing of resources to criminalize and delegitimize the movement.

Based on this, it became important to study the local and international context in which the movement emerged and developed as a transnational tool for resistance, and its correlation with the International norms.

The study came to conclusion that the challenges and constraints BDS faces with absence of convergence amongst the stakeholders on the local and international level had increased the difficulties the movement faces. In the same context, BDS's work as transnational resistance movement based on international norms contributes to generating the awareness and keeping the attention to the Palestinian cause on International arena from a moral, legal and human perspective.